



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر
"أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"
المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
في 2005/4/13

حزيران 2005

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، حسن أبو لبدة (أمين السر)، ريماء خلف، سامر خوري، سلام فياض، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، نبيل قدومي، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2005 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.org.ps

الصفحة الإلكترونية: <http://www.mas.org.ps>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر
"أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"
المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
في 2005/4/13

حزيران 2005

كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحوّلة المنعقد بمناسبة الذكرى
العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 2005/4/13

التمويل: تم عقد المؤتمر وإنجاز أوراقه بدعم مشكور من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت FES.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

حزيران، 2005

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أن يقدم لقارئ العربية أعمال مؤتمره بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المعهد الذي عقد في رام الله بتاريخ 2005/4/13. وقد عقد المؤتمر تحت عنوان "أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة" ليعكس واقع الحال الفلسطيني في أعقاب سنوات أربع من العدوان الإسرائيلي الشرس، الذي أطاح بالكثير من مكاسب الشعب الفلسطيني التي راكمها خلال السنوات العشر الأخيرة. كما جاء انعقاد المؤتمر بعد بضعة اشهر من غياب الرئيس ياسر عرفات الذي تولى قيادة الشعب الفلسطيني منذ عام 1969، وانتخاب الرئيس الجديد محمود عباس (أبو مازن) في انتخابات حرة وديموقراطية. وقد خلق هذا التغيير وما رافقه من جهود عربية ودولية وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي حالة من التهدئة مما افرز حالة من التقرب الممزوج ببعض التفاؤل.

يتضمن هذا الكتاب جميع الكلمات والأوراق والمداخلات التي قدمت في جلسات المؤتمر الأربعة. ونشر هذه الأوراق والكلمات كما قدمت من قبل أصحابها، وبدون أي تدخل، فيما عدا ضرورات التحرير والتدقيق اللغوي. والهدف هو إيصال الأفكار التي تداولها المؤتمر إلى أوسع دائرة ممكنة، لتعميم الفائدة، ولإستحداث التفكير في القضايا المطروحة، والمساهمة في توضيح رؤيتنا للتحديات التي تواجه التنمية الفلسطينية وكيفية مواجهتها، ولإستشراف الفرص الممكنة والمتاحة أمام مشروعنا الوطني وسبل استغلالها.

وبمناسبة إصدار هذا الكتاب أود أن اشكر جميع الذين جعلوا من مؤتمر الذكرى العاشرة للمعهد بمساهماتهم يوماً فكرياً مميّزاً. وأخص بالشكر السيد الرئيس محمود عباس على رعايته للمؤتمر، والسيد رئيس الوزراء أحمد قريع على كلمته الافتتاحية الهامة، والسيدة ميشيل أوغا ممثلة فريدريك أيبيرت الألمانية راعية المؤتمر، والسيد أبو هاشم الصغير، النائب عن مدينة القدس وممثل مؤسسات المجتمع المدني، والدكتور عزمي الشعيبي

رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، والدكتور إسماعيل الزابري، رئيس مجلس أمناء المعهد. كما يشكر المعهد السادة رؤساء الجلسات والسادة مقدمي الأوراق (مع حفظ الألقاب) نبيل قسيس، علي الجرباوي، نعمان كنفاني، سمير حلييلة، محمد السمهوري، فضل النقيب، حسن أبو لبدة، كمال حسونة، عزت عبد الهادي، نصر عبد الكريم، راوية الشوا، غسان الخطيب، زهيرة كمال، وغانية ملحيس، ونشكر جميع الإخوة الذين ساهموا في التحضيرات الإدارية واللوجستية وفي الترجمة الفورية، كما نشكر الإخوة المشاركين الذين اغنوا النقاشات بمداخلاتهم.

**د. سمير عبدالله
المدير العام**

المحتويات

1	الجلسة الافتتاحية:
3	الدكتور سمير عبد الله/ المدير العام للمعهد
7	كلمة دولة رئيس الوزراء السيد أحمد قريع (أبو علاء)
15	كلمة السيد أحمد هاشم الصغير/ رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني
19	كلمة السيدة ميشيل أوجا/ مديرة مؤسسة فريدريش ايبرت
23	كلمة الدكتور عزمي الشعبي/ رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني
26	كلمة الدكتور إسماعيل الزيري/ رئيس مجلس أمناء المعهد
33	الجلسة الأولى: البيئة الخارجية للتنمية الفلسطينية
	الدكتور علي الجرباوي/ مشروع الشرق الأوسط الكبير وأهدافه وأين موقع الفلسطينيين ضمن هذه الأهداف
35	
39	الدكتور نعمان كنفاني/ الأجنحة الأوروبية: البيئة الخارجية للتنمية الفلسطينية
51	معالي السيد سمير حليلة/ تأثير الاقتصادات الصاعدة
57	الدكتور محمد السمهوري/ تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية على مستقبل عملية التنمية في فلسطين
71	الدكتور فضل النقيب/ آفاق توظيف العمق العربي في التنمية الفلسطينية
85	الجلسة الثانية: نحو توظيف أفضل للاقتصاد لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني
87	الدكتور سمير عبد الله/ نحو رؤية تنموية فلسطينية
99	السيد كمال حسونة/ نحو إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني
111	السيد عزت عبد الهادي/ أجنحة العمل التنموي للمنظمات غير الحكومية
119	الدكتور نصر عبد الكريم/ نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية
137	الجلسة الختامية: إجمال المؤتمر مائدة مستديرة
139	كلمة السيدة راوية الشوا
143	كلمة معالي الدكتورة زهيرة كمال/ وزيرة شؤون المرأة
147	كلمة معالي السيد غسان الخطيب/ وزيرة التخطيط
151	كلمة الدكتورة غانية ملحيس

157

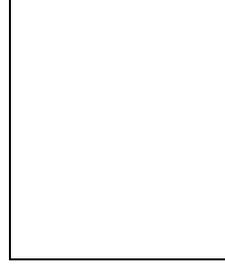
169

قائمة المشاركين في المؤتمر

قائمة منشورات المعهد

الجلسة الافتتاحية

كلمة الدكتور سمير عبد الله
المدير العام



دولة رئيس الوزراء الأخ أحمد قريع (أبو العلاء)
أصحاب وصاحبات المعالي والعطوفة والسعادة الوزراء والوكلاء والمدراء العاميين.
ضيوفنا المحترمين سفراء وممثلي الدول الصديقة لدى فلسطين
أصحاب السعادة رؤساء وممثلي مؤسسات المجتمع المدني
الأخوات والأخوة الحضور

أسعد الله صباحكم، وأهلاً وسهلاً بكم في هذا المؤتمر المكرس لإحياء الذكرى العاشرة؛
لمناسبة تأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. هذا المعهد الذي
أسس في منتصف عام 1994 بهدف إعداد البحوث والدراسات لتوفير المعرفة والمعلومات
الضرورية لجهود إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني المنهك والمشوه وإعمارها؛ بسبب
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض.

وأود بداية أن أعتذر لمعدي الأوراق، على تأجيلنا لموعد هذا المؤتمر عدة مرات؛ لأسباب
خارجة عن إرادتنا تارة، وخصوصاً رحيل الرئيس الرمز (أبو عمار)، والانتخابات الرئاسية،
وتشكيل الحكومة الجديدة، أو لرغبتنا في أن يكون التوقيت ملائماً لأكثر عدد من الأخوة
الذين أسهموا في تأسيس رعاية مسيرة المعهد تارة أخرى. وإن كان لنا عزاء في هذا
التأخير، فهو أنه يعقد في أجواء فيها بعض من التفاؤل، وبداية لانقشاع حالة الإحباط
كنتيجة لتحقيق عدد من النجاحات المهمة، التي كان أبرزها تجاوز محنة غياب الرئيس
الرمز بشكل هادئ، والاحتكام للقانون الأساسي، واحترام المؤسسة وإعادة الاعتبار لدورها،
وإجراء انتخابات رئاسية وبلدية حرة وديموقراطية ونزيهة، وتشكيل الحكومة الجديدة، التي

أعطى تشكيلها بعض الاعتبار للكفاءات المهنية، وألمح إلى رفع سقف الإصلاحات السياسية، والأمنية، والمالية، والإدارية الشاملة.

كما شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات نوعية في العلاقات الوطنية الداخلية، والتعاطي بمسؤولية أكبر إزاء صياغة آليات مواجهة الاحتلال، وأخذ خطوات مهمة على طريق الإصلاح الأمني، وإصلاح القضاء، ومجابهة حالة الفلتان الأمني.

إن الأجواء الجديدة، توفر لنا في هذا المؤتمر بيئة أفضل للتفكير، خصوصا وأن المعهد قرر أن لا يعرض في هذا المؤتمر أبحاثا فصيلية، وركز على تقديم أوراق قصيرة للمناقشة، أعدت من مفكرين وباحثين من أصحاب التجربة العملية، مع بعض الوجود الأكاديمي، كما يربط المؤتمر بين السياسة والاقتصاد، بالاستناد إلى واقع الحال، الذي لا يمكن فيه الحديث عن أجندة عملنا الاقتصادي، بمعزل عن تحليل البيئة السياسية العالمية، والإقليمية المؤثرة فينا.

في الختام، أود أن أقول إن مؤتمرا اليوم بمناسبة الذكرى العاشرة، وبالإضافة إلى ما سيسهم به من إضافات للمعرفة والفكر، فإنه مناسبة مهمة لنا لتكريم الأخوة الذين أسهموا وشاركوا ودعموا المعهد ماديا ومعنويا، ولكنه أيضا مناسبة مهمة لسماع النقد والنصيحة من الأخوة المشاركين. نحن نؤمن بأن الرصيد الأساسي للمعهد هو في مدى ما يقدمه من فائدة للمجتمع في مجال عمله، ومدى الثقة التي يتمتع بها بين جمهوره. لقد أنجز المعهد خلال السنوات العشر الماضية نحو (100) بحث ودراسة اقتصادية واجتماعية، وعشرات أوراق العمل والمداخلات، والأعمال العلمية الأخرى، ومعظم هذه الأعمال معروض في مدخل هذه القاعة لإطلاعكم عليه. وقد عمل على إنتاج هذه الأبحاث والدراسات أكثر من (30) باحثاً فلسطينياً من داخل الوطن وخارجه، وعدد من الباحثين العرب والأجانب أيضا، إضافة إلى نحو (40) من الباحثين المشاركين والمساعدین، وطاقم من الإداريين والمساعدین، فاسمحو لي أن أحیی هؤلاء جميعا، وأن أشكرهم على جهودهم وإسهاماتهم، كما اسمحو لي أن أشكر سلفي الدكتور نبيل قسيس، الذي قاد عملية تطوير فكرة المعهد، وتأسيسه في عام 1994، وإدارته له حتى عام 1998، كما أشكر الدكتورة غانية ملحيس،

التي أدارت بجدارة مسيرة المعهد منذ ذلك الحين ولغاية نيسان من عام 2004. كما لا بد من شكر شركائنا الدائمين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين كانوا شريكا ثابتا لنا في العديد من الأعمال، وكانوا مصدرنا الرئيسي الموثوق للإحصاءات والمعلومات. ونشكر السادة في اللجنتين الاقتصادية والمالية للمجلس التشريعي... وهناك قائمة طويلة من الأسماء التي تستحق الشكر والتكريم، إلا أن الوقت لا يسمح بذلك، ولكن اسما واحدا لا يمكننا المرور عليه مر الكرام، وهو اسم العضو المؤسس في مجلس أمناء المعهد، عالم الاقتصاد المعروف الدكتور يوسف الصايغ، الذي رحل عنا قبل عدة أشهر. اسمحو لي أن أدعوكم للوقوف دقيقة صمت إجلالا لذكراه العطرة، ولذكرى شهدائنا الأبرار.

كلمة دولة السيد أحمد قريع (أبو علاء)
رئيس مجلس الوزراء

السيدات والسادة
الضيوف الكرام

يسعدني أن أكون معكم اليوم، لمشاركتم حفل افتتاح "مؤتمر أجندة العمل الاقتصادي في بيئة متحولة" الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس، راجياً لمؤتمركم هذا النجاح، ومتمنياً لماس دوام التوفيق في خدمة القضايا والسياسات الاقتصادية الوطنية، بكل ما عرف عن هذه المؤسسة الفلسطينية المستقلة من جدية ومثابرة وإخلاص.

ولا يفوتني أن استذكر اليوم تلك البدايات المبكرة لمعهد ماس، الذي كان لي شرف الإسهام في تأسيسه قبل نحو عشر سنوات، والمشاركة في عضوية مجلس أمنائه، مع نخبة من المفكرين والعلماء والاقتصاديين الفلسطينيين المرموقين، ممن استشرفوا المستقبل، وعملوا على التأسيس له بمسؤولية، يشدهم الحلم الفلسطيني الجامع لدولة فلسطينية عصرية قادرة على الإسهام في ركب التطور الإنساني، من خلال إنتاج المعرفة، ومراكمة الخبرات المكتسبة، وبناء النموذج المؤهل لاستقطاب الكفاءات، واستنهاض القدرات الكامنة لدى شعب يتطلع بقوة نحو فجر الحرية والاستقلال والديمقراطية.

وإذ أستذكر اليوم تلك البدايات الواعدة، في مستهل عهد السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة، وتحضرني الكثير من الجهود، والمواقف، والأسماء، والمبادرات المخلصة، التي قام بها آنذاك فريق مؤهل من خيرة أبناء فلسطين، الذين أسهموا في بلورة فكرة تأسيس هذا المعهد، وبلورة أهدافه، فإنه لا يفوتني في هذه المناسبة استذكار زميلنا الراحل الكبير

الدكتور يوسف الصايغ، الذي شاركنا في تأسيس (بكدار) وابنها الوليد "ماس"، وأسهم إسهاماً كبيراً في رسم سياساته، وعمل معنا دون كلل أو ملل، ثم رحل عنا قبل أشهر، بعد حياة حافلة بالعطاء والإنجازات المميزة، تاركاً وراءه بصمات لا تمحى في التراث الثقافي، والأدب الاقتصادي الفلسطيني.
الأخوات.... الأخوة..

حقاً، نحن اليوم في خضم بيئة متحولة، إن لم أقل بيئة شديدة التحول، تطال تحولاتها كل شأن من شؤون حياتنا العامة، ليس على الصعيد السياسي الذي لا تخطئ العين متغيراته السريعة والكبيرة فحسب، وإنما أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والثقافية، وهي تحولات أنتجتها وما تزال تعيد إنتاجها مخرجات ثورة الاتصالات والمعلوماتية، الأمر الذي غير العديد من المفاهيم والرؤى والحقائق، وبدل وجه العالم بسرعة على نحو لم تشهده البشرية من قبل.

وعلى خلفية هذا الإدراك بما يجري في واقعنا الذاتي وما يمر في بيئتنا المحيطة، فإننا نعول كثيراً على مؤتمرنا هذا، وعلى غيره من المؤتمرات المماثلة، التي من شأنها أن توسع نطاق المشاركة المؤسسية في عملية صنع القرار الاقتصادي، وأن تعمق تقاليد الحوار الوطني، وأن تعمم على أوسع نطاق أدبيات الثقافة الاقتصادية، على قاعدة توحيد الرؤية المشتركة، وتفعيل السياسات المعتمدة، وتوزيع عبء النهوض بالمسؤولية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة.

وتعلمون أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) قد أخذ على عاتقه، ومنذ تأسيسه، مهمة إنتاج البحوث التطبيقية، وتقديم الدعم الفني لصانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، وتوفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية، إلى جانب عدد آخر من المهام التي تقع في صميم عمل معهد أبحاث فكري، نحسب أن ماس قام بها خير قيام، واستحق بنتيجتها تقدير القيادة والحكومة، وإعجاب كل الذين خاطبهم هذا المركز وعمل معهم عبر العديد من المؤتمرات والندوات المتخصصة.

وإقراراً من جانبنا بأهمية عمل المعهد وإنجازاته، وحرصاً منا على تعزيز هذه الإنجازات، فقد قررنا منح الأولوية لماس، لإعداد أبحاث ودراسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للوزارات، والمؤسسات الحكومية. فخبرة هذا المعهد وقدرته وتجربته وشبكة علاقاته بالكفاءات الفلسطينية، تؤهله لتلبية احتياجات الوزارات والمؤسسات الحكومية من الأبحاث والدراسات، بجودة عالية ومواصفات رفيعة.

لقد آن الأوان لتقييم التجربة السابقة في إنتاج الأبحاث والتقارير ومراجعتها، سواء من حيث فائدتها، أو من حيث تأثيرها على مراكمة خبراتنا وقدراتنا البحثية. ولا يخفى أن تلك الأبحاث تستنزف نسبة كبيرة من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن قرارنا بشأن منح الأولوية لمعهد (ماس) في مجال أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما هو إلا بداية يمكن أن تسري على دوائر ومؤسسات إنتاج المعرفة الأخرى، وخصوصاً تلك التي تستجيب لاحتياجاتنا وتلبي أولوياتنا الوطنية، سواء أكان ذلك في الجامعات ومعاهد التعليم العالي، أو في مراكز الأبحاث المستقلة.

إذ لدى اطلاعي على ملخص الخطة الاستراتيجية الجديدة لمعهد (ماس)، لاحظت أن الخطة تؤكد أن قدرة المعهد التنافسية هي المفتاح الرئيسي للتوسع والتطور والاستدامة. كما تضمنت الخطة تطويرات مهمة لتعزيز قدرة المعهد على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، سواء كان ذلك من خلال إعداد خطته البحثية، أو في أساليب تنفيذ مشاريع الخطة ذاتها، التي تركز على منهج المشاركة الفعالة مع الجهات ذات الصلة، بهدف تعزيز ملكية هذه المؤسسات للأبحاث والدراسات، وتحسين فرص تطبيق توصياتها، والاستفادة منها في إعداد السياسات، واتخاذ القرارات التنموية.

أيتها الأخوات... أيها الأخوة....

اسمحو لي، وأنا أخطب هذه النخبة المتميزة من المثقفين والاقتصاديين والإعلاميين، أن أضع بين أيديكم بعض الملاحظات التي قد تكون موضع اهتمام مؤتمركم هذا أو مؤتمراتكم اللاحقة.

إن أؤمن ما يمكن أن يستخلصه المراقب من مجمل التطورات، التي حفلت بها التجربة الإنسانية خلال العقدين الماضيين، هو ذلك التحول العميق في المفاهيم الكلاسيكية السائدة منذ قرون طويلة، بما في ذلك مفهوم القوة، ومفهوم التنمية، ومفهوم العلاقات الدولية، وغيرها. كما أن هناك تغييراً في معادلة الدور والمكانة، وتبدلاً في مضمون الدولة الحديثة، حيث باتت قوة الأمم تحسب بكفاءتها الإنتاجية، وتنافسية صادراتها، وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية، وحسن إدارتها للموارد المتاحة، وما إلى ذلك من عناصر مماثلة تشكل في مجموعها المعايير الحاسمة لتحديد مكانة الدول وقياس قوتها الحقيقية.

ومما يؤسف له حقاً، أن المؤسسة الفلسطينية التي انشغلت عميقاً في مجابهة التحديات اليومية المفروضة عليها من جانب الاحتلال، لم تولِ الاهتمام الكافي لما يجري على المسرح العالمي من متغيرات كبرى، حيث تقدمت الاعتبارات السياسية دائماً على غيرها من الاعتبارات الأخرى، تحت وطأة الكفاح المشروع ضد الاحتلال والاستيطان، والنضال من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، الأمر الذي أفقدنا عناصر مهمة في معركة بناء الدولة المستقلة القادرة على الاستجابة لتحديات الراهن والمستقبل معاً.

واستناداً إلى مثل هذا الاستخلاص، وغيره من الاستخلاصات التي حفلت بها تجربتنا الخاصة هذه، فإنني أدعو إلى عرض هذه التجربة للتقويم والنقد، والنقد الذاتي، دون تهيب مما قد يستغله البعض ضدنا، أو يأخذه الآخرون علينا. ولعل عملية الإصلاح الشاملة الجارية لندنيا منذ مدة، مدعوة إلى مراجعة الإجراءات والقوانين والتشريعات، وتصويب الخطوات، ومنهجية اتخاذ القرارات، من أجل مواصلة مسيرة البناء وإعادة الإعمار على النحو الذي يزيد من قدرتنا على مجابهة الاحتلال والاستيطان والعدوان.

لذلك فنحن مدعون جميعاً إلى وضع أجندته وطنية واضحة، يتم فيها جدولة الأولويات وفق الضرورات الوطنية الملحة، وتوفير الشروط الكفيلة بتحقيق أهدافنا الكبرى المشروعة، ومن ذلك:

1. التمسك بهدف السلام كخيار استراتيجي، شريطة أن يحقق حقوقنا الوطنية المشروعة بما في ذلك إنهاء الاحتلال، والاستيطان اليهودي الاستعماري لأرضنا، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار 194، وخارطة الطريق، وتحرير أسرانا الأبطال من السجون الإسرائيلية.
2. تأكيد وحدة مركز اتخاذ القرار الوطني الفلسطيني، والالتزام بالبرنامج السياسي المعتمد، وتعزيز الحوار الوطني والتفاهات الداخلية، والالتزام بمرجعية المؤسسات الشرعية الفلسطينية.
3. تسريع برنامج الإصلاح الشامل على الصعيد كافة، بما في ذلك إعادة هيكلة مؤسسات السلطة، وتوحيد أداء الأجهزة الأمنية وتفعيله، وتحقيق مبادئ الحكم الرشيد، سيما الفصل بين السلطات، وتعزيز النظام القضائي وتطويره وتفعيله، وتحقيق الشفافية والمشاركة والمساءلة، وكل ما من شأنه تعزيز مصداقية المؤسسة الفلسطينية.
4. مواصلة الاستعداد لإجراء ما تبقى من عملية الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية في مواعيدها المقررة، تطبيقاً لمبدأ تداول السلطة والمشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية، وإتاحة الفرصة للأجيال الشابة لاحتلال مواقعها في مختلف مراتب المسؤولية، وتجديد الحياة السياسية، وتعزيز الديمقراطية.
5. العمل على إعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وحل مشكلتي البطالة والفقر، وتطوير التعليم والتعليم العالي، ورياض الأطفال، والثقافة، والشباب والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات، والعمل على توفير شبكة من الضمانات الاجتماعية والصحية لأبناء شعبنا.

وليس من شك في أن هذه الأهداف الوطنية الكبرى، يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ استراتيجيات عمل متكاملة، تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يحدوني إلى مطالبة مؤتمركم هذا بضرورة الإسهام في تطوير المحتوى الاقتصادي للدولة الفلسطينية المنشودة، ومواكبة التطورات العالمية من زاوية تجويد الأداء، وتحسين مستوى الإنتاجية، ودفع العملية التنموية، وأتقدم إليكم كذلك لتناقشوا مفهوم "الدولة القابلة للحياة" من كافة الزوايا الدستورية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والسكانية، والحدود، والتواصل الجغرافي، وغير ذلك من المقومات الأساسية لدولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، بعد أن كثر الحديث عنها دون تحديد لمتطلبات ذلك.

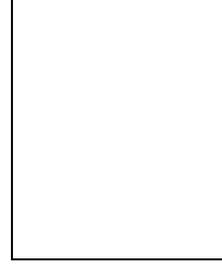
إننا في الحكومة وفي السلطة، نتعهد بأن نبقي قنوات الحوار والاتصال مفتوحة أمام سائر مؤسسات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الأهلي، ونعد أيضاً بالاستجابة لمختلف المطالبات المحقة، مما يعني أننا نحمل وإياكم واجبات مشتركة، ومسؤوليات كبرى، لا بد من النهوض بها دون تسويق.

وليس من شك في أن الاقتصاد الذي نريده، هو اقتصاد السوق القائم على الشراكة الحقيقية بين أطراف التنمية الثلاثة: الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، اقتصاد تلعب فيه الحكومة دور الموفر للمناخ الاستثماري الجيد والبيئة التنافسية المستقرة، من خلال دورها في توفير الأمن والاستقرار، وترسيخ سيادة القانون، واستقلالية القضاء، وتطوير البنى التحتية والموارد البشرية. أما القطاع الخاص، فهو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، وعليه تقع مسؤولية توفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات. أما مهمة القطاع الأهلي فهي لعب دور مكمل للقطاع الحكومي في تقديم الخدمات المتنوعة، سواء منها ما يتعلق بتطوير البنى التحتية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية، والعناية بالفئات المهمشة، أو من خلال التطوير الثقافي، وتوسيع المشاركة المجتمعية في الحياة الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وما شابه ذلك.

وفي الختام أشكر معهد (ماس) على إتاحة هذه الفرصة لي، لمخاطبة هذا الحضور المميز من المفكرين والقياديين والاقتصاديين. واسمحوا لي أن أشد على أيدي كل الذين

أعدوا لهذا المؤتمر الفكري المهم، وأسهموا في انعقاده، متمنياً لكم ولمؤتمركم النجاح في عرض الأفكار وإجراء الحوارات، وتبادل وجهات النظر، وكل ما من شأنه الإسهام في إجراء مراجعات منتظمة لمسار التطورات الجارية، وتقويم الأحداث المتعاقبة، واستشراف آفاق المستقبل برؤية علمية ومسؤولية وطنية. والسلام عليكم ورحمة الله.

**كلمة السيد أحمد هاشم الصغير
رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات
القطاع الخاص ومؤسسات القدس**



دولة رئيس الوزراء/ الأخ أبو العلاء المحترم
السيدة ميشيل أوغا - مؤسسة فريدريش إيبيرت -راعي المؤتمر .
الأخ د. عزمي الشعبي - رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي.
الأخ د. إسماعيل الزيري - رئيس مجلس أمناء ماس
الأخ د. سمير عبد الله - مدير عام ماس
جميع الأخوات والأخوة مع حفظ الألقاب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني أن أكون بينكم هذا اليوم في هذا المؤتمر، وبالنيابة عن إخواني في الغرف التجارية، والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات القدس الشريف الفلسطينية، لنتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين كافة في معهد (ماس)، على إنجازاتهم، والجهود التي يبذلها الطاقم في خدمة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته العامة والخاصة والأهلية على حد سواء، وذلك من خلال توفير الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لما تقتضيه أولويات التنمية في فلسطين، وما أسهمت فيه تلك الدراسات في صنع السياسات، واتخاذ القرارات، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في عملية صنع القرارين الاقتصادي والاجتماعي. إننا نؤكد اعتزازنا بهذا المعهد الذي تأسس، وانطلقت مسيرته من القدس الشريف، آمليين أن تحظى القدس والأبحاث المتعلقة بها باهتمامكم الكبير، وأن تكون تلك الأبحاث والدراسات على رأس أجندة المعهد.

الأخوة والأخوات،،

إن الوضع الطبيعي في بلد ما، هو الاستقرار السياسي، وما ينتج عنه من استقرار اقتصادي، واجتماعي، تستطيع فيه مؤسساته من رسم الخطط المستقبلية والسياسات المطلوبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الوضع أو الواقع الاقتصادي الفلسطيني، الذي يغلب عليه التقلب، وعدم الاستقرار السياسي؛ بسبب وجود الاحتلال وسياساته المعادية، وغياب السيادة على الأرض والحدود، فقد جعل هذا الوضع خيارات الفلسطينيين محدودة، وقدراتهم مقيدة بعقبات وسياسات تعمل على إضعاف أو تهميش وجودهم على أرضهم.

وبناءً عليه، فإن الاقتصاد الفلسطيني يقف أمام تحديات كبيرة ومتعددة، تختلف عن التحديات التي تواجه أية دولة أخرى، فالظروف الصعبة، والمعوقات التي تواجهه من خلال ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، والخسائر التي يتعرض لها، أدت بشكل كبير إلى تراجع أدائه، رغم كل الجهود والنجاحات التي تحققت في بعض المؤسسات الصناعية والخدماتية، وكان على الفلسطينيين مواجهة تلك التحديات التي يسببها الاحتلال، الذي لم يتح لهم فرصة للتركيز بالشكل المطلوب لمتابعة التطورات في الأسواق العالمية، والاستفادة من الفرص المتاحة في هذه الأسواق.

الأخوة والأخوات،،

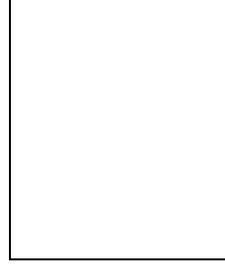
إن إصرار الشعب الفلسطيني على الصمود على أرضه، ومواجهة التحديات كافة، والمستوى التعليمي، والكفاءات الموجودة لديه، تؤكد جميعها أن الإنسان الفلسطيني هو رأس مال الاقتصاد الوطني ودعامته الأساسية، التي بدونها لا يمكن لهذا الاقتصاد البقاء في مواجهة المعوقات والعراقيل التي تحيط به. ورغم كل ما تقدم، فإننا نرى في الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً واعداءً، إذا ما تم دراسة الفرص المتاحة واغتنامها، لا سيما إعادة ربطه بالاقتصاديات والأسواق العربية، وذلك لا يتأتى إلا بالنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ورفع أدائه باعتماد جودة عالية تستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية والعربية على وجه الخصوص، وذلك من خلال الجهود المشتركة للقطاعين العام والخاص.

الأخوة والأخوات،،

وأخيراً، فإننا نتمنى على هذا المؤتمر أن يخرج بتوصيات عملية، وبأجندة عمل للاقتصاد الفلسطيني؛ ليكون قادراً ليس على مواجهة التحديات والتحويلات والظروف الداخلية فحسب، بل أيضاً على التأقلم مع ما يطرأ من تغيير وتحول في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية. ونتمنى لكم النجاح والتوفيق في هذا المؤتمر، لما فيه خدمة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف إن شاء الله، مكررين شكرنا الكبير لمعهد (ماس) وجميع الباحثين والعاملين فيه على الإنجازات التي يقدمونها، ومتمنين لهم مزيداً من التقدم والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**كلمة السيدة ميشيل أوجا
مديرة مؤسسة فريدريش إيبيرت**



السيد رئيس الوزراء، أعزائي الوزراء، أعزائي الوزراء السابقين، أعزائي أعضاء المجلس التشريعي، رئيس مجلس الإدارة العزيز د. الزيري، العزيزة د. غانية ملحيس، العزيز د. سمير عبد الله، الزملاء والأصدقاء الأعزاء

لم يتسنّ خلال السنوات الثلاث الماضية التي أقمت خلالها في فلسطين، الكثير من المناسبات الاحتفالية. لذا، يسرني ويشرفني أن أتمكن من التحدث في هذه المناسبة الخاصة.

اسمحوا لي أن أهنئكم باسم مؤسسة فريدريش إيبيرت في هذه الذكرى السنوية. كما أن الممثلين المقيمين السابقين للمؤسسة، د. أندرا جيرير، والسيد ماتيس بوبه يوجهان تحياتهما لكم.

عندما بدأت بالتفكير في هذه المناسبة فكرت أن على المرء أن يجري بعض البحث في أرشيف مكتبنا للتوصل إلى جذور العلاقة القائمة بين مؤسسة فريدريش إيبيرت وماس.

وقد ساعدتني زميلتي إليزابيث بيترسون في ذلك. وقد وجدت أخيراً بعض الوثائق التي تشير إلى أول اتصال بيننا، والذي يعود إلى تشرين الأول 1994، حين كان مكتبنا في عمان لا يزال مسؤولاً عن المشاريع في الأراضي الفلسطينية. التقى د. أندرا جيرير، الممثل المقيم السابق بالدكتور رضوان شعبان في القدس في 25 تشرين الأول 1994. أذكركم أن الناس كانوا يلتقون في القدس في تلك الأيام. أعتقد أن بعضكم لم ير قط مكتبنا في الشيخ

جراح. وقد جرى تبادل للرسائل وتسلمت مؤسستنا خطة العمل الخاصة بماس. إن السنوات اللاحقة هي عبارة عن توثيق لعمل مكثف جداً جرى بين الشريكين.

بدأ التعاون المكثف في عام 1998 عندما اتفقت مؤسسة فريدريش إيبيرت وماس على الإسهام في إنتاج أول مسح للقطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط، بالتعاون مع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

في عام 1999، وبمساعدة من مؤسسة فريدريش إيبيرت، عملت سابين بيكر، وهي خبيرة ألمانية جاءت بعقد قصير الأمد، مع باحثي (ماس) لمدة خمسة أشهر على موضوع القطاع غير الرسمي.

وفي رسالة إلكترونية صادرة بتاريخ 3 آذار 1999، موجهة من سابين بيكر إلى مدير مؤسسة فريدريش إيبيرت آنذاك، ماتيس بويه، تقول سابين: "عزيزي ماتيس، مرفق في هذه الرسالة مذكرة حول اجتماع عقدته مع (ماس) اليوم. الحكم الإجمالي: أجواء ودودة جداً!".

وخلال الأعوام 2000 إلى 2003، قامت كل من (ماس) ومؤسسة فريدريش إيبيرت بتنسيق عدد من الدراسات والمنشورات البالغة الأهمية، مثل "أثر بيت لحم 2000 على الاقتصاد المحلي"، وسلسلة من أوراق السياسات حول مختلف القضايا المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني عموماً، وأوراق سياسات حول "اقتصاديات القطاع العام" أو "الاستثمار الفلسطيني الخاص والعام والبيئة الإقليمية".

كما جرى تنفيذ مشروع مثير للإعجاب في عام 2003: "تقدير الأداء العام لوزارة المالية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية". لم أر يوماً مشروعاً مثل هذا، تضع فيه وزارة ما كل ثقتها في إحدى منظمات المجتمع المدني، بحيث تفتح جميع أبوابها لتلقي النقد والنصيحة. وقد كتبت حول ذلك مطولاً، وأرسلته إلى ألمانيا على أمل أن يتعلموا منه شيئاً.

في عام 2004، بدأنا مشروع نموذج الاقتصاد الكلي وما زلنا مستمرين به، والذي سيعلمنا أيضاً كألمان، الكثير حول كيف نعمل، كما تقولون في عنوان مؤتمر اليوم، "في الأزمنة العاصفة".

كان الودّ الشديد في العلاقات، والذي ذكرته سايبين بيكر، قائماً بين مؤسسة فريدريش إيبيرت و(ماس)، والذي ساعدنا على بناء علاقة شراكة حقيقية، وليس مجرد علاقة كلاسيكية بين المانح والشريك.

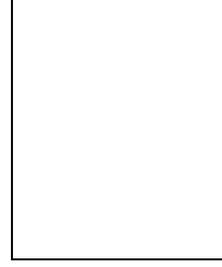
نأمل أن نكون قادرين على الاستمرار في هذه العلاقة حتى لو عنى ذلك أن يتحدث الأصدقاء أحياناً إلى بعضهم بعضاً بطريقة شديدة الصراحة والوضوح.

أرجوكم، في (ماس)، أن تحدثوا معنا كما تتحدثون مع الأصدقاء. فنحن، كمؤسسة أجنبية قائمة في فلسطين، بحاجة إلى نصحك ومساعدتكم. نحن لسنا موجودين هنا لكي نقول لأحد ما الذي ينبغي فعله أو عدم فعله، بل لكي نتعلم ونفهم.

نشكركم لدعمكم لعملنا في فلسطين ونتمنى لكم، ولطاقم عمل (ماس)، ذكرى سعيدة، والكثير من النجاح والقوة، لمواصلة عملكم بالطريقة النقدية التي اشتهرتم بها، والتي يتوقعها منكم الشعب الفلسطيني.

مبروك! كل عام وأنتم بخير.

كلمة الدكتور عزمي الشعيبي
رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس
التشريعي الفلسطيني



الأخوة و الأخوات،،

لقد استمعت باحترام إلى خطاب السيد رئيس الوزراء، لما احتواه من قواعد، وأسس، وسياسة اقتصادية ملائمة، وبشكل خاص أهمية تأمين البيئة القانونية المناسبة للاستثمار .

السيد رئيس الوزراء،،

صحيح أن وجود القانون المناسب مهم، ولكن الأهم من القانون هو الالتزام بتطبيق هذا القانون واحترام سيادته. لقد استمعنا إلى خطابكم الاقتصادي الجيد، والذي يعكس رؤية، ووضوح أهداف البرنامج الاقتصادي الحكومي، ولكن التحدي يتمثل في كيف ننحو في تحويل هذا الخطاب إلى مجموعة سياسات عملية، و إلى آليات عمل ملزمة لمؤسسات السلطة الوطنية، وفي مقدمتها الوزارات ذات العلاقة مثل وزارات الاقتصاد الوطني، والزراعة، والعمل، والسياحة، إضافة إلى التخطيط ؟.

إن تبني منهج عمل واستراتيجية شاملة، والعمل بموجب خطة، وتخطيط شامل، لم تكن قائمة بسبب غياب مأسسة مؤسسة مجلس الوزراء، ولذلك غابت الخطط والسياسات في الفترة السابقة. لكن اليوم، وبعد وجود مجلس وزراء، لا يوجد مبرر لاستمرار تبني منهج وسياسة التشغيل اليومي، حيث ثبت فشل سياسة الاعتماد على متعهدي الملفات، والاعتماد على جيش المستشارين المعينين لأسباب استرضائية. فنحن نتعامل مع طرف إسرائيلي يعتبر قطاع الاقتصاد ساحة في هذه الحرب الظالمة التي يشنها على الشعب الفلسطيني، كيف نتعامل مع الاقتصاد في بيئة صراع ؟، وكيف نختر أو نأخذ قرارنا بشكل يتلاءم وطبيعة الأهداف والأولويات الفلسطينية، بحيث يحد من الخسائر التي تحاول أن تفرضها إسرائيل علينا ؟، وكيف نوفر احتياجات شعبنا الضاغطة ؟، وكيف

نأخذ قرارات المواءمة وأحياناً الطارئة بالسرعة الممكنة، دون أن نلحق ضرراً بالاستراتيجيات العامة؟؟ هذا هو التحدي.

كيف نقوم بهذا كله في إطار قانوني، و مؤسساتي، و سياسي سليم ومتفق عليه، بعد تجربة الانتفاضة الثانية واستخلاصاتها؟، لا يمكن أن نبني استراتيجية اقتصادية على التردد والانتقال دون المبرر بين استراتيجية تطالب بالاعتناق الكامل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واستراتيجية أن تبقى نطل مرهونين وأسيرين لهذا القدر!!.. نحن بحاجة إلى رؤية إطار عام مؤسساتي وقانوني، وسياسات وخطط مرنة، تسمح للاقتصاد بالتحرك، ونحن بحاجة أيضاً إلى قدرة على المواءمة دون قيود وقوالب جامدة، ونجاح ذلك مشروط بتعاون وشراكة مع القطاعين الخاص والأهلي في إعداد مستمر لهذه الخطط وتنفيذها وتقييمها، ونحن بحاجة إلى سياسات مرنة تسمح بالتغيير للأولويات وفقاً لحاجتنا المباشرة.

في مرحلة التحول، وتبني استراتيجية التخطيط الشامل، والعمل المؤسسي، والسياسات المرنة، لا يمكن الاستمرار بمنهج وتقاليد عمل واستراتيجية التشغيل، وحامل الملف الفذ، نحن بحاجة إلى تعزيز الدور المهني للوحدات الاقتصادية المساندة لهيئات التخطيط في الوزارة ولمجلس الوزراء.

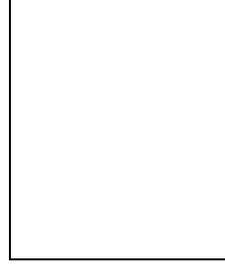
لقد نجحت (ماس) كمؤسسة اقتصادية، ومهنية تحليلية ومستقلة، في تقديم جزء من هذه الخدمة للحكومة والوزارات الاقتصادية، واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي. وبإمكان (ماس) أن تجند المصادر البشرية الفلسطينية الموجودة في الوطن والعالم؛ للإسهام في تقديم الرأي والخيارات والبدائل، التي تستطيع أن تعطينا إجابات موضوعية دون خوف من المسؤول، وبطريقة عملية تتناسب واحتياج مراكز اتخاذ القرار .

تستطيع (ماس) أن تحدد لنا الخيارات الأنسب التي بإمكاننا أن نسلكها، دون أن ندمر الأهداف الاستراتيجية، والإطار العام لسياستنا الاقتصادية، وتستطيع أن تعطينا نتائج وتبعات وانعكاسات أي خيار نأخذه، وتؤثر على الخطة العامة التي نتبناها.

السلطة بحاجة إلى مجموعة مؤسسات من هذا النوع في مجالات مختلفة "مهنية ومستقلة"، لا تخضع ليبروقراطية القطاع العام, وتعمل بطريقة وآليات عمل احترافية ومهنية، وتجبر أعمالها لصالح احتياجات القطاع العام.

بإمكاننا أن نعتمد (ماس) كنموذج يمكن البناء عليه في هذا المجال المهم وهو المجال الاقتصادي، ونحن بحاجة ليس للإشادة بها فحسب، وإنما لتشريعها، وترسيم دورها في إطار العمل الفلسطيني، حتى نضيف شمعة أخرى لتبديد الظلام.

كلمة الدكتور إسماعيل الزبري
رئيس مجلس أمناء المعهد



دولة رئيس الوزراء السيد أحمد قريع
أصحاب المعالي الوزراء
أصحاب السعادة السفراء لدى السلطة الوطنية وممثلي المؤسسات الدولية
السيدات والسادة الضيوف

يسرني باسم مجلس الأمناء وباسم العاملين كافة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وباسمي شخصياً، أن أرحب بكم في افتتاح هذا المؤتمر المكرس للاحتفال بذكرى مرور عشر سنوات من العطاء المتميز للمعهد في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك العطاء الذي أثرى المعرفة في فلسطين، والذي شكلت أبحاثه ودراساته مصدراً مهماً ومعيناً لصانعي السياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وللباحثين والدارسين، ولكل المهتمين بمتابعة تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني. عشر سنوات من العمل المثابر والجاد، وضعت المعهد في مكانة علمية مرموقة بين مؤسسات البحث المحلية والإقليمية، وجعلت منه عنواناً رئيسياً للمعلومات، والمعرفة بالاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين.

أيتها السيدات والسادة،

بدأ التفكير بإنشاء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، بعد توقيع اتفاقات أوسلو في سبتمبر من عام 1993 مباشرة، عندما برزت الحاجة لمؤسسة تتولى مهمة إعداد دراسات وبحوث تطبيقية، لمساعدة المؤسسات الحكومية التي ستتولى مهام إعادة البناء والتنمية، في إعداد سياسات اقتصادية واجتماعية بالاستناد إلى المعرفة. إذ إن متطلبات التنمية والتطوير والتحديث، تستوجب إعداد سياسات رصينة ومتناسقة في

مختلف مناحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وقد أثمرت الجهود التي شارك فيها العديد من الخبراء الفلسطينيين، وخبراء البنك الدولي، ببلورة فكرة المعهد، وتحديد رسالته وأهدافه، ونظامه الداخلي، بالاستفادة من التجربة الدولية المتراكمة في هذا المجال، وتم إنشاء المعهد في منتصف عام 1994 باسم "معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية". وقد استقر الرأي على تسجيله كمؤسسة مستقلة، لتوفير بيئة مواتية لضمان حياده العلمي واستقلاليتة، تحت إشراف مجلس أمناء من شخصيات فلسطينية، وعربية مرموقة من رجال العلم والفكر والاقتصاد والخبرة، تجدد عضويتهم كل ثلاث سنوات، ولمدة لا تزيد على تسع سنوات، ويتولى مجلس الأمناء المصادقة على الخطط السنوية، وعلى الموازنة، واختيار مدقق الحسابات الخارجي، والمصادقة على تقاريره، ويعين مجلس الأمناء المدير العام لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، لما في ذلك من أهمية في مواصلة التطوير والتجديد والحيوية، وهي شروط مهمة للنجاح في مثل هذا النوع من العمل.

تتلخص رسالة المعهد في سعيه لعمل بحوث ودراسات سياسات، لمساعدة دوائر صنع السياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية في إعداد سياساتها وتطويرها وتقييمها، واتخاذ قراراتها بالاستناد للمعرفة. ومن أجل أن يحقق المعهد أهدافه فهو يركز على تلبية حاجات هذه المؤسسات من البحوث والدراسات وأوراق العمل. وهذا لا يعني أن المعهد يقدم سياسات وقرارات وحلولاً جاهزة للمشكلات والقضايا، وإنما يقدم تشخيصاً وتحليلاً للمشكلات والقضايا التي تواجه المؤسسات الحكومية، ويقترح الخيارات والبدائل للسياسات والقرارات المتاحة والممكنة؛ لمعالجة المشكلات والقضايا موضوع البحث، ويستعرض التبعات والنتائج المتوقعة من تطبيق الخيارات والبدائل المختلفة، بالاستناد إلى النظريتين: الاقتصادية والاجتماعية، والتجربة الدولية. أما أخذ القرارات، واعتماد السياسات، فهو متروك لصانعي السياسات والقرارات، لأنهم من يتحمل المسؤولية عن نتائج تطبيقها. بعبارة أخرى فإن وظيفة المعهد هي تسهيل مهمة المؤسسة الحكومية في توظيف المعلومات والمعرفة العلمية، وتسهيل الإطلاع على التجارب الدولية، والاستفادة منها في بلورة سياسات وقرارات مدروسة بعناية. وفي غياب الأبحاث والدراسات، سيقف صانعو القرارات والسياسات حائرين أو عاجزين عن إعداد سياسات وزاراتهم ومؤسساتهم، أو أنهم

في أحسن الأحوال سيلجأون إلى اتخاذ قرارات، وتبني سياسات بالاستناد إلى التجربة والخطأ، وهذا أسلوب مكلف جداً، ومحفوف بمخاطر سياسية جسيمة.

ويبرز هنا سؤال مهم، وهو: لماذا لا تقوم كل مؤسسة حكومية بإعداد احتياجاتها من الدراسات والبحوث؛ لتوظيف المعرفة والتجربة الدولية في صناعة سياساتها وقراراتها؟ ولماذا إنشاء معهد متخصص ومستقل لهذا الغرض؟ واسمحوا لي أن أجازف بالقول: إن التجربة الفلسطينية على مدى السنوات العشر الماضية، كتجربة الكثير من الدول المتطورة والنامية على حد سواء، قد أجابت عن هذا السؤال، وبيّنت أن قيام كل وزارة، أو مؤسسة حكومية بإنشاء دائرة أبحاث خاصة بها لتلبية احتياجاتها من الدراسات غير ممكن، وغير ضروري، وغير مرغوب فيه.

فهو غير ممكن بسبب ندرة الكفاءات العلمية الضرورية لكل مؤسسة، وارتفاع تكلفتها، وهو غير ضروري لأنه يمكن توفير احتياجات المؤسسات الحكومية من البحوث والدراسات بجودة أفضل، وتكاليف أقل. كما أنه أسلوب غير مرغوب فيه، بسبب أن البحث العلمي في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يحتاج إلى بيئة مناسبة لتحقيق مبدأ الحياد العلمي والاستقلالية، وهي شروط ضرورية لإنتاج بحوث ودراسات علمية رصينة. إذ إن الجمع بين وظيفة إعداد البحوث، وإعداد السياسات وتنفيذها، ليس هو الوضع الأمثل لإعداد بحوث حيادية، ولا سياسات جيدة. من هنا لم تكن صدفة أن الحكومات، بما في ذلك الغنية منها، لجأت إلى إنشاء معهد أبحاث، أو بضعة معاهد في الدول الكبيرة، وحشدت فيها الخبرات اللازمة لتقديم خدمات أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية لجميع المؤسسات الحكومية، وفي هذه الحالة يمكن تجميع الكفاءات البحثية المطلوبة، وتوظيف قدراتها بشكل رشيد، لتلبية احتياجات جميع المؤسسات الحكومية المعنية. وتحرص الدول على تمتع معاهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية باستقلالية إدارية ومالية، كشرط ضروري لضمان الحياد والاستقلالية العلمية، التي تعتبر شرطاً رئيسياً لإعداد بحوث رصينة تقدم رأيها المهني، ولا تحابي وزارة، أو مؤسسة، أو مسؤولاً على حساب المصلحة العامة.

ولا شك أن تجربة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أكدت هي الأخرى صعوبة قيام كل وزارة أو مؤسسة حكومية ببناء دائرة بحوث ودراسات خاصة بها، قادرة على توفير معظم احتياجاتها في مجال الأبحاث. و رغم احتواء الهيكل التنظيمي للوزارات والمؤسسات على دائرة أبحاث، فقد بقيت معظم دوائر البحوث والدراسات في معظم الوزارات غير قادرة على إيجاد الكفاءات العلمية المطلوبة، أو أنها لم تكن قادرة على استقطابها. و بعض المؤسسات التي نجحت في استقطاب بعض الكفاءات القادرة على عمل أبحاث، فقد تحقق ذلك من خلال مشاريع مؤقتة ومدعومة من الجهات المانحة. ليس القصد هنا الجزم بأن جميع المؤسسات الحكومية ليست بحاجة لدوائر أبحاث، بل بالعكس يجب تشجيع البحث والتطوير حيثما كان ذلك ممكنا وضروريا واقتصاديا، ويفضل أن تكون المؤسسة الحكومية هي الملجأ الأخير لإقامة مراكز البحث العلمي، بعد مراكز الأبحاث القائمة في إطار الجامعات والمعاهد العلمية، أو المستقلة في القطاع الأهلي والقطاع الخاص. وتستطيع الحكومة التعاقد مع مؤسسات الأبحاث لعمل الأبحاث التي تساعد في تطوير سياساتها وخدماتها ووظائفها بوجه عام.

أيتها الأخوات ... أيها الأخوة..

تمكن المعهد خلال مسيرة السنوات العشر السابقة، من تمويل جميع نشاطاته من مصادر تمويل عربية وأجنبية. ولكن هذا الوضع ليس بالوضع المثالي؛ لأن استمرارية المعهد وتطوره باتت مرهونة بمصادر تمويل لا يمكن التحكم بها، وهي لا تسمح بتحقيق الأمن الوظيفي بدرجة تساعد في استقطاب الكفاءات العلمية الضرورية، والحفاظ عليها لمراكمة الخبرات والقدرات البحثية القادرة على التعامل مع القضايا المتزايدة التعقيد من سنة لأخرى. كما أن التمويل الخارجي، الذي يتطلب بذل مساع و جهود كبيرة ومضنية أحيانا، ويحتاج إلى فترة انتظار طويلة، تحبط قدرة المعهد على الاستجابة للاحتياجات العاجلة للوزارات والمؤسسات الحكومية. هذا بالإضافة على أن نقص التمويل قد يجبر المعهد على تكييف برامجه وخطته البحثية مع تفضيلات جهات التمويل، الأمر الذي يقود إلى إعداد أبحاث ودراسات لا تستجيب لأولويات البحوث لدى صانعي السياسات، الأمر الذي يعرقل أداء المعهد لرسائلته التي وجد من أجلها، من هنا توجه المعهد في بداية العام 2004 إلى

رئاسة الوزراء لتمويل النفقات الأساسية له من الموازنة العامة، ووافق مجلس الوزراء مشكوراً على تمويل 15% من نفقات المعهد السنوية، وسيكون لتنفيذ هذا القرار دور مهم في تحسين وضع الأمن الوظيفي في المعهد، وسيساعده في استقطاب الكفاءات العلمية المتميزة، وسيمكنه من الالتزام بتنفيذ خطته البحثية وفق أولويات الوزارات والمؤسسات الحكومية.

لقد قطع المعهد شوطاً مهماً من العطاء المتميز في إنتاج المعرفة، وأنجز نحو (120) بحثاً ودراسة وورقة عمل، تركزت كلها على دراسة الواقعين: الاقتصادي والاجتماعي الفلسطينيين. ومجلس أمناء المعهد، وطاقمه التنفيذي فخورون بما حققه المعهد حتى الآن، ولكننا نعتقد أننا ما زلنا في بداية الطريق، وننطلق في ذلك من قاعدة مهمة، وهي أن تطوير البحث العلمي ليس له حدود، وأن أهم أداة للتطوير في الأبحاث التطبيقية هي التجربة ذاتها، التي تمتحن دقة البحث العلمي وصدقته. كما يلعب النقد من المختصين والمناقشات العامة دوراً مهماً في تطوير البحث العلمي. وكان المعهد دائماً حريصاً على تقييم أبحاثه ونشاطاته، والإصغاء إلى رأي الجهات المستفيدة من خدماته. وقد قمنا في أواسط العام الماضي بتقييم شامل لمسيرة المعهد، وقياس تأثير دراسته على صناعة السياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وخرجنا من هذا التقييم باستخلاصات مهمة جداً لتطوير عمل المعهد، وخصوصاً على صعيد تحسين الاستجابة لحاجات المؤسسات الحكومية وأولوياتها، وأصبحت خطة المعهد تتألف من طلبات هذه المؤسسات، بمعنى أن خطة المعهد باتت تجسد أولويات أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدى مؤسسات السلطة الوطنية. كما أجرينا تطويراً في مناهج تنفيذ الأبحاث والدراسات، بحيث تنفذ البحوث والدراسات بمشاركة الجهة أو الجهات المستفيدة بصورة مباشرة، ابتداء من إعداد الشروط المرجعية، وإعداد خطة تنفيذ الأبحاث والدراسات، مروراً بانخراط باحثي المؤسسات الحكومية بالمشاركة في جمع المعلومات، والمشاركة في المقابلات، والمشاركة الفعالة في المناقشات الداخلية، وانتهاءً بتقديم الدراسات والأبحاث في المناقشات العامة مع الجهات ذات العلاقة. ويهدف هذا التطوير في أسلوب عمل المعهد إلى تعزيز شفافية البحث العلمي كمفتاح لتعزيز ملكية الجهات المستفيدة للأبحاث والدراسات، وبالتالي تحسين فرص الاستفادة من الأبحاث والدراسات في صناعة السياسات والقرارات، كما

سيساعد هذا التطوير في أسلوب العمل، في تطوير خبرات البحث العلمي لدى الباحثين في الوزارات وقدراتهم، الأمر الذي سيطور خبراتهم، ويطور أداء دوائرهم.

استدعى هذا التطوير في طريقة إعداد خطة المعهد، وفي أسلوب تنفيذها، إجراء بعض التطوير على الصعيد الإداري أيضا، إذ إن ضرورات تطوير الاستجابة لاحتياجات المؤسسات الحكومية من جهة، واعتماد أسلوب المشاركة الفعالة للجهات المستفيدة في عمل البحوث والدراسات، يتطلب تطوير طاقم من الباحثين المتفرغين كليا للعمل في المعهد من جهة، وتوسيع دائرة الباحثين غير المتفرغين الذين يمكن للمعهد التعاقد معهم لتحقيق التنوع والتجديد، ومنح المعهد مرونة كافية لضمان شروط تعاقدية تنافسية، تضمن التطوير المستمر في جودة أبحاثه ودراساته، وتتطلب هذه التطويرات من الاعتقاد بأن استمرارية المعهد ستتوقف في نهاية المطاف على تطوير قدرته التنافسية في مجال تخصصه، بمعنى تقديم أبحاث ودراسات ذات جودة عالية بأقل التكاليف، وهذا هو الطريق الوحيد لكسب ثقة صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإقناعهم بأن المعهد هو الأقدر والأسرع والأقل تكلفة في تلبية احتياجاتهم.

وبمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المعهد، فإن أول ما يخطر في البال هو ذكرى عزيزنا العضو المؤسس في مجلس الأمناء الدكتور يوسف الصايغ، الذي فارقنا بعد حياة حافلة بالعطاء البحثي والأكاديمي. كما نحیی بهذه المناسبة الجهود الكبيرة التي بذلتها أسرة المعهد منذ تأسيسه وحتى الآن، ونخص بالتحية أعضاء مجلس الأمناء السابقين والحاليين الذي قدموا وما زالوا يقدمون وقتهم وأفكارهم بكل طيبة خاطر لدعم المعهد وتطوير موارده، وتحقيق ديمومته كمشعل من مشاعل المعرفة. كما أتوجه بالتحية لإدارة المعهد التي لعبت الدور الرئيسي في بناء مؤسسة تتراكم فيها الخبرات، وتتطور فيها الأنظمة وأساليب العمل والعلاقات الخارجية وغيرها، ابتداء من الدكتور نبيل قسيس الذي شغل منصب المدير العام منذ بدايات التأسيس الأولى وحتى عام 1998، ثم الدكتورة غانية ملحيس التي شغلت المنصب نفسه منذ 1998 وحتى نيسان 2004، وانتهاء بالدكتور سمير عبد الله الذي تولى إدارة المعهد منذ أيار 2004، ونتمنى له التوفيق في مواصلة الانطلاق في عمل المعهد إلى آفاق جديدة.

ونشكر بشكل خاص عشرات الباحثين المقيمين والزائرين ومساعدتي البحث، الذين قدموا للمعرفة في فلسطين نحو مئة بحث أصيل، وعشرات أوراق العمل والإسهامات العلمية، إضافة إلى (11) عددا للمراقب الاقتصادي، و(9) أعداد من المراقب الاجتماعي. كما نشكر عشرات الخبراء والباحثين الذين أسهموا بمراجعة الأبحاث وتقييمها، أو عملوا على ترجمتها وتدقيقها، ولا ننسى مئات الخبراء الذين شاركوا المناقشات الداخلية والعامّة، والإداريين الذين كانوا شريكا كاملا في كل محطة من محطات دورة إنتاج الأبحاث.

وبهذه المناسبة، لا بد وأن نشكر المؤسسات المانحة العربية والدولية، التي أسهمت في تمويل برامج المعهد ومشاريعه، ونخص بالذكر تلك المؤسسات التي دعمت المعهد لسنوات طويلة، وخصوصا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة فورد، ومركز البحوث الدولية الكندي، ومؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، التي قدمت الدعم لعقد هذا المؤتمر أيضا. كما نشكر كل الجهات الأخرى والتي لا يسمح الوقت لذكرها، والتي أسهمت في دعم نشاطات المعهد من حين لآخر.

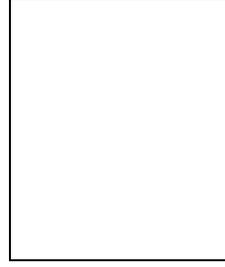
ختاما، اسمحوا لي أن أشكر سيادة الرئيس (أبو مازن) على تكريمه برعايته هذا المؤتمر، وأن أشكر دولة رئيس الوزراء (أبو العلاء) على تفضله بافتتاحه، وأشكره على كلمته الجامعة التي قدمت إضاءة مهمة لمناقشات جلساته. وأشكر الأخوة المشتركين من معدي أوراق العمل، والمداخلات وجميع الأخوات والأخوة المشاركين في هذا المؤتمر العلمي والفكري. ونحن نتطلع لإسهاماتكم وأفكاركم التي ستساعد في إثراء النقاش في الموضوعات الحيوية المطروحة أمامه، وإنجاز أهداف المؤتمر في تطوير القدرة الفلسطينية في التعامل مع المؤثرات الخارجية على مشروعنا الوطني التحرري والديموقراطي، وتحديد الأولويات، واستراتيجيات العمل الكفيلة بتوظيف أفضل لاقتصادنا في خدمة هذا المشروع.

الجلسة الأولى:
البيئة الخارجية للتنمية الفلسطينية

مشروع الشرق الأوسط الكبير وأهدافه وأين موقع الفلسطينيين ضمن هذه الأهداف

د. علي الجرباوي

أستاذ العلوم السياسية/ جامعة بيرزيت



هل مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروع للتنمية في المنطقة أم للهيمنة عليها ؟
تقوم التنمية بالمفهوم الغربي على تكاملية مثلث, وهذا المثلث فيه الديمقراطية السياسية,
والانفتاح الاقتصادي, وليس بالضرورة الاستقلالية الاقتصادية, والليبرالية الاجتماعية

أعتقد أن الولايات المتحدة مهتمة بالليبرالية الاجتماعية في منطقتنا, وبدرجة أقل بالانفتاح
الاقتصادي, ولكن ليس بالاستقلالية الاقتصادية. ويبقى السؤال هل الولايات المتحدة
مستعدة للديمقراطية السياسية العربية, التي ستؤثر بالتأكيد سلبا على أصدقائها من الحكام
العرب, الذين دعمتهم في الفترة السابقة, وتجلب للحكم منتقديه, إن لم يكن أعداءها. أعتقد
أن الولايات المتحدة غير معنية بذلك على الإطلاق وكل حديث عن مشروع الشرق
الأوسط الكبير الذي يتم الحديث فيه عن جلب أو استجلاب الديمقراطية للمنطقة هو
حديث هراء.

تسعى الولايات المتحدة لإلحاق المنطقة بأسباب تتعلق بالمنطقة ذاتها, ولكن أيضا
لأهداف تتخطاها لإعادة ترتيب النظام العالمي الجديد. فمنذ انهيار ثنائية القطبية والعالم
يحاول ترتيب منظومته الدولية, إذ لا يوجد نظام عالمي جديد مستقر هناك, وهذه مرحلة
يمر بها من أجل إعادة ترتيب العالم, وترتيب المنظومة الدولية. في هذه المرحلة الانتقالية
التي بدأت في مستهل التسعينات وحتى الآن والولايات المتحدة تهيمن كقوة أحادية القطبية
على المنظومة الدولية, ولكن يوجد حراك دولي باتجاه بروز تعددية قوى دولية جديدة في
المستقبل, مثل الاتحاد الأوروبي, وروسيا, والصين, والهند.

لذلك تقوم الولايات المتحدة في مشروعها للشرق الأوسط الكبير بحرب استباقية، تستهدف منع بروز هذه التعددية الدولية، وتريد الحفاظ على قوتها وتفوقها كقوة أحادية القطبية، وتحاول استغلال قوتها الحالية من أجل فرض استمرارية هذا التفوق، فتصبح المنطقة العربية استراتيجية في هذا المسعى الأمريكي، وذلك لموقعها، ولما لها من أثر في بقية أرجاء العالم، وخصوصا في القوى الصاعدة. أعتقد أن هناك (5) نقاط تحدد استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة :

1. تذويب المنطقة العربية في شرق أوسط كبير، تريد الولايات المتحدة أن تحدد معالمه مجددا، يتحرك شرقا ليصل إلى جمهوريات كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، وإيران، وغيرها، بمعنى أنها تريد أن يمتد هذا الشرق الأوسط الجديد إلى تخوم الاقتصاديات الصاعدة (الصين، والهند، وروسيا، والاتحاد الأوروبي) من أجل أن قطع الامتداد لهذه الاقتصادات، فاحتلالها العراق، ومشاكلها مع إيران من أجل الوصول إلى الصين، والهند، وروسيا، والتحكم في المنطقة سيتم على هذا الأساس.
2. التحكم بالنفط وأسعاره، وذلك للضغط على هذه الاقتصادات الصاعدة، وخصوصا على اليابان، وأوروبا، فهناك اقتصادات معتمدة على هذا النفط، والولايات المتحدة لديها نفطها، ولا تستورد الكثير منه، و لهذا تحكمها في أسعار النفط، وارتفاع أسعاره، يصب في مصلحتها، ويضغط على هذه الاقتصادات الصاعدة.
3. استخدام الإرهاب وكيفية مقاومته كأيدولوجيا موضوعية للمنطقة والعالم بأسره.
4. اعتماد إسرائيل كقوة إقليمية ذات علاقة عضوية ليس استراتيجية، ولكن ما فوق الاستراتيجية، بمعنى أن هناك تماهياً للمصالح بين إسرائيل والولايات المتحدة. الولايات المتحدة في مشروعها للشرق الأوسط الكبير، ترى المنطقة العربية من خلال العيون الإسرائيلية، والمصالح الإسرائيلية.
5. منع تطوير مناعة اقتصادية مستقلة في المنطقة العربية، وإحاقها بالعولمة الأمريكية.

والآن أين يجد الفلسطينيون أنفسهم ضمن هذه المعادلة؟ إن الفلسطينيين لا يوجدون في أي جزء من هذه النقاط الخمس، وفي اعتقادي أنه قد يكون الجانب الفلسطيني في المركز كمدخل للشرق الأوسط الكبير، ولكن ليس بعد ذلك، الولايات المتحدة تريد أن تحقق

التسوية للقضية الفلسطينية، بحيث تنهي الممانعة العربية الواهية للتطبيع مع إسرائيل، وتحقق لإسرائيل أهدافها ومصالحها؛ لأن التسوية السياسية هي المدخل لما يمكن أن يرى من قبل الأميركيان كتنمية للجانب الفلسطيني، والمدخل هو تحقيق هذه التسوية بالاشتراطات الإسرائيلية، وليس العكس. فليست التنمية هي المدخل للتسوية، وإنما التسوية بالشروط الإسرائيلية هي المدخل للتنمية الفلسطينية من وجهة النظر الأمريكية، وهذه التنمية ستكون دائماً ملحقة لإسرائيل، وقد تكون لأطراف عربية أخرى أضعف مثل الأردن.

كيف يمكن للجانب الفلسطيني، وهو يرى كل هذه الأهداف واضحة أمامه، أن يضع كل آماله وتوقعاته مع الأميركيان، وليس مع الصين، والهند، وغيرهما؟ كيف يمكن هذا إذا كانت التسوية مرهونة بالشروط الإسرائيلية؟، وهذا السؤال موجه للاقتصادي الفلسطيني، والحكومة الفلسطينية، والسلطة. كيف يمكن تحقيق التنمية الفلسطينية في ظل الدولة المؤقتة (الدائمة والتي ستكون أمر واقعاً) من خلال الكنتنة، ووصل الكنتونات بأنفاق وجسور، وفصل الضفة عن القطاع؟. كيف يمكن لهذه التنمية أن تحدث عندما تفوقها الولايات المتحدة من خلال تحقيق المصلحة الإسرائيلية، وبضخ أموالها، و الدعم الدولي بشكل كامل لقطاع غزة، الذي سيشكل نواة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتترك الكنتونات التي ستعطي السيطرة لهذه الدولة المستقلة من دون دعم؟.

ما هي الخطة الفلسطينية المقابلة؟، وكيف سيتم مواجهة كل هذه التطورات التي ستحدث خلال السنتين القادمتين؟. هذه أسئلة مهمة واعتقد حتى الآن لم تتم مواجهة هذه المواضيع بالجدية اللازمة من ناحية فعلية، فليس هناك خطة لمواجهة المشروع الأمريكي المتوافق مع إسرائيل، الواضح المعالم في تفكيك المنطقة الفلسطينية إلى كانتونات، وتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات محلية.

البيئة الخارجية للتنمية الفلسطينية الأجندة الأوروبية

د. نعمان كنفاني

ستكون أوروبا مشغولة بهمومها الداخلية في السنوات القليلة القادمة. لأن الهم الآن هو تصديق دول الاتحاد الأوروبي، عبر البرلمانات الوطنية، أو الاستفتاءات الشعبية المباشرة، على دستور الاتحاد الجديد. والهم الآخر هو استيعاب الأعضاء العشرة الجدد، الذين انضموا للاتحاد في العام الماضي، والتجهيز لانضمام ثلاثة (أو ربما أربعة) أعضاء آخرين (كرواتيا، ورومانيا، وبلغاريا، وتركيا).

ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: هل سيسهم دستور الاتحاد الجديد في سد الهوة، التي يراها البعض بين وزن الاتحاد البشري والتجاري والاقتصادي من جهة، و دوره كلاعب في السياسة الدولية من جهة أخرى؟ غالباً ما يقال إن الاتحاد الأوروبي "مارد اقتصادي وقزم سياسي" وإن دوره السياسي يثير الإحراج والارتباك، وأنه رضي بدور "الممول لا اللاعب payer not player"، وخصوصاً في إطار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وغالباً ما يجري التأكيد على أن خفة الوزن السياسي لاتحاد يضم الآن (25) دولة (450 مليون نسمة)، هي نتيجة لغياب السياسة الخارجية المشتركة. السؤال إذن، هل سيؤدي دستور الاتحاد الجديد إلى تبدلات جوهرية، وإلى صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة؟ الجواب المختصر هو كلا! يجب ألا نتوقع الكثير في المدى القريب، إذ إن الدستور الجديد يرمي أولاً إلى حل إشكالات الاتحاد الأوروبي الداخلية لا الخارجية.

يهدف الدستور إلى تحديد الإطار الذي سيعمل الاتحاد فيه، وإلى تحديد العلاقات الداخلية، وتوزيع السلطات بين مؤسسات الاتحاد. ويتألف الدستور من (4) أجزاء، يتناول الأول منها القيم والأهداف والمؤسسات وآليات اتخاذ القرارات. ويتضمن الثاني وثيقة الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد. ويتناول الثالث السياسات والوظائف وأدوات التنفيذ،

في حين يحتوي الأخير على أحكام عامة بما فيها أحكام تعديل الدستور. ولعل أبرز ما في الدستور الجديد هو تحديد صلاحيات الاتحاد بالعلاقة مع صلاحيات حكومات الدول الأعضاء، وهو أمر أثار الكثير من اللغط في أوروبا خلال السنوات الماضية.

صنّف الدستور الإجراءات المختلفة تحت ثلاثة عناوين:

- إجراءات ومجالات يمتلك الاتحاد فيها صلاحيات حصرية (قضايا الاتحاد الجمركي، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، وغيرها).
- مجالات يتشارك الاتحاد فيها بالصلاحيات مع الحكومات الوطنية (مثل السياسات الاجتماعية، والبيئة وحماية المستهلك).
- مجالات لا يمتلك الاتحاد فيها سوى صلاحيات الدعم والتنسيق، أو لعب دور تكميلي (مثل قضايا الرعاية الصحية، والثقافة، والسياحة، والأمن المدني).

أين تقع السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد؟ يقول الدستور "سيكون للاتحاد صلاحية تعريف وتنفيذ سياسة خارجية وسياسة أمنية مشتركة، بما فيها تأطير تصاعدي لسياسة دفاعية مشتركة".

ولكن هذا لا يعني أنه ستكون للاتحاد سياسة خارجية مشتركة في مختلف القضايا الدولية، أو أن هذه السياسة ستكون ملزمة للأعضاء، إذ ما زال لكل دولة الحق في وضع (فيتو) وفي سلوك طريق خاص. وتقول المادة، إن الاتحاد سيسعى إلى توسيع قاعدة الاتفاق، وإلى الالتزام بالتنفيذ المشترك لما تم الاتفاق عليه فقط. وهذه صيغة لا تختلف كثيراً عما عليه الحال اليوم. وربما سيظهر الفرق فقط في أن الاتحاد سيكون له ممثل واحد مسؤول عن الشؤون الخارجية (الاتحاد سيصبح له رقم هاتف واحد، كما طالب كيسنجر يوماً ما)، وزير خارجية واحد، عوضاً عن مفوض الشؤون الخارجية، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية كما هو عليه الحال الآن). هذا الوزير سيتحدث نيابة عن الاتحاد في الأمور السياسية، التي تم الاتفاق على موقف مشترك فيها، وسيكون للاتحاد الأوروبي أيضاً رئيس، يتم انتخابه دورياً كل عامين لضمان الاستقرار والاستمرارية.

إذن، يجب ألا نتوقع حدوث تغييرات أنية كبيرة على صعيد السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي بعد التصديق على الدستور الجديد، ولكن من الخطأ الاعتقاد، بأن هذا هو أفق السياسة الخارجية المشتركة، وأن المصالح الاستراتيجية المتباينة لدول الاتحاد ستفرض عليه دوماً أن يظل متشردماً في السياسة الدولية.

إن الاتحاد الأوروبي نتاج مسار تاريخي اختلفت سرعته من آن إلى آخر. وهو تحالف بين دول لم تتنازل بعد (وربما لن تتنازل أبداً) عن كامل سيادتها الوطنية. وعلينا أن نتذكر أن أول شكل من أشكال التعاون والتنسيق السياسي (مع درجة طفيفة من التنسيق في السياسة الخارجية) جاء في العام 1970 فقط، من خلال إطار التنسيق السياسي الأوروبي (European Policy Coordination, EPC). ولقد جرى توسيع هذا الإطار ليضم السياسة الخارجية والأمنية في العام 1993، من خلال الـ CFSP Common Foreign & Security Policy ، ومع 1999 قام الاتحاد بتأسيس سكرتارية عامة للشؤون الخارجية مع ممثل أعلى لـ CFSP ، وهو ما أعطى للسياسة الخارجية المشتركة وجهاً وعنواناً واحداً. واضح إذن أن هناك مساراً تصاعدياً، وأن الدستور الجديد حدد إطاراً يفسح المجال أمام صياغة سياسة خارجية مشتركة، ذات قاعدة متوسعة بمرور الوقت.

ولكن، وبغض النظر عن التحليل السابق، سوف أدعي هنا أنه يمكن الحديث عن سياسة أوروبية مشتركة، ومبادرة، وتصاعدية تجاه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على صعيد المواقف السياسية على الأقل. فلقد قام الـ EPC في أحد بياناته في 1973 بتأييد "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" (وهو ما فعله الرئيس كارتر بعد 4 أعوام). وفي العام 1980 قام الاتحاد الأوروبي بإصدار بيان (فينيسيا) الشهير، وهو أول وثيقة تدعو إلى ضرورة إقحام منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام (وهو موقف لم تصل إليه الإدارة الأمريكية إلا في مطلع التسعينات). وفي العام 1999 أكد الاتحاد الأوروبي في بيان برلين على "الحقوق الدائمة وغير المنقوصة للفلسطينيين في تقرير المصير، بما فيه حقهم في دولة مستقلة". وتوج المسار في العام 2002 في بيان قمة (سيفيليا) الذي حدد هدف المسار السياسي بـ "التأسيس المبكر لدولة فلسطين الديمقراطية، والقابلة للحياة (viable)، وذات السيادة، والمستقلة على أساس حدود العام 1967".⁽¹⁾

دعوني أدخل بشيء من التفصيل إلى ما وراء صيغ البيانات الرسمية (على أهميتها)؛ لإلقاء ضوء على حوافز السياسة الأوروبية تجاه المنطقة. ولعل أفضل طرق تحقيق ذلك مقارنة حوافز اللاعب الأوروبي مع دوافع اللاعب الأبرز، أعني الولايات المتحدة. لا تتردد أمريكا في الإعلان عن أولوياتها في المنطقة جهاراً وبدون موارد، وهو أمر يصعب على أوروبا المنافسة فيه. والبند الأول على سلم الأولويات هو أمن إسرائيل ورفاهيتها، ويأتي بعد ذلك ضمان تدفق النفط بأسعار مقبولة، وفي المرتبة الثالثة أولوية ترتبط بسابقتها، وهي حماية الأنظمة العربية الصديقة، لكن أهميته تقلصت عقب أحداث (11) أيلول 2001، حيث تقدمت عليها أولوية محاربة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار السلاح النووي، ودعاوى نشر الديمقراطية. لم تقم أوروبا أبداً بتحديد أولوياتها على هذه الدرجة من المباشرة والوضوح، على الرغم من أن مصالحها في المنطقة لا تقل عن مصالح اللاعب الأكبر. ولكن القراءة المتأنية للمواقف الأوروبية تعطي الانطباع بأن الأولوية هنا تتمثل في "استقرار المنطقة"، إذ إن السلام في الشرق الأوسط هو أمر "حيوي" vital للمصالح الأوروبية. والفهم الأوروبي لظروف ما بعد (11) أيلول يعبر ضمناً عن أولويات مختلفة: المخاطر الممكنة تأتي من عدم الاستقرار الذي يتولد من النزاع بين الدول، ومن عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ومن سوء الحكم، وغياب الديمقراطية. ويرى الأوروبيون بشكل عام أن الإرهاب يولد من تلك الاختلالات، ومن النزاعات الإقليمية.⁽²⁾

ويظهر التباين في الأولويات بشكل جلي في نطاق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ في حين ترى الولايات المتحدة أن حل النزاع هو وسيلة لتحقيق أمن إسرائيل، فإن أوروبا تراه أداة لاستقرار المنطقة، حيث تنتظر أمريكا إلى المنطقة كجزء من استراتيجيتها الدولية، وإلى إسرائيل كحليف إقليمي أساسي، في حين تنتظر أوروبا إلى المنطقة ككل على أنها الجار الأقرب. وعلى الرغم من وجود علاقات خاصة بين عدد من الدول الأوروبية وإسرائيل، إلا أن أياً منها لا يسعى إلى بناء علاقة مع دولة واحدة على حساب الدول الأخرى (على حساب المنطقة ككل). إذ ترى أوروبا إسرائيل كدولة شرق أوسطية من بين دول أخرى، ولاعباً بين لاعبين آخرين، في حين ترى أمريكا إسرائيل محطة أمامية للغرب، وليس كدولة شرق أوسطية تقليدية. هذا التباين في المواقف هو نتاج للجغرافيا، ونتاج

للعلاقات الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة، وهو أيضاً نتاج جزئي لاعتبارات السياسة الداخلية، فإسرائيل هي شأن من شؤون السياسة الأمريكية الداخلية (خصوصاً في فترات الانتخابات)، ولكنها ليست كذلك أبداً في أوروبا. (3)

توجه أوروبا في علاقاتها الخارجية اهتماماً أكبر إلى الأصدقاء البنيوية، مثل الأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية-السياسية، ويبدو أن توجهاتها في هذا المجال تعكس تجربة الاتحاد الأوروبي ذاته، خصوصاً من ناحية النزعة الداخلية الأصيلة للتعددية Multilarism. وأفضل مثال على ذلك هو "مسار برشلونة" للتعاون الشرق أوسط ذي المستويات المتعددة، والأصدقاء المختلفة، والأفق الزمني الطويل. وهذا النمط الذي يسعى الاتحاد الأوروبي لتطبيقه في مناطق مختلفة من العالم أيضاً، يعبر عن رغبة أوروبا "بتصدير" تجربتها، وترسيخ السلم بين الدول الجارة عبر التكامل الاقتصادي، ونزع فتيل الفوضى والاستقرار عبر تعميم الرفاه وتقليص اللاتوازن الاجتماعي. ولعل هذا التباين في الأولويات والوسائل هو ما يجعل السياسة الأوروبية أقل شخصانية من السياسة الأمريكية، وأقل تأثراً بنزعات رأس السلطة السياسية فيها وطموحاته الشخصية. وتبدو السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط على الأقل في نأي عن التأثير بالدورات الانتخابية، وبالتبدلات الدورية للأحزاب الحاكمة.

وهذا كله لا يستطيع أن يخفي بطبيعة الحال المثالب البنيوية في السياسة الخارجية المشتركة لأوروبا، سواء على صعيد الصياغة واتخاذ القرارات أو (وهذا هو الأهم) على صعيد التنفيذ. فاتخاذ القرارات يتطلب وقتاً طويلاً للتنسيق والتسوية بين (25) لاعباً منفرداً، وتتجلى صعوبة التنفيذ وبطؤه، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتدخل العسكري (هذا على افتراض توفر المقدرة على ذلك)، أو بالمقاطعة الاقتصادية. وتلعب المصالح الوطنية والعلاقات التقليدية الخاصة بين دول الاتحاد المنفردة والطرف المعني دوراً مهماً في تقييد يدي الاتحاد، والحد من فعاليته على الصعيد الدولي، والمثال التقليدي في هذا المجال هو دور العلاقات الخاصة بين ألمانيا وهولندا وبريطانيا مع إسرائيل للحيلولة دون اتخاذ الاتحاد الأوروبي إجراءات اقتصادية رادعة ضدها. ولكن، يبدو لي أن هذا لا يقدم إلا تفسيراً جزئياً، إذ يجب أن نأخذ في الحسبان أيضاً النزعة الأوروبية العامة ضد

استخدام الحصار والمقاطعة الاقتصادية كأداة سياسية، إضافة لذلك، هناك شكوك في أوروبا حول الفعالية المحتملة لتلك الوسيلة، وخشية من أن تؤدي المقاطعة إلى نتائج عكسية، تسحب البساط من تحت دور مستقبلي ضروري لأوروبا في التأثير على أطراف النزاع. وأخيراً، وهذا أمر لن أدخل في تفاصيله هنا، هناك القناعة الأوروبية بمركزية الدور الأمريكي في تسوية الصراع، وبأن أوروبا تستطيع أن تلعب دورها، عبر الدبلوماسية الهادئة، والمساعدات الاقتصادية؛ للتأثير على الموقف الأمريكي من جهة، ولتوفير الدعم المباشر للطرف الفلسطيني من جهة أخرى.

يوجه الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة من مساعداته في أنحاء العالم (بالعلاقة مع عدد السكان) إلى الضفة الغربية وغزة، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي مساعدات المفوضية الأوروبية إلى فلسطين منذ العام 1994 بلغت 1.8 مليار يورو، في حين بلغت المساعدات الثنائية من الدول الأعضاء في الاتحاد 2.5 مليار يورو، يضاف إلى ذلك المبالغ التي تم توفيرها من بنك الاستثمار الأوروبي، والتي بلغت 214 مليون يورو (1994-1999) على شكل قروض سهلة وتسهيلات ائتمانية.⁽⁴⁾

ويجري تقديم هذه المساعدات عبر ثلاثة خطوط تمويل رئيسية:

- إسهامات لدعم أعمال الأونروا.
- المساعدات والمشاريع ضمن ميزانية الميدا MEDA (باطار اتفاقية برشلونة) للمشاريع الوطنية.
- مساعدات مرتبطة بعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (التزام بتقديم 50 مليون يورو سنوياً).

ازدادت المساعدات الأوروبية السنوية لفلسطين بشكل كبير عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، إذ بلغت 300 مليون يورو في العام 2001 فقط، وكان من أبرز أشكال الدعم دلالة توفير مبلغ 246 مليون يورو على شكل منح مباشرة؛ لدعم ميزانية السلطة الوطنية من حيزران 2001 إلى آخر 2002، وتم دفع هذا المبلغ على شكل تحويلات شهرية في أعقاب توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة من حسابات المقاصة⁽⁵⁾.

ولقد حددت المفوضية الأوروبية، في نهاية 1999، استراتيجيتها الاقتصادية في فلسطين على الشكل التالي: "يتمثل الهدف الاستراتيجي لتعاون الاتحاد الأوروبي مع الضفة الغربية وقطاع غزة في السعي إلى التخلص من التبعية الهيكلية لإسرائيل، وتأسيس اقتصاد يقوم على قاعدة إنتاجية متطورة، وعلاقات تجارية متوازنة مع الشركاء الإقليميين والدوليين".⁽⁶⁾

رमित مما سبق إلى التأكيد على أن الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب استراتيجية التعاون الاقتصادي، وكمية المساعدات المالية التي يوفرها لفلسطين هي على صعيد النوايا المعلنة على الأقل موثوقة، وفي سقف ما يمكن توقعه والحصول عليه، ويبدو لي أن الأمر يتعلق الآن بشكل توظيف الإمكانيات والموارد والنوايا المتاحة، أكثر منه في السعي إلى زيادتها.

وإذا ركزنا على الجانب الاقتصادي، فإن السؤال الذي يجدر طرحه هو، ماذا تحقق من استراتيجية الاتحاد (ومن أهداف التنمية الفلسطينية) عقب إنفاق ما يقرب من 4.5 مليار يورو؟ لنترك الجواب للمفوضية الأوروبية ذاتها في ردها على تساؤلات الدول الأعضاء حول نتائج تخصيص، وإنفاق هذا المبلغ الكبير: "إذا ما نظرنا إلى التنمية الاقتصادية، وإلى التكامل الإقليمي، فإن نتائج جهود الاتحاد [الأوروبي في فلسطين] غير مرضية إلى حد بعيد. ولكن لعب إسهام الاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً من الزاوية السياسية، إذ أبقى السلطة الفلسطينية على قيد الحياة، وحافظ بالتالي على استمرار العملية السلمية برمتها".⁽⁷⁾

ولقد تم التوصل إلى الأمر ذاته، بشكل أكثر صراحة ووضوحاً في مسودة استراتيجية المساعدات الأوروبية للضفة الغربية وغزة للأعوام 2000-2006. "طغت الأولوية السياسية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على كافة الاعتبارات الأخرى فيما يتعلق بالمساعدات. وساد الاعتقاد بأن الحيلولة دون انهيار الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، هو أمر جوهري وشرط لتحقيق السلام. وهناك إجماع على أن هذا الهدف تم تحقيقه بنجاح، إلا أن النجاح في الحيلولة دون التدهور الشامل، يبقى أمراً بعيداً للغاية عن هدف تحقيق تنمية جادة ومستدامة".⁽⁸⁾

هذا تشخيص لا تعوزه الأمانة والدقة، وهو تشخيص يستخدم أحياناً بمعناه الإيجابي للتدليل على أهمية الدور السياسي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي عبر استخدام الأداة الاقتصادية: "player as a payer". ولكن ما يهمنا أكثر هنا هو محدودية، إن لم نقل فشل، إنفاق 4.5 مليار يورو في دفع فلسطين خطوات على طريق التنمية الإيجابية والتحديث. ولا جدال على أن الظروف الموضوعية التي تتعلق بالمناخ السياسي العام تتحمل مسؤولية كبيرة، وبكفي أن أشير إلى أن القسم الأعظم من مساعدات الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الثلاثة 2000-2003، ذهبت إلى دعم الميزانية، وإلى المساعدات الإنسانية على حساب مشاريع الاستثمار والتطوير.

وعلى الرغم من الإقرار بالدور السلبي الكبير الذي لعبته الظروف الخارجية، إلا أن أداء الطرفين المعنيين مباشرة، (المفوضية الأوروبية، والسلطة الفلسطينية)، في إدارة دفعة الإنفاق، وفي اختيار المشاريع، وفي التنفيذ، والمحاسبة، والتدقيق، يتحمل جزءاً من المسؤولية أيضاً. ولقد خصص السيد خليل نخلة، الذي شغل منصب مستشار المفوضية الأوروبية خلال الأعوام 1994-2002، صفحات كثيرة في كتابه الأخير، لنقد ممارسات المفوضية بالعلاقة مع مساعداتها لفلسطين.⁽⁹⁾ وركز السيد نخلة بشكل خاص على غياب التوجهات التنموية الواضحة في السياسة الأوروبية، وعلى البيروقراطية، والمركزية العالية، ونقص كفاءة الخبراء، وبطء الإجراءات وتناقضها، وغياب التنسيق، وتكرارية المشاريع... الخ، الذي ميز أعمال الاتحاد في فلسطين. ولم تستقبل المفوضية نقد السيد نخلة الحاد بالاستغراب والدهشة؛ لأن معظم ما جاء به ورد أيضاً في الوثائق الرسمية للاتحاد الأوروبي، سواء في تقارير لجنة الخبراء المستقلين (مطلع 1999)، أو بعثات البرلمان الأوروبي للتقييم (نيسان 1999).

تفسح تشريعات (مسار برشلونة) الباب واسعاً أمام دور مركزي للطرف المتسلم للمساعدات لصياغة الأولويات، واستخدام الأموال بما يخدم أهداف التنمية الوطنية في المحل الأول. وجلبت تشريعات "الميدا" (وهو خط الميزانية الأوروبية لتمويل مسار برشلونة) مبدئين جديدين في منهجية المساعدات الأوروبية للدول المتوسطة وبنيتها. ويتمثل المبدأ الأول بضرورة قيام الطرف المتلقي بصياغة ثلاث وثائق دورية بالتعاون مع المفوضية

الأوروبية: وثيقة تحتوي على الأهداف الاستراتيجية العامة، ووثيقة للمدى المتوسط (3 سنوات) تحدد برامج المؤشرات الوطنية، وتعرف القطاعات التي سيجري التركيز عليها، وأخيراً برامج تمويل سنوية تحدد المشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها. وتؤكد المفوضية الأوروبية، على لسان المدير العام لبرنامج (الميدا)، على أن الخيارات الاستراتيجية يجب أن تصاغ من قبل الطرف المتلقي: "أنا نرغب في تحقيق زيادة ملموسة في إحساس الشركاء بأنهم يمتلكون البرامج التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويلها في بلدانهم، ونحن نتطلع إلى تطوير أساليب تتيح للشركاء أنفسهم تنفيذ أجزاء من المشاريع". ولا يتردد المدير العام بالقول إنه "يتوجب علينا أن نعترف بأن الحوار المتبادل بين الطرفين ظل خامداً لبعض الوقت، ولكننا نسعى الآن إلى إعادة إحيائه عبر تنظيم اجتماعات سنوية للحوار، حول السياسة الاقتصادية، وتعزيز مسار التنسيق ... الهدف هو إعطاء الشركاء إحساساً أقوى بأن البرامج والمشاريع، هي برامجهم ومشاريعهم".⁽¹⁰⁾

المبدأ الثاني الذي جاء به (مسار برشلونة) هو إحلال معيار الأداء محل الحصص Performance vs Entitlement. وهذا يعني استبدال نظام يتيح إمكانية تحويل المخصصات من دولة شرق أوسطية إلى أخرى (داخل خط ميزانية الميدا) على ضوء الأداء، وحسن الاستخدام، وسرعة التنفيذ بنظام المخصصات المالية لكل دولة شرق أوسطية على حدة. وعلى الرغم من صعوبة تطبيق هذا المبدأ، خصوصاً في ظل غياب معايير واضحة لحسن الأداء، إلا أن الهدف منه ومن التركيز على الخطة الاستراتيجية، وبرنامج المؤشرات الوطنية واضح. إذ على الدول المتلقية للمساعدات أن تتسلم مهام المسؤولية الأساسية تجاه الطرف المانح، وأن الدول الشرق أوسطية مدعوة للعب دور قيادي في تخطيط برامج المساعدة الأوروبية وتنفيذها. وكلما كانت الخطط أكثر جدية وتفصيلاً، كان التنفيذ أكثر فعالية وشفافية، فتكون الموارد أكثر وفرة، والإنجازات أكثر تكاملاً مع برامج التنمية الوطنية.

أرمني مما سبق إلى التأكيد على فكرة بسيطة، وهي أن تشريعات (الميدا) تفسح مجالاً واسعاً للمناورة أمام الطرف الفلسطيني؛ لتوظيف المساعدات الأوروبية، بما يخدم مصالحه الوطنية، وبرامجه التنموية الخاصة. وهذا يعني أن الكرة هي إلى حد كبير داخل الملعب

الفلسطيني. وتفصح بنية الاتحاد الأوروبي، وتوزع القوى فيه فرصاً كثيرة للطرف الفلسطيني لإقناع، لا بل لإجبار، المفوضية الأوروبية للالتزام الوثيق بأهدافها المعلنة، خصوصاً لجهة تملك الطرف المتلقي لدفة القيادة.

لا يتسع المجال هنا بالطبع لتقييم أداء المؤسسات الفلسطينية في إطار بقجة المساعدات الأوروبية، ويكفي أن أشير إلى أن فلسطين لم تستطع صياغة سوى برنامج واحد للمؤشرات الوطنية، يغطي الأعوام الثلاثة 1998-2000، ولقد حدد هذا البرنامج أربعة أهداف عامة: التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل، وتطوير المناطق الريفية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتطوير الموارد البشرية، وأخيراً المؤسسات. وتم الاتفاق على ترجمة هذه الأهداف عبر التركيز على ثلاث أولويات قطاعية: البنى التحتية، وبناء القدرات المؤسساتية، وتطوير القطاع الخاص. ولم يتم بعد ذلك صياغة برنامج مؤشرات وطنية آخر، إذ تم الاستعاضة عنه بميزانيات إنفاق سنوية، يصعب استنباط توجه تنموي واضح فيها. ولم تقم السلطة الفلسطينية حسب ما أعلم، بتقييم لإنجازات برنامج السنوات الثلاث تلك، وتحديد المشاكل التي رافقت تنفيذه. وأود أن أؤكد ثانية إلى أنني لا أرمي هنا إلى التقليل من أهمية العوامل الخارجية، ومن ظروف الأوضاع الأمنية القاسية خلال السنوات الماضية في تعطيل الجهد التنموي، ولكنني أود التأكيد على أن جزءاً لا يستهان به من فعالية المساعدات الأوروبية في خلق تنمية جادة ومستدامة في المستقبل، يعتمد أولاً وأخيراً على دور اللاعب الفلسطيني.

حاولت في هذه الورقة أن ألقى ضوءاً على إشكالية السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص في إطار الدستور الجديد للاتحاد، وتطرقت بعد ذلك إلى أنه يمكن في الواقع الحديث عن سياسة أوروبية مشتركة تجاه النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وإلى أن هذه السياسة متماسكة، وتعتبر عن تصاعدية مستمرة. وهذه السياسة كانت، خلال العقود الأخيرة على الأقل، متقدمة دائماً خطوات على الموقف الأمريكي، ثم تناولت الأهداف الاستراتيجية لمساعدات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية لفلسطين، والمؤشرات الكمية لهذه المساعدات، وخلصت إلى أن الأهداف السياسية للاتحاد، واستراتيجية مساعداته الاقتصادية، وكمية هذه المساعدات، تشكل إطاراً عاماً مرضياً، وسقفاً مرتفعاً نسبياً، بحيث إن الأمر لا يقتضي الآن المطالبة برفعه، فما نحتاجه الآن

أكثر، هو التمحيص في أشكال تجسيد هذه النوايا المعلنة. وإذا كان للاتحاد رؤيا خاصة (وقيود جدية) تفرض عليه لعب دوره السياسي بشكل معين على الساحة الدولية، فإن الطرف الفلسطيني يمتلك مجالاً واسعاً للمناورة؛ لتسخير مساعدات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية لمصلحة برنامج الترموي الوطني في المستقبل.



المراجع

1. يمكن الرجوع إلى المواقف والبيانات الرسمية للاتحاد الأوروبي حول الشرق الأوسط

من التالي:

- Declaration of the EEC Foreign Ministers, November 6, 1973. In Abdulhadi M. (1997) ed.: *Documents on Palestine*. Passia, Jerusalem. Vol. I, p. 224.
 - Declaration of the European Council regarding the Middle East Process in Berlin, 24-25 March 1999“ (http://europa.eu.int/council/off/conclu/mar99_en.htm).
 - Declaration by the European Union on the Middle East. (<http://www.ue2002.es/principal.asp?idioma=ingles>).
2. Perthes, V. (2002): The involvement of European Foreign Policy in the Middle East. (http://www.oidmg.org/page_tmp/oib/25.10.volker.htm).
 3. Ibid.
 4. New Statesman 12.07.2004 and (134).
 5. Euromed Synopsis. Issue No. 164, December 7, 2001
 6. EC: West Bank and Gaza Strip. Country Strategy Report 2000-06. (Draft). P. 17.
 7. A replay from the EU Commission in 1997, as quoted in Nakhleh (2004), p. 129.
 8. Country Strategy Report. Op. cit.
 9. Nakhleh, K (2004): The Myth of Palestinian Development-Political Aid and Sustainable Deceit. Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy. Ramallah (Arabic).
 10. Euromed Special Feature. Issue No. 21, May 3, 2001.

تأثير الإقتصادات الصاعدة

معالي السيد سمير حليّة
رئيس ديوان مجلس الوزراء



نود أن نتعرف إلى اقتصاديات الدول الصاعدة من منحنى عملي، حتى نستخلص الدروس التي تفيدنا في واقعنا الاقتصادي، سنأخذ دولتين هما الهند و الصين؛ وذلك بسبب التجربة العملية التي حدثت مع هاتين الدولتين، خلال الفترة التي كنت فيها مسؤولاً عن فتح أسواق لمنتج فلسطيني هو الحجر و الرخام في الأسواق العالمية، فقد تعلمت درسا مهما من هذه التجربة.

كانت كل الدراسات التي قدمت لنا بشأن هذا الموضوع، تقول بوجود البحث عن فرص لأسواق الحجر والرخام الفلسطينيين في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرهما، ولكنني قرأت رقما أذهلني عن الصين والهند، غير كل المفاهيم في المدخل التسويقي، فالهند والصين من الدول الفقيرة، ونسبة الفقر فيهما عالية جدا، إذ إن (43) مليون هندي من أصل مليار، متوسط دخل الأسرة لهم هو متوسط دخل الأسرة الألمانية نفسه، والقدرة الشرائية نفسها، وهذا يعني أن لدينا سوقاً شبيهاً بالسوق الألماني في الهند، فلماذا نبحث عن أسواق في أوروبا يصعب الوصول إليها و نحن لدينا البديل في أسواق شبيهة وصاعدة؟، (فنسبة الفقر في الهند عام 1994 (43%)، وفي 2004 (21%)، والبطالة 10% بمعدل ثابت، وهناك تقدم دائم ومتواصل في الدخل القومي بنسب تتراوح ما بين 8 إلى 9 بالمئة أو أكثر منذ أوائل التسعينات)، دول تستطيع أن تغير دخلها القومي في عقد من الزمان هو رقم مخيف. لذلك قررنا التعامل مع هاتين الدولتين، ومنذ ذلك الحين 1999 حتى الآن لنا سوق دائم هناك.

قد يطرح سؤال هو: كيف ننافس الرخام الصيني بأسعار مرتفعة، بينما لديهم الرخام الأرخص في العالم؟. إن هذا كلام نظري، و لكن عمليا هناك (43) مليون هندي يريدون

بضاعة أجنبية، ويمكن أن يشتروا بهذه الأسعار. نحن في صنع القرار لا نبحث عن أرقام عامة، وإنما نبحث عن فئة محددة ونستهدفها فيكون هناك مجال للنجاح.

مميزات الوضع في الهند والصين كنماذج للاقتصاديات الصاعدة:

السكان: عدد السكان في الهند مليار، وفي الصين مليار و300، وهذا رقم ضخم، وعنصر اقتصادي قوي لا سابق له. وتشكل نسبة الازدياد السكاني 7 بالألف في الصين، وواحد ونصف بالمئة في الهند، وهذه النسب ليست كبيرة بالمقارنة مع مشكلتنا في فلسطين، فنحن نعاني من هذه المشكلة لأنها تعوق النمو الاقتصادي بالرغم من البعد الوطني لهذه المسألة.

مشكلة الأمية: نسبة الأمية في الهند فوق 15 سنة أكثر من 43%، وفي الصين فالنسبة 15% فهي قطعت أشواطاً كبيرة في القضاء على الأمية.

كيف استطاعت هاتان الدولتان أن تدخلا السوق العالمي:

بالنسبة للهند فقد ركزت على الخدمات، لأن الخدمات تشكل أكثر من 50% من الدخل القومي، ولكن بالرغم من أنها بدأت بهذا القطاع، إلا أنها طورت قطاعات أخرى بعد ذلك، فالسياحة في الهند قطاع مهم، وتعد الهند ثاني دولة في العالم من ناحية عدد السياح الذين يدخلونها، أما بالنسبة للأدوية فتكاد الهند أن تكون أيضاً رقم 2 أو 3 في العالم في تسجيل براءات اختراع. وعلى هذا فقد كانت البداية بقطاع جذب وراءه قطاعات أخرى لحقت به، فمنذ 1978-2005 قطعت الهند أشواطاً كبيرة في هذا المجال، بالرغم من أنها تعاني من مشاكل أخرى كبيرة جداً، ولم تتم معالجتها، وعلى سبيل المثال لا يزيد الاستثمار الأجنبي فيها عن 3 مليار سنوياً.

أما الصين، فقد ركزت على الصناعة، حيث تشكل أكثر من 50% من الدخل القومي وبرأبي فإن الصين نموذج أكثر توازناً من الهند، وبالمقارنة مع الهند فإن الاستثمارات الأجنبية في الصين تصل إلى 50 مليار سنوياً.

أهمية المقارنة كمدخل للجانب العملي الذي نقوم به:

تظهر المقارنة بدول متقدمة جدا مثل أوروبا و أمريكا الفجوة الكبيرة بيننا و بين هذه الدول, لذلك من الأفضل أن نقارن مع دول شبيهة بنا, فنحن هنا نتكلم عن دولتين نسب الفقر فيهما أعلى أو شبيهة, و متوسط الدخل القومي للفرد 1100 دولار في الصين, و 600 دولار في الهند, لذلك فهي شبيهة بنا, (وهذا طبعاً لا علاقة له بالقدرة الشرائية), يضاف إلى ذلك ارتفاع الأمية, لكن الذي يميزها عنا بالأساس هو ضخامة سوقها, ومع ذلك كله فقد قررت الهند بسوقها كبير الحجم هذا فتح باب العولمة. أما الصين فمتقدمة ومتوسعة في هذا المجال أكثر من الهند, التي مازالت تضع عوائق أمام دخولها لهذا السوق على الأقل على صعيد الواردات.

إن قرار هاتين الدولتين بفتح أسواقهما لواردات من دول مختلفة, حتى تتمكننا أيضا من التصدير لهذه الدول, هو قرار يستحق التقدير

إن السوق العالمي يحدده عنصران, الأول هو أن تقبل أنت أن يتم التصدير لك, والثاني أن تقبل دول أخرى أن تستورد منك, هذه العلاقة المتبادلة أساس لإجبار أي اقتصاد حتى لو كان الهند والصين لفتح أسواقه لصادراتنا, كما هو بالمقابل يصدر لنا.

الدروس التي نتعلمها:

1. ماذا يمكن أن نتعلم من التجربة الهندية و الصينية؟, هذا أمر متروك للاقتصاديين
2. أن نفتح الباب لتحالفات جديدة في قضية الجنوب والشمال, لأنه حتى في إطار (WTO) لا يزال هناك صراع طويل حول ما هو مفتوح وما هو مغلق في إطار العولمة, فما زالت الزراعة التي ينتجها الجنوب ممنوعة من دخول أسواق العالم إلا بقيود كبيرة جدا, بعكس الصناعة والخدمات التي تنتجها دول الشمال وتدخل أسواقنا. هناك فرصة لحلف جنوبي أوسع (جنوب الكرة الأرضية) تكون الهند والصين جزءا منه في الحوار مع الشمال حول منتجات الجنوب؛ لتسهيل دخولها إلى الشمال.

3. دعوة لكل القطاع الخاص كي يفحص بشكل جدي، ليس فرص الاستيراد فحسب، بل التحدي الكبير أن نفتح سوقاً في هذين البلدين، وبسعر مرتفعة الثمن، و بجودة عالية، فما زالت الهند والصين تعانيان من مشاكل في الجودة الخاصة بسلعهما، وهذا قد يفتح لنا الفرصة في دخول بعض السلع إلى هذه الأسواق، إذا اعتمدنا على قدراتنا، و تطوير جودة بعض القطاعات

مازلنا نتخبط في موضوع السياسة، وماذا نفعل على المستوى الاقتصادي من أجل أن تنمو فلسطين تحت الاحتلال، وفي ظل الحكم الذاتي، وفي ظل السلطة الانتقالية، إن هذا هو السؤال الكبير .

هناك من ينادي بالتركيز على الزراعة، أو الحماية، أو الصادرات، ولكن يجب حسم هذا النقاش بشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني، وبمشاركة مؤسسات السلطة ذات العلاقة وخاصة وزارة الاقتصاد الوطني وغيرها ويجب أن يكون هناك دور مميز للمجلس التشريعي في هذا الموضوع. ويجب حسم السياسة الفلسطينية في هذا الموضوع لأن تقرير السياسة وتطبيقها على أرض الواقع يحتاج إلى سنوات، ونحن ليس لدينا الوقت لذلك. فمن سنة 2000 تراجعنا تراجعاً كبيراً في معدل الدخل القومي للفرد، وبشكل عام في مستويات البطالة والفقر، وفي المقابل يتقدم العالم بنسبة 9 و10، و11%، ونحن نتراجع بنسب 5 و6 و4%، أو لا نتقدم في أحسن الأحوال؛ لذلك مطلوب منا القيام بخطوات واسعة وسريعة ومتناسقة في هذا المجال، لذلك فالرؤية هي مسألة جوهرية.

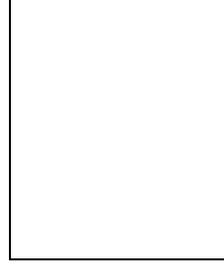
كيف نستطيع أن نرفع هذا الاقتصاد من الوضع الذي هو فيه في ظل الاحتلال، و في ظل السلطة الانتقالية، لكي نبني اقتصاداً قادراً على الحياة.

فنحن نعلم أن الحكومة الفلسطينية حتى الآن ليس لديها إطار لصنع السياسات، هناك لجان وزارية تصنع قرارات لقضية محددة، وهناك وزارات تقرر وتنفذ في مجالاتها أين هو الإطار الذي يتم فيه صنع سياسة فلسطينية؟. والإجابة عن هذا السؤال في رأيي هي المجالس، حيث يجب الإسراع في وضع قوانين تنظم إنشاء مجالس فلسطينية تنظم

العلاقة بين المؤسسات الحكومية من جهة، والقطاع الخاص و المجتمع المدني من جهة أخرى، لأنهم هم أصحاب المصلحة في صنع السياسة التي تلتزم بها السلطة وتنفذها في المجالات المختلفة. نحن وبعد 11 سنة من قيام السلطة الفلسطينية مازلنا عاجزين عن تقنين آلة صنع السياسة الفلسطينية، هناك مجال وهناك دور، ووجود (ماس) هو عنصر أساسي وحاسم في هذا الموضوع.

تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية على مستقبل عملية التنمية في فلسطين

الدكتور محمد السهموري



تتناول هذه الورقة موضوع تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية على مستقبل التنمية في فلسطين. والموضوع يطرح مجموعتين من الأسئلة التي يتطلب الفهم الدقيق للعلاقة بين السياسة الإسرائيلية من ناحية، ومستقبل عملية التنمية الفلسطينية من ناحية أخرى، محاولة الإجابة عنهما. المجموعة الأولى من الأسئلة تتعلق بماهية التحديات التي يستوجب على صانع القرار الفلسطيني مواجهتها في المستقبل، في المدى القصير وال المدى الطويل معاً، والتي تشكل مجملها أجندة العمل التنموية الفلسطينية. والمجموعة الثانية من الأسئلة تتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، بمعالمها المختلفة، الحالي منها والمتوقع، وتأثيراتها المختلفة على قدرة صانع القرار الفلسطيني على التعامل مع الأزمة الاقتصادية الراهنة، ومع التحديات التنموية المستقبلية.

وقد يكون من المناسب قبل البدء في تناول هذا الموضوع إبداء عدد من الملاحظات الأولية ذات الصلة، من أجل وضع المناقشة اللاحقة في سياقها المناسب.

الملاحظة الأولى: هي أن تجربة السنوات العشر الماضية، (1994-2004)، وكما سيأتي الإشارة إليها باختصار بعد ذلك في سياق هذه الورقة، قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد والشعب الفلسطيني، وكما تم ممارستها فعلياً على الأرض من خلال سياسات الإغلاق المتكررة، ووضع العراقيل المختلفة للحد من حرية حركة التجارة والأفراد، سواء داخل الاقتصاد الفلسطيني، أو في الوصول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك الاستمرار في الاستيلاء على مساحات متزايدة من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني، والسيطرة في سياق ذلك على قدر متزايد من الموارد الطبيعية الفلسطينية، وأخيراً ما شهدته السنوات الأربع الماضية على وجه

التحديد، من استعمال مكثف وغير مسبوق للآلة العسكرية الإسرائيلية، في إيقاع أكبر قدر من الدمار والتخريب للبنية التحتية والبنية الإنتاجية الفلسطينية، هذه السياسة الإسرائيلية كان لها الدور الأقوى، من ناحية، في الحد من قدرة القطاع الخاص الفلسطيني في أن يقوم بلعب الدور الريادي، الذي كان مطلوباً منه في قيادة الاقتصاد الفلسطيني، والانطلاق به نحو النمو المستدام، وفي التقليل، من ناحية ثانية، من فعالية المساعدات الأجنبية، التي تم تقديمها خلال تلك الفترة للإسهام في تقوية دعائم الاقتصاد الفلسطيني.

الملاحظة الثانية، هي أن كلاً من استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني، وكذلك المساعدات الأجنبية المقدمة من مجتمع الدول المانحة، سيكونان نفسيهما المحركان الرئيسيان لتسيير عجلة أي عملية تستهدف، أولاً، عودة الحياة للاقتصاد الفلسطيني economic recovery، وإعادة بناء ما تم تدميره من بنية تحتية في السنوات الأربع الماضية وإعمارها، والقيام بعد ذلك بوضع أسس للبدء في عملية التنمية الشاملة، والتعامل مع تحدياتها المختلفة، وأنه دون حدوث تغيير جذري في طبيعة السياسة الإسرائيلية، التي عملت على تقييد فعالية هذين العاملين في السنوات العشر الماضية، وبما يسمح بوجود مساحة كافية من الحركة تتيح لرأس المال المحلي (القطاع الخاص)، والأجنبي (المساعدات الدولية)، لعب دور أكبر في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، فإنه من غير المتوقع، أن يتاح لصانع القرار إمكانية الاستفادة بالشكل الكامل من أي دعم دولي مقدم للأراضي الفلسطينية، يمكن أن يسهم بفعالية في عملية التنمية، أو في تعزيز قدرة صانع القرار على مساعدة القطاع الخاص الفلسطيني في أن يتعافى من محتته الحالية، وأن يسهم بعد ذلك في توفير معدلات مرتفعة من النمو، تساعد الاقتصاد الفلسطيني على معالجة المشاكل المتعددة التي يعاني منها، وعلى الأخص مشكلتي الفقر والبطالة.

الملاحظة الثالثة، هي أن ما هو متاح حالياً من معلومات عن طبيعة السياسة، التي تعتمزم إسرائيل تنفيذها خلال السنوات القليلة القادمة تجاه الاقتصاد والشعب الفلسطينيين (والتي تتمثل بالأساس في مشروع الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وفي الاستمرار في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، وفي عدم توفير ممر يربط بين جزأي الوطن الواحد، والاستمرار في التحكم بمنافذ الاتصال المتعددة بالعالم الخارجي، وفي فرض القيود

على الحركة والتجارة من خلال الحواجز العسكرية بأشكالها المختلفة، وغير ذلك من إجراءات كما سيأتي توضيحه لاحقاً بشيء أكثر من التفصيل في سياق هذه الورقة)، وما يفرضه هذا من عقبات جمة أمام المخطط الفلسطيني (القطاع العام)، والمستثمر الفلسطيني (القطاع الخاص)، سيجعل من محاولة الخروج من الأزمة الراهنة، ناهيك عن إمكانية البدء في مواجهة التحديات العديدة التي تفرضها أية محاولة جادة لتنمية المجتمع الفلسطيني، سيجعل منها مهمة في غاية الصعوبة، إن لم تكن في حكم المستحيل.

الملاحظة الرابعة والأخيرة، هي أن الفهم الصحيح للواقع الاقتصادي الراهن، وللأزمة الطاحنة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني اليوم، بهدف محاولة البحث عن كيفية الخروج منها وسبله؛ للوصول بعد ذلك إلى نقطة الانطلاق نحو عملية التنمية، يتطلب وضع المشكلة في الأطر: التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، التي أفرزتها، ومحاولة استخلاص العبر والدروس المستفادة منها، وأنه من غير الممكن فهم ما يجري اليوم، أو الحديث عن مستقبل التنمية في فلسطين، من دون مناقشة الموضوع في هذه الأطر، وأن إغفال هذه المسألة سواء عند الحديث عن تجربة السنوات العشر الماضية، أو عن ما هو مطلوب عمله في المستقبل، لا يعتبر من باب التبسيط السطحي للأمر فحسب، بل يمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة وعكسية عند القيام بعملية التغيير المطلوبة.

ولا أريد في هذه العجالة، العودة مرة أخرى للحديث عما أصبح معروفاً للجميع من التأثير السلبي للسياسات الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني، ولكن قد يكون من المناسب والمفيد في معرض الحديث عن ضرورة استخلاص العبر والدروس المستفادة من تجربة الماضي، التركيز على نقطتين رئيسيتين لهما علاقة وثيقة بموضوع المداخلة في هذه الجلسة، سنتضح أهميتهما مباشرة بعد الانتهاء من ذكرهما.

تتعلق النقطة الأولى بالتأثير السلبي، الذي تركته السياسة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني في السنوات التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية (1967-1994)، والتي استهدفت بالأساس تعطيل حركة الاقتصاد الفلسطيني، ووضع العراقيل أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ لمنع قيام أية محاولة لإحداث تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية.

صحيح أن الاقتصاد الفلسطيني شهد خلال سنوات الاحتلال نمواً مطّرداً في الدخل الإجمالي، وارتفاعاً في متوسط دخل الفرد، وتحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشة لأعداد كبيرة ومتزايدة من السكان (وذلك نتيجة زيادة مصادر الدخل الخارجية، المتمثلة بشكل رئيسي في زيادة فرص التشغيل لقوة العمل الفلسطينية في سوق العمل العربي، وسوق العمل الإسرائيلي، وبالتالي لم تكن ناجمة عن زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني)، إلا أنه، وفي الوقت نفسه، كانت تحدث هناك تشوهات خطيرة في بنيات الاقتصاد الفلسطيني الإنتاجية (الزراعية، والصناعية، والتجارية والخدمية)، كانت محصلتها النهائية تحقيق ما هدفت إليه السياسة الإسرائيلية من البداية: وهو ربط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

النقطة الثانية، تتعلق بالإطارين السياسي والاقتصادي اللذين شكلا الخلفية التي جرى في إطارها النشاط الاقتصادي، وحركة البناء، وإعادة الإعمار في فلسطين خلال الفترة التي أعقبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 1994 وحتى الآن. أقصد هنا بالتحديد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية العديدة، التي تم التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي (اتفاق إعلان المبادئ، واتفاق باريس الاقتصادي، واتفاق واي ريفير، وغيرها من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال المرحلة الانتقالية). وهذه الاتفاقيات لم توفر للجانب الفلسطيني قدراً كافياً من السيادة على الأرض، والموارد، وطرق الاتصال الداخلي والخارجي، يمكّنه من البدء في وضع أسس استراتيجية تنمية شاملة لإعادة البناء الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي في فلسطين، بل صاحبها استمرار الجانب الإسرائيلي، وبشكل غير مسبوق، في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات، وتمزيق خارطة الجغرافية للضفة الغربية، من خلال العمل على شق الطرق الالتفافية، وإضعاف قوة التواصل الاقتصادي والإنساني بين الضفة والقطاع، من خلال إعاقة فتح الطريق الآمن بينهما، واتخاذ الإجراءات كافة التي تعوق وتحد من تنقلات الأفراد والبضائع بين أجزاء الوطن الواحد، وبحيث أصبحت ظاهرة الحصار والإغلاق وفرض القيود على الحركة، هي الظاهرة العامة التي ميزت الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية. هذه الممارسات الإسرائيلية السلبية، ألقت بظلالها الثقيلة على معدلات الأداء

الاقتصادي الفلسطيني خلال فترة السنوات العشر الماضية، وجعلت من مهمة إعادة البناء والإعمار، ومن قضية تنمية الاقتصاد الفلسطيني مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد.

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجتين رئيسيتين، تتعلقان مباشرة بموضوع المداخلة في هذه الجلسة.

النتيجة الأولى، هي أن أية عملية تستهدف تحقيق تنمية مستقبلية حقيقية في فلسطين، لا بد وأن يكون أحد أهدافها الرئيسية، العمل بشكل منهجي ومدروس على إصلاح التشوهات الهيكلية التي أحدثها الربط القسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي خلال العقود الأربع الماضية، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة صياغة العلاقة بينهما، بشكل يعطي الاقتصاد الفلسطيني الفرصة للنمو والتنمية.

النتيجة الثانية، هي أن تجربة السنوات العشر الماضية، أثبتت أن قدرة الطرف الفلسطيني على النمو والتطور، تتأثر بشكل مباشر بالمناخ السياسي السائد، وبطبيعة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي يتم التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي، وبالممارسات الإسرائيلية على الأرض، وأن الدراسة المستفيضة لآثار هذه السياسات والاتفاقيات على الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وعلى الجهود التنموية الفلسطينية، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية تحديد مسار التنمية المستقبلية في فلسطين.

ترجع أهمية هاتين النتيجتين إلى أن مجرد العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000، وإلى الإطارين السياسي والاقتصادي اللذين كانا سائدين في ذلك الوقت، لا يشكل بحد ذاته وضعاً مواتياً للبدء في تحقيق عملية التنمية، ولمواجهة التحديات العديدة التي تفرضها هذه العملية على صانع القرار الفلسطيني، وذلك بسبب القيود التي شهدتها تلك الفترة من ناحية، وبسبب التكلفة الباهظة لتلك القيود على الاقتصاد الفلسطيني من ناحية ثانية، وهي التكلفة التي حاولت العديد من الدراسات تقديرها، بما في ذلك الدراسات التي صدرت عن معهد أبحاث السياسة الاقتصادية، الذي نحتفل اليوم بالذكرى العاشرة لتأسيسه. ويكفي مجرد النظر إلى الوضع

الاقتصادي الفلسطيني، الذي كان سائداً عشية اندلاع الانتفاضة للتأكيد على ما صحت هذا الادعاء.

فالنظرة الفاحصة إلى وضع الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة، من خلال العودة إلى الإحصائيات المتوفرة، تبين لنا حالة اقتصاد ارتفعت فيه مستويات الفقر والبطالة التي وصلت على التوالي إلى 20% من السكان، و15% من قوة العمل، وحالة اقتصاد لم يكن قادراً على توفير فرص عمل محلية تكفي لتشغيل الأعداد الكبيرة من قوة العمل، التي تتزايد بمعدل يصل إلى حوالي 5.5% سنوياً (20% من قوة العمل الفلسطينية كانت تعمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي في ذلك الوقت)؛ وحالة اقتصاد غير قادر على توفير الحجم اللازم من المدخرات المحلية العامة، لتمويل برامجه التنموية، أو استثماراته العامة، والتي كان الجزء الأكبر منها (أكثر من 90%)، يعتمد في تمويله على المساعدات الدولية؛ وحالة اقتصاد لم يكن قادراً على توليد حجم صادرات يكفي لدفع الفاتورة المتزايدة من الواردات، التي بلغت حينذاك أربعة أضعاف الصادرات؛ وأخيراً، حالة اقتصاد وجد نفسه عشية اندلاع انتفاضته الثانية أسوأ حالاً مما كان عليه الحال قبل قيام السلطة الفلسطينية، رغم حصوله على ما يزيد على (3) مليارات دولار خلال الفترة 1994 - 1999.

المسألة إذن تنطوي على ضرورة تغيير جذري في الطريقة التي يتم بها تناول موضوع التنمية في فلسطين، وضرورة الفهم العميق للسياق الذي تحدث فيه، والخروج من الإطار النظري البحت الذي يتم فيه تناول المسألة برمتها، والانتقال بها من مجرد تمرين أكاديمي، إلى فهم حقيقي للتحديات التي تنطوي عليها، وفهم أكبر للشروط التي يجب توفرها لمقابلة هذه التحديات، وأهم من ذلك كله، أن يفهم المفاوض الفلسطيني ما يمكن أن تتضمنه أية حلول، يمكن التوصل إليها مع الجانب الإسرائيلي، من تأثير سالب أو موجب على إمكانيات تحقيق التنمية في فلسطين. وفي المقام الأخير، فإن مدى تأثير السياسة الإسرائيلية على مستقبل عملية التنمية، وهي موضوع مداخلتني في هذه الجلسة، سوف يتوقف بالأساس على طبيعة ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات مع الطرف الآخر، لأنها- أي هذه الاتفاقيات- تشكل بمجملها الأداة التي يمكن من خلالها التأثير على طبيعة هذه

السياسات. هذا هو الدرس الذي أثبتته تجربة السنوات العشر الماضية، وهو الدرس نفسه الذي يجب أن يظل نصب أعيننا في المرحلة المقبلة.

أنتقل بعد هذا الطرح الذي حاولت من خلاله وضع المناقشة في سياقها الصحيح، إلى تناول مسألة التنمية المستقبلية، والتحديات التي تفرضها، وتأثير السياسة الإسرائيلية الحالية عليها. فعلى الرغم من وجود اجتهادات عديدة حول طبيعة التنمية المنشودة في فلسطين، والطريقة التي يمكن من خلالها العمل على تحقيقها، والتي سيتم تناولها في هذا المؤتمر، إلا أن هناك شبه إجماع على ما هو المطلوب تحقيقه في هذا الصدد.

المطلوب في اعتقادي، هو وجود اقتصاد فلسطيني حر قادر على تحقيق معدلات عالية ومتواصلة وحقيقية من النمو الاقتصادي، وقادر على توليد فرص متزايدة للتشغيل محلياً، بهدف تحقيق تحسن ملموس في مستويات المعيشة، وخفض معدلات البطالة، وقادر على اتخاذ ما يلزم من سياسات اقتصادية لضمان تحقيق هذا الهدف؛ كل ذلك في ظل اقتصاد مفتوح يقوم أساساً على استراتيجية تنمية تعطي للقطاع الخاص دور الريادة، وللدولة دور المقدم للتسهيلات، التي تساعد قيام القطاع الخاص بذلك من خلال ما تقدمه من حوافز، وما تتخذه من سياسات، وما توفره من تشريعات وقوانين حديثة، لا يمكن بدونها أن يُتاح للقطاع الخاص لعب دوره المطلوب منه؛ وفي ظل انفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من الفرص التي يخلقها التعامل مع هذا العالم، وما يوفره الاندماج مع الاقتصاد العالمي من زيادة في موارد الدولة. الحديث هنا عن اقتصاد فلسطيني حديث، ومتطور، وقادر على المنافسة والتصدير، وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية. اقتصاد يفهم الدور الحقيقي لرأس المال الخاص في عملية التنمية، ويفهم الدور الجديد للحكومة، ويفهم المقومات الحقيقية للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ويفهم التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وفي تكنولوجيا المعلومات، وفي ثورة الاتصالات والمواصلات، ويحاول الاستفادة منها. هذه هي الصورة التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل.

والسؤال هو، كيف يمكن الوصول بالاقتصاد الفلسطيني إلى هذه الصورة المستهدفة في المستقبل، إذا لم يتوفر لهذا الاقتصاد الحد الأدنى من السيادة المطلقة على الأرض، والمياه، وطرق الاتصال الداخلي والخارجي؟ لا أقول هنا إن وجود هذه السيادة المطلقة سيؤدي بحد ذاته، وبشكل تلقائي، إلى تغيير الصورة الحالية، والوصول إلى الصورة المستقبلية التي نتمناها، ولكنني أعتقد جازماً بأن هذه السيادة المطلقة تمثل الشرط الضروري، ولا أقول الكافي، لأية محاولة جادة لإحداث تغيير جذري في الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل. أقول الشرط الضروري فقط، لأن الأمر يتطلب، بالإضافة إلى السيادة المطلقة، وجود العديد من العوامل المتعلقة بالرؤية الاستراتيجية العلمية والعملية لمستقبل هذه الاقتصاد، وبالسياسات التي يجب اتخاذها لترجمة هذه الرؤية الاستراتيجية إلى واقع ملموس، يدفع بالاقتصاد الفلسطيني إلى آفاق النمو والتطور. ولكن، وفي الوقت نفسه، يجب التأكيد على أنه بدون توافر هذا الشرط الضروري، فإن وجود مثل هذه الرؤية، ناهيك عن إمكانية تحقيقها، يكون أقرب إلى المستحيل.

لماذا التأكيد بقوة على هذه النقطة؟ لأن ما هو متاح من معلومات معلنة عن طبيعة المخططات والسياسات، التي تعتمده إسرائيل تنفيذها على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك عن الإجراءات "الفنية" technical measures المقترحة من المجتمع الدولي، للتقليل من تأثير هذه المخططات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، لن يساعد، حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً (قيام إسرائيل بتقديم بعض التسهيلات على القيود المفروضة على حركة الأفراد والتجارة، وليس بإزالتها تماماً، وقيام السلطة الفلسطينية بضبط كامل للأمن، وبإصلاحات جوهرية في البناء المؤسسي، وقيام المجتمع الدولي بزيادة الدعم المالي إلى 1.4 مليار دولار سنوياً)، وهذا كله لن يساعد إلا على التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني اليوم، ولكنه لن يقضي عليها تماماً، ولن يعمل على معالجتها جذرياً، ولن يؤدي بالمحصلة إلى تحقيق الظروف المناسبة وتهيئتها للانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة.

ويكفي النظر إلى التقرير المختصر الأخير للبنك الدولي، الصادر في نهاية العام الماضي (في 2 ديسمبر 2004) حول الاقتصاد الفلسطيني، وللاوراق الفنية الأربع الملحقة به، للتأكد من هذه النتيجة. ولا أريد في هذه المداخلة الموجزة أن أعرض لتفاصيل المخططات

الإسرائيلية كما وردت في التقرير، أو للتعديلات الجزئية التي قبل الطرف الإسرائيلي فكرة إدخالها على القيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع الفلسطينية؛ لمحاولة التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، والتي يتوقع تفاقمها في السنوات الثلاث القادمة (سيناريو الوضع الراهن)، إذا ما استمرت القيود على حالها دون تعديل، فأغلب الظن أن كل هذه التفاصيل معروفة بشكل أو بآخر لجميع المهتمين والمتابعين للشؤون الاقتصادية الفلسطينية. ولكن بدلاً من ذلك، أود إبداء بعض الملاحظات الشخصية على ما جاء من مقترحات في دراسة البنك الدولي الأخيرة، وهي تتعلق مباشرة بموضوع مداخلتني حول تأثير المخططات الإسرائيلية على مستقبل التنمية.

أولاً: إن الأزمة الاقتصادية الراهنة في فلسطين، هي بالأساس أزمة ذات جذور سياسية، وبالتالي، فإن التعامل معها يجب أن يكون بالتعامل مع الأسباب التي أدت إلى وجودها في المقام الأول أصلاً، أي في إطار سياسي شامل، يعالج الموضوع من جميع جوانبه، وأنه في غياب وجود مثل هذا الإطار، فإنه من غير الممكن تصور أن تأتي الإجراءات الفنية المقترحة بالكثير من النفع على الاقتصاد الفلسطيني. ففي ظل استمرار حالة التوتر السياسي الراهنة، واستمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية، والتي تزيد مع مرور الوقت من تضيق الخناق، أكثر فأكثر، على الشعب الفلسطيني، مادياً واقتصادياً، وتضعف بالتالي من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتزيد من حالتي عدم الاستقرار والتوتر اللتين تعوقا القطاع الخاص من القيام بدوره نتيجة ارتفاع درجة المخاطرة الاستثمارية، وزيادة تكاليف الإنتاج، في ظل هذه الظروف، كل ذلك سيعمل إلى حد كبير على تقليل فعالية ما قد يتم التوصل إليه من خطوات فنية يمكن تنفيذها على الأرض.

ثانياً: إن التخوف الحقيقي من القيام بتطبيق إجراءات فنية، تستهدف التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والتجارة، بمعزل عن الإطار السياسي للمشكلة الاقتصادية، يجد أساسه في أن مثل هذا المنهج في التعامل مع الأزمة الراهنة، إنما يعني، بقصد أو من غير قصد، محاولة "التعايش" مع القيود المفروضة إسرائيليًا، بدلاً من البحث جدياً عن كيفية إزالتها، عن طريق معالجة

الأسباب التي أدت إلى وجودها في المقام الأول، وهي استمرار تأزم الوضع السياسي، واستمرار الطرف الإسرائيلي في احتلاله للأراضي الفلسطينية. مثل هذه المعالجة الجزئية للقيود الإسرائيلية، حتى في حالة نجاحها، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى "مأسسة" القيود، وبالتالي استمرار هيمنة الجانب الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني إلى سنوات غير قليلة قادمة.

ثالثاً: في حالة استمرار الوضع السياسي الراهن، وغياب أي أفق حقيقي للانفراج السياسي، فإن فلسطين ستشهد في السنوات الثلاث القادمة أزمة اقتصادية غير مسبوقه. فحسب دراسة البنك الدولي الأخيرة عن الاقتصاد الفلسطيني، فإن معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصل حالياً، وعلى التوالي، إلى 50%، و27%، حسب التقديرات المحافظة للبنك الدولي، سيزيد كل منها بمعدل (7) نقاط مئوية بحلول عام 2008، كما أن مستويات الدخل الفردي، والتي فقدت ما يزيد على 40% عن مستوياتها التي كانت سائدة في سبتمبر 2000، ستشهد هي الأخرى انخفاضاً بحوالي (12) نقطة مئوية خلال الفترة نفسها. هذا التدهور الحاد في الاقتصاد الفلسطيني، حسب تقديرات البنك، من المتوقع أن يحدث حتى في حالة استمرار الدول المانحة في تقديم المستوى نفسه من الدعم المالي، والذي وصل في المتوسط إلى حوالي مليار دولار سنوياً، خلال السنوات الأربع الماضية. النقطة هنا واضحة تماماً. وهذه التقديرات تعني أن الأزمة الاقتصادية، والتي هي بالأساس ناجمة عن تعقيدات الوضع السياسي الراهن، قد بلغت من الشدة مدىً قد لا تعد تجدي معه نفعاً الإجراءات الفنية الجزئية، وأنصاف الحلول، وقد تؤدي في حالة عدم التعاطي مع مسبباتها بصراحة وبشكل مباشر، إلى تبعات أمنية واجتماعية خطيرة. هذا الوضع الخطير يتطلب معالجة مباشرة مع أسبابه، التي تتمثل في استمرار حالة العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وعلى مقدراته الاقتصادية.

رابعاً: إن الحجة القائلة بضرورة معالجة الوضع الاقتصادي معالجة شاملة، وليست معالجة جزئية بإجراءات فنية، تجدد مبرراتها أيضاً (وكما أشرنا قبل قليل في

سياق مناقشة العبر والدروس المستفادة من تجربة الماضي) في الحاجة إلى معالجة جميع التشوهات المترتبة على استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حتى يمكن الاستفادة من الدعم المالي الدولي بأكبر قدر ممكن. هذه الفعالية للمساعدات الدولية تفقد الكثير من قوتها في ظل استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، كما دلت عليه الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية نفسها. فحسب دراسة لمنظمة (الأونكتاد) ظهرت قبل سنة ونصف تقريباً (يوليو/تموز 2003)، فإن التشوه الراهن في هيكل العلاقات التجارية مع إسرائيل، يجعل الجزء الأكبر من المساعدات الأجنبية المقدمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، يصب دائماً في صالح الاقتصاد الإسرائيلي، فوفق الأرقام الواردة في الدراسة، فإن حجم العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل في عام 2002، كنسبة من مجموع العجز التجاري الكلي الفلسطيني، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، قد بلغ، على التوالي، حوالي 70%، و45%، وهو ما يعني، وفق ما جاء في الدراسة، أن حوالي 70% من المساعدات الأجنبية المقدمة للأراضي الفلسطينية في تلك السنة، قد ذهب في واقع الأمر لسداد فاتورة الواردات الفلسطينية من إسرائيل، كما يعني أن 45 سنتاً من كل دولار من الناتج المحلي الفلسطيني في ذلك العام، قد تم تحويله أيضاً للاقتصاد الإسرائيلي، وفي هذه الحالة، سيكون من الصعب جداً أن تترك المساعدات الأجنبية تأثيراً ذا مغزى على الاقتصاد المحلي الفلسطيني، وفي حقيقة الأمر، وكما تستنتج الدراسة، فإن الأثر الأكبر لهذه المساعدات سيكون ملموساً بشكل أكبر داخل الاقتصاد الإسرائيلي نفسه. إن محاولة معالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة بحلول جزئية فنية خالصة، قد تعني بقاء هذا الوضع على حاله بدون تغيير.

خامساً: إن محاولة علاج الأزمة الاقتصادية الراهنة عن طريق تقديم حلول جزئية، وإجراءات فنية، بمعزل عن إطارها السياسي، ودون التطرق مباشرة إلى جوهر المشكلة، المتمثل في حالة الاحتلال الإسرائيلي، سيعني فيما يعنيه إمكانية استمرار حالة التوتر السياسي والأمني، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبالتالي استمرار تقطع سبل الاتصال الداخلي بين أجزاء

الوطن الواحد، وهذا له انعكاساته على القدرة على تنفيذ برامج وخطط، يتم تمويلها بالأساس من المجتمع الدولي، لا تستهدف ترميم أو إعادة بناء ما تم تدميره من مرافق عامة، وبنية تحتية خلال السنوات الأربع الماضية فحسب، وإنما لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، أو على الأقل لوقف حالة التدهور المستمرة فيه، وفي ذلك تناقض واضح بين ما يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه، من وراء بحثه عن مجموعة من الإجراءات الفنية، لتطبيقها بهدف تحسين الوضع الاقتصادي من ناحية، وما تفرضه السياسة الإسرائيلية من قيود على الطرف الفلسطيني، عند قيامه بتنفيذ البرامج والخطط الوطنية، التي تستهدف التخفيف من الآثار المختلفة للأزمة الاقتصادية الراهنة، من ناحية أخرى. هذا التناقض الواضح بين الاثنين، يتطلب ضرورة أن تكون الإجراءات الفنية، التي يسعى البنك الدولي من دراساته للتوصل إليها، بأن تكون جزءاً لا يتجزأ من حزمة سياسية شاملة، يعمل المجتمع الدولي على تبنيها من أجل معالجة الوضع برمته.

ما أريد التأكيد عليه في نهاية الأمر، هو أن المشكلة الرئيسية فيما هو مقترح من تعديلات جزئية على القيود الإسرائيلية، إضافة إلى ما هو معروض من إجراءات مقترحة من البنك الدولي؛ لتسهيل الحركة على المعابر، يقل إلى حد كبير عن الحد الأدنى المطلوب توافره من مظاهر السيادة الفلسطينية على الأرض، والموارد، والمعابر، التي تتيح لصانع القرار اتخاذ ما يلزم من سياسات تمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية والخارجية المتاحة تحت تصرفه، للبدء في تنفيذ استراتيجيته التنموية الشاملة. فالنشاط الاقتصادي الحر، والتخطيط التنموي يتطلبان توافر جو خال من القيود على الحركة، ووجود حرية كاملة في تنقل عناصر الإنتاج، وفي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة بشكل يحقق الاستخدام الأمثل لها، وأن غياب مثل هذا المناخ الحر، يؤدي إلى تعطيل كبير للقدرات والطاقات الكامنة لتحقيق التغيير المنشود.

أضف إلى هذا كله، أن عملية التخطيط التنموي، بطبيعتها، هي عملية مستقبلية بحتة، يتطلب وضعها شيوع نوع من الاستقرار السياسي، ووجود درجة عالية من القدرة على التنبؤ بمجريات الأمور في المستقبل. ومثلما يعتمد نجاح الخطة التنموية إلى حد كبير

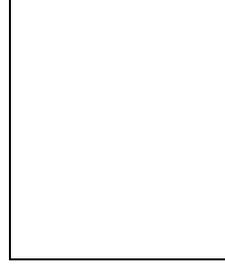
على هذا العامل، فإن غياب هذا الاستقرار، يفقد عملية التخطيط أحد أهم عناصرها، ويجعل منها أقرب إلى المهمة المستحيلة. هذا الاستقرار، وهذه القدرة على التنبؤ بالمستقبل، ستكون مفقودة إلى حد كبير في ظل القيود، والممارسات الإسرائيلية الحالية، وهو ما يفقد المخطط الفلسطيني القدرة على أن يضع على درجة عالية من اليقين رؤية تنموية واضحة المعالم قابلة للتحقيق.



آفاق توظيف العمق العربي في التنمية ال فلسطينية

الدكتور فضل النقيب

أستاذ الاقتصاد في جامعة وترلو-كندا



1. مقدمة

من المعروف، بشكل بديهي، أن إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني، ووضعه على طريق التنمية المستدامة، يقتضي بشكل رئيسي، إنهاء علاقته التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي من أجل تحقيق هدف دمج الاقتصاد العالمي بشكل مستقل، فلن تكون هناك تنمية فلسطينية ناجحة إذا ظل الاقتصاد الفلسطيني مهمشاً وبعيداً عن الأسواق العالمية.

هناك ثلاث سبل للاندماج بالأسواق العالمية، تتمثل الأولى في الطريق الثنائي (Bilateral)، والذي يعتمد على ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق الأخرى، عن طريق الدخول في اتفاقيات ثنائية مع البلدان الأخرى. وتتمثل الثانية في الطريق الإقليمي (regional)، الذي يعمل على إقامة كتل اقتصادي يندمج بالاقتصاد العالمي، وأخيراً هناك الطريق متعدد الجوانب (multilateral) العالمي، أي الاندماج عن طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إذا فحصنا هذه السبل الثلاث، ومدى صلاحيتها للاقتصاد الفلسطيني، فإننا نستطيع أن نجزم على الفور بأن الطريقين الأول والثالث لا يلائما الوضع الفلسطيني، فالاقتصاد صغير الحجم وذو موارد طبيعية محدودة، لا يتمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية، أو عن طريق الانتساب للمنظمات العالمية، وذلك لأنه يحتاج إلى تعزيز قدرته التفاوضية، والتي لا تأتي إلا عن طريق التكامل الإقليمي، وخصوصاً أننا نعيش في عصر التكتلات الإقليمية، التي أصبحت السمة المميزة للأوضاع الاقتصادية

في أوروبا، وأميركا الشمالية، وشرق آسيا، إضافة إلى تلك المنتشرة في أميركا اللاتينية وأفريقيا.¹

تهدف هذه الورقة إلى شرح فوائد التعاون الإقليمي العربي في مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق هدفي التخلص من علاقة التبعية لإسرائيل، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

في الجزء اللاحق سنتعرض للمفهوم الحديث للتعاون الإقليمي، وفي الجزء الذي يليه نقارن بين فوائد التكتل الإقليمي العربي بالمفهوم الحديث بالنسبة للوضع الفلسطيني.

2. المفهوم الحديث للتكتل الاقتصادي الإقليمي

يجب أن نلاحظ أن مفهوم التكتل، أو الاندماج الإقليمي اليوم، يختلف جذرياً عن المفهوم الذي كان سائداً في الماضي، والذي كان وراء فشل عشرات المشاريع الإقليمية، وخصوصاً في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

في الستينات والسبعينات، كانت الكثير من البلدان النامية، تقدم على مشاريع التعاون الإقليمية بهدف تحقيق تكامل اقتصادي يسير في الاتجاه المعاكس؛ لدمج اقتصاديات البلدان المشاركة في الأسواق العالمية، وكانت معظم هذه المشاريع قائمة على أساس الافتراض بأن البلدان الأعضاء ستحقق التصنيع والنمو من خلال إقامة جدار حماية حول أسواقها المشتركة، والسماح باتخاذ نهج صارم إزاء التنمية، يقوم على أساس إحلال الواردات، وكانت هذه المشاريع في واقع الأمر تطبيقاً لنهج التنمية الموجهة إلى الداخل (Inward looking approach to development)، ولكن على نطاق أوسع من نطاق الدولة القومية. ولقد فشلت معظم تلك المشاريع؛ لأنها في الواقع لم تعمل أكثر من تضخيم فشل البلدان المشتركة، وعلى النقيض من ذلك، فقد ظهر مفهوم جديد للتعاون الإقليمي منذ أواخر الثمانينات، يعتبر التكامل الإقليمي أحد الخيارات المتاحة للبلدان النامية، العازمة على تنسيق نموها الصناعي المشترك وترشيده، باعتماد مجموعة من السياسات

¹ إن عدد الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية المسجلة مع منظمة التجارة الدولية (WTO) عام 1999 بلغ 194 ، ومن هذه الاتفاقيات 87 اتفاقية تسجلت بعد عام 1990 . لمزيد من التفاصيل انظر . (Schiff and Winters (2003)

التجارية الموجهة نحو الداخل ونحو الخارج. كما أن السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي، يكون أساساً بهدف ضمان إيجاد سوق أكبر، توفر الدعم لوحدة الإنتاج الأكثر كفاءة، مما يفسح بدوره للإقليم فرصة اتباع استراتيجية إنمائية لتعزيز الصادرات، تكون قابلة للتطبيق والاطلاع حيثما اقتضى الأمر بأنشطة صناعية، لاستبدال الواردات بأقل كلفة ممكنة، ويمكن النظر من هذه الزاوية إلى نظام منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف، على أساس أنه نظام داعم للترتيبات الإقليمية وليس منهجاً مناوئاً لها.²

ومن ناحية أخرى، لقد كانت معظم مشاريع التعاون والتكامل الإقليمي بين البلدان النامية، وخصوصاً البلدان العربية، تتم على أساس تحرير التجارة، الذي ينطوي على إزالة التعريفات بصورة شاملة بين البلدان الأعضاء، من خلال تشكيل منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي. ولقد كان المعيار النموذجي للنجاح، هو قياس مدى رجحان "توليد التجارة" بين أعضاء السوق على "تحويل التجارة" من الأسواق الأخرى، أي المدى الذي يدفع المشروع في اتجاه تجارة أكثر حرية وأكثر حجماً، وتعتمد صلاحية هذا المعيار بصورة حاسمة على مجموعة من الافتراضات، التي تشمل وجود توظيف كامل لعناصر الإنتاج من يد عاملة، ومن رأسمال، ومن عدم وجود تشوهات كبيرة في الأسواق، وفي مثل هذه الظروف تعكس الأسعار تكاليف الفرص الحقيقية، بشكل يمكن معه التعويل على قوى السوق؛ لتوفير المنافع التي تتجم عن التحرك في اتجاه التجارة الأكثر تحراً.

لكن هذه الافتراضات لا تنطبق على معظم البلدان النامية الصغيرة، وخصوصاً فلسطين والبلدان العربية، إذ إن هذه البلدان تعاني من بطالة وعمالة ناقصة مزمنتين، وطاقات فائضة، واستخدام غير كامل للموارد، وتشوهات كبيرة وخطيرة في معظم الأسواق. وفي ظل ظروف كهذه تكون آثار التكامل الإقليمي المبني بصورة رئيسية على تحرير التجارة محدودة في أفضل الأحوال، وضارة في أسوأها، إذ إن إتباع سبيل التكامل هذا، يزيد من حدة التفاوت الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في إطار ظاهرة تعرف بالاستقطاب

² في عام 1979 تم إدخال مادة "تمكينية" على ميثاق الغات GATT تتيح للبلدان النامية فرصة منح الأفضليات لبعضها البعض ضمن إطار الترتيبات الإقليمية، وتحدد الوثيقة الصادرة عن الغات تحت عنوان تفاهم بشأن تفسير المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة 1994 " القواعد الواجب على الأعضاء في الاتحاد الجمركي أو منظمة التجارة الحرة تليتها لتكون متفقة مع أحكام المادة الرابعة والعشرين. لمزيد من التفاصيل انظر Blackhurst 1993 .

Polarization، ويمكن أن يحدث ذلك في الوقت الذي تجني فيه البلدان الأعضاء الأكثر تقدماً وقوة في منطقة التجارة الحرة، أو الاتحاد الجمركي، منافع تحرير التجارة على حساب شركائها الأقل نمواً، والأضعف حالاً. ولقد كانت خيبة الأمل إزاء العواقب السلبية للاستقطاب أحد الأسباب الرئيسية لتفكك العديد من المشاريع الإقليمية في أفريقيا، وأميركا اللاتينية.³

ويستلزم تصميم مخطط إقليمي فعال، يناسب فلسطين والبلاد العربية إتباع نهج مدروس بعناية، يشدد على التعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأعضاء، بهدف تهيئة بيئة مواتية تتناسب معالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية في المنطقة على نحو أفضل. ويمكن قياس المكاسب المترتبة على التكامل الإقليمي، بمدى ترشيد هيكل الإنتاج في الإقليم، وخلق فرص جديدة للاستثمارات المحلية والأجنبية المربحة، والاستفادة من الموارد غير المستخدمة، وبعبارة أخرى، ينبغي "أن يغير الاتحاد الإقليمي الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان الأعضاء، لكي لا يكون المعيار هو معيار توليد التجارة وتحويلها، بل توليد التنمية وتحويلها."⁴

ويتطلب هذا النهج اتفاقاً بين الحكومات، يحدد النطاق المناسب للتخصص في الصناعات القائمة والجديدة على نطاق إقليمي. فاتفاق من هذا القبيل، يشكل خطة إنمائية شاملة، مبنية على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة ككل، وكل دولة عضو فيه، مع إيلاء الاعتبار الواجب لوفورات الحجم الخارجية والداخلية،⁵ ويستدعي تنفيذ ذلك تغيير النمط الإقليمي للإنتاج، والعمالة، والتجارة، وهي مهمة تتطلب تنسيق السياسات الإقليمية فيما بين البلدان الأعضاء. فالبدء بتحرير التجارة دون تنسيق السياسات الاقتصادية لن يجلب المنافع التي ينطوي عليها وجود سوق أوسع نطاقاً؛ لأن القيود الرئيسية التي تواجه

³ تتضمن الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد البرتغالي، واتحاد أفريقيا الوسطى، والسوق المشتركة لأميركا الوسطى واتحاد أفريقيا الشرقية، وكان الشركاء الأقوى الذين استأثروا بمنافع هذه المشاريع هم على التوالي البرتغال وروسيا الجنوبية والسلفادور وكينيا.

⁴ انظر (Edwards (1985).

⁵ تخص وفورات الحجم الداخلية زيادة الإنتاجية الناشئة من اتساع حجم الشركة ذات الصلة. أما الوفورات الخارجية فتحدث عندما تزداد إنتاجية شركة ما كنتيجة للتوسع في الصناعة أو الاقتصاد، وذلك بصورة مستقلة عن اتساع حجم الشركة.

السوق الموحدة، والتي تسود في معظم بلدان الشرق الأوسط، هي قيود ذات صلة بالسياسات.

ويعزى نجاح التكامل الإقليمي الذي نفذ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي الجنوب الأفريقي بعد فترة الفصل العنصري، في جزء منه على الأقل، إلى أن واضعي هذين المخططين، قد رفضوا الأخذ بمفهوم تحرير التجارة باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي، فقد تمثل المبدأ التنظيمي، منذ البداية، في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اعتماده اتفاق مفصل "لإنشاء مصانع أو صناعات جديدة محددة، يقترن باعتماد تعريفات، أو تدابير أخرى في مجال السياسة العامة لضمان التنفيذ"⁶، ومن المؤكد أن نجاح رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كان مصحوباً بتحرير التجارة، لكنه تم بالنسبة لصناعات، أو مجموعات من المنتجات على مراحل مختلفة، وذلك في سياق ترشيد مخطط للإنتاج.

3. الاندماج الاقتصادي العربي كرافعة للتنمية الفلسطينية

قبل الحديث عن فوائد اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي، تجب الإشارة إلى موضوعين مهمين: الأول، يخص هدف التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وهدف الاندماج بالأسواق العالمية، وضرورة فهم العلاقة العضوية بينهما، والتي تجعل منهما هدفاً واحداً من الناحية العملية، على أساس أن تهميش الاقتصاد الفلسطيني، وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، تم عبر قطع صلاته المباشرة بالأسواق الأخرى، وتركيز صلته بالسوق الإسرائيلي. كما أن إعادة صلة الاقتصاد الفلسطيني بالأسواق الإقليمية والعالمية، لا بد أن يتم عبر استعادة قدرة هذا الاقتصاد على الوجود في تلك الأسواق بشكل مباشر، وبدون المرور بالسوق الإسرائيلي. أما الموضوع الثاني، فيخص قضية المراحل التي تتعلق بالترتيب الزمني الصحيح، الذي يكفل نجاح تحقيق هدف تقليص التبعية، وإعادة الاندماج بالسوق العالمي عن طريق المسار الإقليمي العربي.

⁶ تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بانكوك عام 1967 لتسريع خطى التقدم الاقتصادي وتعزيز الاستقرار في تلك المنطقة، وبدأت بأربع أعضاء، ولكنها تضم الآن ما مجموعه ستة أعضاء: ماليزيا وسنغافورة وتايلاند واندونيسيا وبروني والفلبين.

بالطبع، إن علاقة التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي لا تنتهي بمجرد وجود نية لذلك عند صناع القرار الفلسطيني، أو بمجرد صدور قرارات تحث على ذلك، أو بمجرد دخول الاقتصاد الفلسطيني في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GATFA). لقد توطدت علاقة التبعية خلال حوالي أربعة عقود من الزمن، وأوجدت واقعاً موضوعياً يخص مصالح الكثير من الفلسطينيين، وبالتالي فإنها لن تتقلص وتتلاشى إلا بعد نشوء واقع موضوعي جديد، يخص مصالح أعم وأشمل وأكبر من مصالح التبعية، فالعامل الذي يعمل في إسرائيل، لن يتوقف عن العمل هناك إلا إذا وجد عملاً في الاقتصاد الفلسطيني أفضل من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك فالمصدر لإسرائيل والمستورد منها، لن يتحولاً لأسواق أخرى إلا إذا أصبحت إمكانية ذلك التحول حقيقة واقعة، وذات مردود أفضل.

بناء على ما تقدم، يتضح أن تحقيق هدف تقليص التبعية، والاندماج بالأسواق العالمية، سيأخذ وقتاً ليس بالقصير، ولكن المهم أن ندرك منذ البداية أن تقليص التبعية هو مصلحة فلسطينية اقتصادية، على أساس أن بقاء العلاقة كما هي عليه ضار بالمصالح الفلسطينية على المدى المتوسط والبعيد، حتى وإن كان مفيداً على المدى الآتي.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الاقتصاد الفلسطيني، بسعيه للتكامل الإقليمي العربي، سيحقق الفوائد التالية، والتي ستعمل كآلية لدفع الاقتصاد نحو الاندماج بالاقتصاد المعولم.

أ. تحسين البنية التحتية

سيتوقف نجاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية، إلى حد كبير، على تحسين الهياكل الأساسية الإقليمية، وذلك لأنه فيما يخص قضايا المياه، والطاقة، والنقل، ليس بمقدور الفلسطينيين الحصول على هياكل متدنية التكلفة دون المشاركة في المشاريع الإقليمية العربية، كما تتطلب المشاكل الخطيرة المتعلقة بتدهور البيئة، وسلامة المياه، جهوداً إقليمية للتوصل إلى الحلول الصحيحة. ونورد فيما يلي عناصر ذات أولوية عالية في مجال المياه، والطاقة، والنقل.

المياه ✧

إن مستوى توفر موارد المياه المتجددة في الضفة الغربية من أدنى المستويات في العالم.⁷ وقد أدى ذلك إلى تقليص الطلب على المياه، وأسفر عن تخصيص الموارد المائية على نحو يفتقر إلى الكفاءة إلى حد بعيد، ويهدد استمرار شح المياه بفرض قيود شديدة على التوسيع الزراعي والصناعي. وعليه فإنه من الأهمية بمكان أن يحصل الفلسطينيون في ترتيبات الوضع النهائي على حصص أكثر إنصافاً من الموارد المائية الجبلية في الضفة الغربية، وموارد مياه نهر الأردن الأسفل، وكذلك لابد من قيام ترتيب مائي إقليمي، يعالج قضايا التوزيع، والصيانة، والتوسع.

بالنسبة للتوزيع، لابد من إنشاء هيئة إقليمية مزودة بأليات حل النزاعات، وذات خبرة تقنية، تقوم بوضع نظام عادل لتوزيع موارد المياه السطحية، والجوفية المشتركة بين بلدين أو أكثر.

بالنسبة للصيانة، فالتعاون الإقليمي ضروري لبذل جهود منتظمة لدراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدام مختلف تقنيات إدارة المياه وصيانتها، وذلك بالنسبة لنظم الري الحديثة، وللطرق الحديثة في إعادة تدوير مياه المجاري، التي يمكن لها أن تلبى الكثير من الاحتياجات الزراعية والصناعية من المياه، بشكل يقود إلى صون المياه العذبة للأغراض المنزلية.

أما موضوع زيادة إمدادات المياه، فهو موضوع يخص مشاريع إقليمية طويلة الأجل، تخص مشاريع إزالة الملوحة، ونقل المياه العذبة بالأنابيب من تركيا، وكذلك مشاريع القناة التي تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، والقناة التي تصل البحر الأحمر بالبحر الميت. وغني عن القول أن تكاليف مثل هذه المشاريع تحتاج إلى تعاون إقليمي فعال.

⁷ استناداً إلى الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقع في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995، يسمح للفلسطينيين باستخدام 264,5 مليون متر مكعب من المياه (248 مليون متر مكعب متجددة و16,5 مليون متر مكعب من إسرائيل) وقد بلغ ذلك عام 1995 ما يوازي 115 متراً مكعباً للفرد الواحد سنوياً، في حين أن الرقم المقابل بالنسبة لإسرائيل والأردن هو 375 و213 متراً مكعباً على التوالي.

✧ الطاقة

لا يملك الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الحاضر أية إمدادات كهربائية مستقلة، والإمدادات الآتية من إسرائيل مرتفعة التكلفة ولا تلبي متطلبات النمو في المستقبل؛ لذلك من الضروري توفر شبكة طاقة كهربائية موحدة، تعمل كجزء من الشبكة الإقليمية التي تعزز الترابط المتبادل مع مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان. ويمكن لهذه الشبكة أن تعتمد على الوصلات القائمة حالياً بين الأردن، وسوريا، ولبنان، وأن تزيد من فعاليتها.

✧ النقل

يشكل الأردن، فيما يتعلق بحركة الأشخاص والسلع، بوابة الاقتصاد الفلسطيني إلى المشرق العربي ودول الخليج، بينما تشكل مصر البوابة إلى المغرب العربي وأوروبا، وهذا يتطلب إعادة تنشيط التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني وجيرانه العرب، وإدخال تحسينات كبيرة على قدرة حركة المرور عند المعابر الحدودية مع الأردن ومصر.

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن لقطاع غزة خطاً ساحلياً طويلاً، إلا أن ذلك غير مستعمل من أجل النقل، وتعتمد الأراضي المحتلة اعتماداً كلياً على المرافق الإسرائيلية البحرية، ويتم ذلك بتكلفة عالية. ولقد دلت الدراسات الفنية على أن تغيير طرق نقل الواردات والصادرات الفلسطينية، التي تمر في الوقت الراهن عبر الموانئ الإسرائيلية إلى بورسعيد في مصر، وميناء العقبة في الأردن، يمكن له أن يحقق وفورات ومكاسب للمجتمع الفلسطيني.⁸

وتجدر الإشارة إلى أن هناك جهوداً إقليمية، تتم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ لإنشاء نظام نقل متكامل في إقليم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وذلك في سباق مشروع " نظام النقل المتكامل في المشرق العربي"، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق تكامل مختلف وسائل النقل للدول الأعضاء في (الإسكوا)، بما

⁸ انظر UNCTAD 1998 .

فيها شبكات النقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى إنشاء نظام معلومات متكامل، وإطار تحليلي لتوجيه جهود تطوير الهياكل الأساسية للتجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولقد تم عام 2001 التوقيع على اتفاق إقليمي يعرف باسم "الطرق الدولية في المشرق العربي" بغية دمج شبكات الطرق الرئيسية في الإقليم، وربطها بالشبكات المجاورة التي تخدم التجارة الدولية، وتجارة نقل العابر (الترانزيت). ولقد وقعت السلطة الفلسطينية على هذا الاتفاق إضافة إلى مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، واليمن.⁹

ب. وفورات الحجم

من المميزات الرئيسية للتكامل الإقليمي أنه يؤدي إلى ترشيد الإنتاج بين البلدان بشكل يوسع التبادل التجاري بينها، ويزيد من قدرتها التصديرية إلى بقية أنحاء العالم، ويتم ذلك عبر وفورات الحجم التي يوفرها السوق الإقليمي الكبير، على أساس أن وجود سوق أوسع يشجع الشركات على التخصص في بعض السلع المميزة، وإنتاجها على نطاق واسع بتكاليف أقل، ونتيجة لذلك يؤدي التخصص إلى زيادة التجارة داخل منطقة الإقليم بأسعار أدنى، وتنوع أكبر. وبما أن هذه التجارة هي ضمن الصناعة نفسها (Intra-Industry)، فإنه يواكبها ارتفاع في الإنتاجية، وانخفاض في الأسعار، ولذلك فإنها تعمل على زيادة القدرة التنافسية للإقليم، وتعزز قدرتها على التصدير إلى الأسواق الأخرى، وهذا النوع من التجارة يناسب فلسطين والبلدان العربية؛ لأنه عكس التجارة بين الصناعات (Inter-Industry)، يزدهر في البلدان التي تتماثل فيها مستويات التنمية. ولقد دلت الدراسات المختلفة في هذا المجال على التشكيك في صحة الادعاء المتكرر، بأنه لا مجال لتوسيع التبادل التجاري بين البلدان العربية المجاورة؛ لأنها تنتج الأشياء نفسها، على أساس أن هناك بالتأكيد مجالاً كبيراً لتوسيع تجارة السلع المصنعة عبر التخصص.¹⁰

ج. تكوين بيئة اقتصادية مناسبة للتنمية

⁹ المصدر نفسه.

¹⁰ انظر. (UNCTAD, 1998).

من البديهي أن العمل وفق استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق النمو والتنمية، يحتاج إلى بيئة اقتصادية مؤهلة لاستيعاب الصدمات الاقتصادية على المدى القصير، وأن هذه البيئة تتطلب منظومة من السياسات الكلية الملائمة. ومن المعروف أنه لا الاقتصاد الفلسطيني، ولا اقتصاد أي بلد عربي مجاور قادر على تهيئة مثل هذه البيئة بمفرده. إن ذلك يتطلب جهوداً جديدة للتكامل الإقليمي في مجالات السياسات النقدية والمالية.

ففي مجال السياسات النقدية، هناك قضيتان نقديتان تواجهان في الوقت الحاضر على المستويين الفلسطيني والإقليمي، و لهما تأثير مهم على محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي: أولاً، أن الاقتصاد الفلسطيني ليس له عملة وطنية، إذ يتم تداول الشاقل الإسرائيلي، والدينار الأردني باعتبارهما عملة قانونية، ويستخدم الدولار الأمريكي على نحو متزايد كعملة ودائع الادخار. وهذا الوضع المتعدد العملات يفتقر إلى الكفاءة؛ لأنه يحرم الاقتصاد الفلسطيني من موارد سك العملة، واستخدام أسعار الصرف كوسيلة من وسائل السياسة الكلية، إضافة إلى جوانب القصور الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف المتعددة. أما القضية الثانية، فهي أنه بسبب سياسات أسعار الصرف، فإن التجارة البينية العربية، تتم بصورة رئيسية بواسطة القطع الأجنبي الذي يسهله إلى حد ما صندوق النقد العربي ومخططه التجاري - برنامج تمويل التجارة العربية، وهذا وضع يتطلب تحسينات كبيرة بغية تنشيط استخدام العملات المحلية في تمويل التجارة البينية العربية، والتخفيض التدريجي للاعتماد على النقد الأجنبي.

ويتطلب استدراك وجهي القصور هذين إصدار عملة فلسطينية، وإبرام اتفاقات مع البلدان المجاورة، وخاصة الأردن، لتنسيق السياسات النقدية بغية زيادة استقرار أسعار الصرف. ومن شأن أي تقدم في مجال التكامل الإقليمي، أن يستدعي النظر في إمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى إقامة اتحاد نقدي أوسع نطاقاً، أو منطقة عملة مشتركة مع البلدان المجاورة، التي تعتمد عملة واحدة، أو تربط عملاتها من خلال أسعار صرف مثبتة. ومن شأن التكامل النقدي هذا، أن يبسط الحسابات الاقتصادية، ويوفر أساساً أكثر وضوحاً للقرارات المتعلقة بمشاريع الاستثمار المشتركة، فضلاً عن تيسير التبادل التجاري.

أما في مجال التحرك في اتجاه التكامل المالي، كما في حالة التكامل النقدي، لا بد أن يكون تدريجياً، وأن يتماشى مع الخطوات التكاملية الأخرى ذات الصلة بالتجارة، وحركة عوامل الإنتاج. أما قضية تنسيق الضرائب، فهي قضية أكثر إلحاحاً؛ لأنها تنطوي على تأثير مباشر وشديد على تنمية الاستثمار والتجارة الإقليميين، ومتى تمت إزالة الحواجز الأخرى أمام تحرك المنتجات، ورؤوس الأموال، فإن التوزيع في المشاريع المشتركة، والتبادل التجاري ضمن المنطقة سيتوقفان بصورة متزايدة على إلغاء العوائق الضريبية أمام الأنشطة العابرة للحدود ضمن المنطقة. ومن شأن الفوارق في الضرائب على رأس المال فيما بين هذه البلدان، أن تشجع رؤوس الأموال على التدفق من الاقتصادات المرتفعة الضرائب، إلى تلك المنخفضة الضرائب، حيث يؤدي هذا التشوه الناجم عن الضرائب في سوق رأس المال، إلى سوء توزيع الاستثمارات الإقليمية، وقد يؤدي إلى تنافس ضريبي ينشأ عندما يحاول الأعضاء اجتذاب رأس المال، من خلال توفير حوافز ضريبية. وبالمثل فإن التفاوت في معدلات الضرائب غير المباشرة بين البلدان الأعضاء، يسبب انحرافات في التدفقات التجارية داخل المنطقة.

وبالنظر إلى القرب الجغرافي، وارتفاع معدل حركة رأس المال في المنطقة، فإن إمكانيات حصول هذين النوعين من التشوهات، يمكن أن تكون كبيرة. ويستدعي التغلب على هذه التشوهات التوصل إلى اتفاق بين البلدان الأعضاء يتضمن عنصرين: إذ سيتطلب الأمر أولاً وجود اتفاق حول اختيار مبدأ الاختصاص الضريبي بالنسبة لفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أي مبدأ الإقامة مقابل المصدر بالنسبة للأولى، ومبدأ المنشأ مقابل الوجهة النهائية بالنسبة للأخيرة، ومن ثم تعتمد تدابير تتماشى مع هذين الخيارين، بغية استبعاد المعاملة المتفاوتة.

المراجع

عبد الله، سمير. إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. بيروت، 11-14 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

Blackhurst, H (eds.) (1993), *Regional Integration and the Global Trading System*. St. Martin Press.

Edwards, C. (1985) *The Fragmented World: Competing Perspectives on Trade, Money, and Crisis*. Methur.

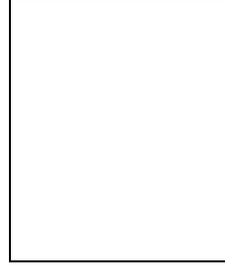
Schiff, M. And Winters, A. (2003), *Regional Integration and Development*. The World Bank.

UNCTAD (1998) *The Palestinian Economy and the Prospects for Regional Cooperation*. UNCTAD/GDS/SEU/21

الجلسة الثانية:
نحو توظيف أفضل للاقتصاد لإنجاز المشروع
الوطني الفلسطيني

نحو رؤية تنمية فلسطينية

الدكتور سمير عبد الله
مدير عام المعهد



1. مقدمة

كان موضوع الرؤية التنموية دائما، من موضوعات النقاش المحترمة في مختلف الأوساط التنموية الفلسطينية، ولكن النقاش فيه لم يتوج بعد بالإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل شركاء التنمية الفلسطينية الثلاث: السلطة الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ولا شك أن طرح هذا الموضوع على جدول أعمال المنتدى الدولي العربي؛ لإعادة تأهيل وإعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي ينظم برعاية منظمة (الإسكوا)، ووزارة التخطيط الفلسطينية، وضع شركاء التنمية الفلسطينية أمام مسؤولية إعداد رؤيتهم التنموية وتقديمها. من هنا جاء إعداد هذه الورقة، بهدف فتح النقاش بين شركاء التنمية بفعالية لغرض الوصول إلى صياغة يتفقون عليها للرؤية التنموية الفلسطينية المنشودة، والتي ستشكل في حال تبنيتها منارة إرشاد لإعداد الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج التنموية على المستويين الوطني والقطاعي، وفي المديين القريب والبعيد.

2. مستقبل الاقتصاد الفلسطيني ومكانته ودوره

تتأرجح مساحة احتمالات مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بين خيارين، الأول: بقاء الاقتصاد الفلسطيني ملحقا هامشيا، وتابعا للاقتصاد الإسرائيلي، في إطار تقسيم عمل، يجعل منه خزانة احتياطيا للأيدي العاملة الرخيصة، وسوقا لتصريف المنتجات الإسرائيلية التقليدية، ووفق هذا الاحتمال فإن إسرائيل ستتمكن من مواصلة التهميش والإضعاف للشعب الفلسطيني، بغض النظر عن شكل وجوده وكيانه السياسي، وستشكل هذه العلاقة، وهذا

الدور للاقتصاد الفلسطيني نموذجاً لنشر الإحباط، وروح الانكسار لمراحل زمنية قادمة، قد تمتد إلى الوطن العربي الكبير.

وعلى النقيض من هذا الاحتمال، فإن الخيار الثاني هو تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى "قوة" اقتصادية، قادرة على تجسيد نموذج لاقتصاد عربي عصري، قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وولوج اقتصاد المعرفة، وتحقيق التنمية المستدامة. في مثل هذا الوضع سيشكل الاقتصاد الفلسطيني، ليس خط الدفاع الأول عن الاقتصاد العربي فحسب، بل نموذجاً لإذكاء روح التفاؤل، ورسم ملامح المستقبل لوطن عربي، يستعيد دوره الحضاري والاقتصادي والتنويري بين أمم العالم المتقدمة.

من الطبيعي أن شركاء التنمية الفلسطينية بدون استثناء رفضوا دائماً الاحتمال الأول، ولكن الرفض وحده لم يعد كافياً، فقد آن الأوان لوضع رؤية طموحة لاقتصاد فلسطيني متحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، اقتصاد لا يراهن على تصدير العمل الرخيص، بل يراهن على عناصر القوة الرئيسية فيه.

3. نحو رؤية قادرة على توجيه التنمية الفلسطينية، لإنجاز مهام التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي

إن تحليل البيئة الداخلية والخارجية، يبرز بوضوح التعقيدات الخاصة بمرحلة التحرر الوطني التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي تستوجب تركيز المصادر والجهود وتوظيفها كافة؛ لتحقيق التحرر السياسي من احتلال مضى عليه أكثر من 37 سنة، وفي ظروف لم تتحقق فيها بعد شروط إزالة هذا الاحتلال بسرعة، بسبب تواطؤ الإدارة الأمريكية، وحالة الضعف في العالم العربي. من هنا فإن تركيز المصادر الفلسطينية وتوظيفها؛ لتحقيق التحرر السياسي تتم في ظروف، يطلب فيها من السلطة الوطنية الفلسطينية تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني المتنامية من الأمنين: الشخصي والمجتمعي، وتطبيق سيادة القانون، وخدمات التعليم، والخدمات الصحية، ومعالجة البطالة، ومحاربة الفقر، وتحقيق البيئة التنافسية؛ لتحفيز الاستثمار، ونشاط القطاع الخاص، وترويج الصادرات وغيرها.

من الواضح، في ظل هذه الظروف، أن الرؤية التنموية، يجب أن تجمع بين المهمات السياسية، والمهمات التنموية بشكل خلاق. ومن الجدير ذكره أن استراتيجية السلام الفلسطينية، التي قبلت بالحل التفاوضي، القائم على أساس قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران 1967، ينسجم مع الرؤية التي ترى إمكانية الجمع بين المهمات السياسية، والمهمات التنموية. وإذا كان التصعيد الإسرائيلي عبّر عن لجوء حكومة إسرائيل للحل العسكري، فقد بينت التجربة أن مثل هذا الحل غير ممكن، وأن تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني، لن يحقق لها انتصاراً فاصلاً على المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، لا الآن، ولا في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر تحليل البيئة التنموية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، أنه وعلى الرغم من التشوهات العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ونقاط الضعف التي تراكمت بسبب الاحتلال طويل الأمد، فإن الشعب الفلسطيني، يمتلك نقاط قوة مهمة وراسخة، يمكن التعويل عليها لتعزيز القدرة على مواجهة الاحتلال، وتحديات البناء التنموي. ولكن هذا النجاح يستوجب قيام الشعب الفلسطيني بتوجيه جل مصادره وجهوده نحو الاستثمار في المجالات الصحيحة، وضمان استثمار هذه المصادر والجهود بأقصى درجات الفعالية، والعمل على البناء للمستقبل من خلال تحقيق أهداف التنمية الآتية. ولتحقيق ذلك بات من الضروري أن يضع شركاء التنمية الفلسطينية رؤيتهم التنموية، وأن يحددوا أهدافهم الاقتصادية، والاجتماعية الرئيسية، واستراتيجياتهم بالانسجام مع رؤيتهم السياسية، التي حددت وفق المرجعيات الشرعية للشعب الفلسطيني، المتمثلة في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

4. الرؤية التنموية المقترحة

جاء في إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988، أنه " استناداً إلى الحق الطبيعي، والتاريخي، والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين....وانطلاقاً من قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947. فإن المجلس الوطني الفلسطيني، يعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا

الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.... . إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضامن فيها معتقداتهم الدينية، والسياسية، وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني...وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون، والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي، والحضاري، في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون. إن دولة فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية...."

تتضمن النصوص أعلاه تحديدا لإطار سياسي مرجعي، يمكن الاستناد إليه في تحديد رؤيتنا التنموية. كما نجد في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية بيانات واضحة، تشير إلى هوية الاقتصاد المنشودة. وسنقدم فيما يلي صياغة لرؤية تنموية اقتصادية اجتماعية، مستندة إلى تلك الوثائق المرجعية، مع محاولة لاستشراف المستقبل الاقتصادي المرغوب. والرؤية التنموية المنشودة، وتتلخص في أن دولة فلسطين:

"دولة عربية مستقلة، وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدودها ما قبل الاحتلال في حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذات اقتصاد عصري يشكل فيه رأس المال البشري ثروته الرئيسية ومحرك نموه، اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالإنتاجية والجودة، لإنتاج منتجات تعتمد على العمل الماهر، وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وبناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة في المدى البعيد. دولة يلعب فيها القطاع الخاص دورا رياديا في بيئة تنافسية، ومندمجة اقتصاديا مع عمقها العربي، ومنفتحة على الأسواق الإقليمية والدولية. دولة تحقق المساواة الحقيقية للمرأة، وتعزز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل، وبشكل رأسماليها الاجتماعي دخر تماسك وتضامن المجتمع الفلسطيني، ومصدر تمسك بالهوية والثقافة العربية الفلسطينية، وبالقيم الإنسانية، والتسامح الديني. "

تتطلب هذه الرؤية من أبرز معالم الواقعيين: الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، بأبعادهما المختلفة، ولكنها بحاجة إلى تبني من جميع شركاء التنمية، لتصبح ذات قدرة

حقيقية على توجيه المصادر والجهود وتركيزها، نحو تنمية رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني، كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة. وتستند هذه الرؤية إلى المنطلقات والعوامل الآتية:

- ✧ تبين معظم تجارب الدول النامية، أن تطور رأس المال البشري هو المسؤول الأول عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة فيها، وعن تقليص الفجوة فيما بينها وبين الدول الصناعية المتطورة، وبالتالي فإن الرؤية التنموية الفلسطينية، والاستراتيجيات الكفيلة بقيادة المجتمع والاقتصاد لبلوغها، لا بد وأن تسعى للاستفادة من تجارب هذه الدول، التي أكدت الأهمية الحاسمة للاستثمار في الإنسان، كأهم رافعة للتنمية على الإطلاق.
- ✧ إن خيار التنمية البشرية، هو التعبير العملي والمنطقي عن رفض الشعب الفلسطيني لاستمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، القائمة على تكريس الاقتصاد الفلسطيني كخزان احتياطي للأيدي العاملة الرخيصة، وسوق للمنتجات الإسرائيلية.
- ✧ إن الاستثمار في رأس المال البشري، ينسجم مع الاهتمام التاريخي للأسرة الفلسطينية بالتعليم، ولكون تعليم الأبناء يقف على رأس الأولويات في إنفاقها، كما ينطلق من قاعدة متينة نسبياً، تحققت عبر سنوات طويلة من الاستثمار في الإنسان في داخل فلسطين، وفي التجمعات الفلسطينية في المهجر. فمؤشرات الالتحاق بالمدارس بمختلف مستوياتها ومؤشرات التعليم الجامعي، تبين المخزون الكبير لرأس المال البشري الذي سنتطلق منه التنمية البشرية إلى مستويات أكثر رقياً كما ونوعاً، بما يحقق مقدمات لولوج اقتصاد ومجتمع المعرفة المنشود.
- ✧ لعب رأس المال الاجتماعي دوراً حاسماً في منع تفكك النسيج الاجتماعي الفلسطيني تحت ضربات الحرب الإسرائيلية الشاملة، وسياساتها الهادفة لزعزعة الثقة بالنفس، وسياسات الإفساد. فالتمسك بالقيم الأخلاقية، وروح التضامن، والتكافل الاجتماعي، والمشاركة عبر منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية، شكلت عوامل مهمة في تحمل أعباء مواجهة الاحتلال، وتعزيز صمود المواطنين.

✧ إن التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، وصيانة رأس المال الاجتماعي كعنوان للتنمية الفلسطينية، يحقق استراتيجية ربط الإغاثة بالتنمية، التي تهدف إلى توجيه النشاط الإغاثي نحو بناء القواعد المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني؛ لوضع هذا الاقتصاد على طريق التنمية المستدامة.

5. هوية الاقتصاد المرغوب فلسطينيا

هناك اتفاق فلسطيني على اعتماد اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص الدور الريادي والقيادي في التنمية، في إطار دولة المؤسسات العصرية، القادرة على توظيف قدرتها الاقتصادية والتنظيمية كرافعة لتوجيه التنمية، وخلق البيئة التنافسية الملائمة لجذب الاستثمارات وتشجيعها، في ظل حكم القانون، والمسؤولية الاجتماعية المشتركة، وعدالة توزيع نتائج التنمية على المستويين الاجتماعي والجغرافي. اقتصاد مندمج مع عمقه العربي، ومنفتح على الأسواق العالمية، وقادر على بناء شراكة قوية مع المستثمرين العرب، وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

6. البنية الاقتصادية المنشودة

إن الطريق لتحقيق رؤيتنا لإقامة اقتصاد غني بالمعرفة، ستشهد تحولات تدريجية في بنية الاقتصاد، معلمها الرئيسي الارتقاء نحو إنتاج منتجات، وخدمات ذات محتوى معرفي أعلى، وذات قدرة تنافسية مرتفعة كلما كان ذلك ممكنا، ونحو بنية اقتصادية قادرة على فتح فرص عمل جديدة، وخصوصا لاستيعاب القدرات العلمية، والكفاءات المهنية للقوى البشرية الفلسطينية في داخل فلسطين، وخصوصا في بعض الفروع الصناعية والخدمية التي ستظل فلسطين تمتلك فيها ميزات تنافسية: التعليم، والأعمال الاستشارية، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والصناعات السياحية والفلكلورية، والحجر، والرخام، وبعض المنتجات الغذائية، والزراعية. بنية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار العمل من الآن على تسهيل الاندماج مع الاقتصاد العربي والانفتاح على الخارج بما يحقق أقصى منفعة للمواطن الفلسطيني.

7. الأهداف الاستراتيجية لتعزيز نقاط القوة، والتخلص من نقاط الضعف، واستغلال الفرص ومواجهة التحديات في البيئة التنموية

تتسم بيئة التنمية الفلسطينية بتداخل المهمات الوطنية التحريرية، مع مهمات البناء الديمقراطي والتنمية، وهذا يعني تداخل الأهداف الوطنية مع أهداف البناء الاقتصادي. ولكن من الطبيعي أن توجه الجهود التنموية لخدمة مهمات التحرر السياسي في مرحلة ما قبل الاستقلال، بينما ستوجه الجهود التنموية بعد ذلك لتحقيق شروط التنمية المستدامة. وفيما يلي تحديدنا للأهداف الاستراتيجية التنموية في كل من المرحلتين:

أ. الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما قبل الاستقلال (المدى القصير):

- ✧ تقوية ركائز التحرر من الاحتلال ومتطلباته، وخصوصا من خلال تطوير قدرات الشعب الفلسطيني الذاتية، السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- ✧ مواجهة مشكلات البطالة والفقر، ومنع هجرة الأيدي العاملة، وخصوصا الكفاءات، من خلال فتح فرص عمل، وبرامج تشغيل في داخل الوطن، وخصوصا الكفاءات الإدارية والفنية، التي ستكون فلسطين بحاجة ماسة لها؛ لبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري بعد الاستقلال.
- ✧ تطوير رأس المال البشري، وتعزيز رأس المال الاجتماعي.
- ✧ حماية السلطة الوطنية من التفكك، وضمان مواصلتها لتقديم خدماتها الحيوية.
- ✧ العمل على إزالة التثوهات في البنيتين: الاقتصادية والاجتماعية.

ب. الأهداف التنموية الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الاستقلال (المدى البعيد):

- ✧ تطوير المناخ الاستثماري المناسب؛ لإطلاق مبادرة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الفلسطينية، والعربية، والأجنبية.
- ✧ مواصلة تطوير رأس المال البشري الفلسطيني، بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية التي تتادي ببناء اقتصاد فلسطيني، يقوم على قاعدة معرفية قوية.
- ✧ إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد العربي، والاستفادة القصوى من المصادر الكبيرة المتاحة في هذه الاقتصاد.

- ✧ تطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة، وتوطين التكنولوجيا الحديثة لتلبي خيارات الشعب الفلسطيني في الحفاظ على وجود أو حضور اقتصادي قوي، ولعب دور إيجابي واحتلال مكانة اقتصادية مرموقة إقليمياً ودولياً بعد قيام دولته المستقلة.
- ✧ استكمال إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ استكمال عملية إعادة بناء مؤسسات السلطة الوطنية على أسس مهنية؛ لبناء دولة قانون ومؤسسات.

ج. الاستراتيجيات الآتية:

- ✧ ربط النشاط الإغاثي بالعمل التنموي، بحيث توجه نشاطات الإغاثة نحو نشاطات من شأنها تحسين فرص النمو الاقتصادي الذاتي، وتحضير المقدمات والشروط للانتقال بالاقتصاد إلى التنمية المستدامة بعد الاستقلال.
- ✧ الاستثمار في التعليم بمختلف مراحله، وخصوصاً في التعليم الأساسي، وفي البحث العلمي والثقافة، بما يضمن إنتاجية وكفاءة ونوعية تنافسية قادرة على إعداد الموارد البشرية الفلسطينية القادرة على ولوج اقتصاد المعرفة.
- ✧ تطوير البيئة الاستثمارية المواتية، والمحفزة، والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ولقيام القطاع الخاص بدوره القيادي في التنمية الاقتصادية.
- ✧ مواصلة عملية الإصلاح الشاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية كأفضل الخيارات؛ لتطوير كفاءة القطاع الحكومي، وتأهيله للعب دور فعال في إدارة التنمية وتوجيهها نحو الأهداف الكبرى، ولتحقيق البيئة التنموية التنافسية.
- ✧ الارتقاء المطرد في تطوير المشاركة بين أطراف التنمية الثلاث في متابعة تطوير الرؤية التنموية، وتطوير السياسات، والخطط، والبرامج، وتقاسم العمل، والتنسيق المستمر فيما بينها؛ لتنفيذ السياسات، والخطط، والبرامج.

8. دور شركاء التنمية (الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني) في تحقيق البنية التنموية المنشودة

إن الرؤية التنموية، مهما كانت رصينة وواقعية، لا تتحقق من تلقاء ذاتها، بل إن تحقيقها يحتاج إلى فعل واع، ومنسق، ومخطط، ومثابر من جميع الشركاء. ومن المعروف أن الفعل المطلوب للتأثير على سلوك المتغيرات في البنية الاقتصادية للوصول إلى الحالة المستهدفة، يجب أن يتم في إطار مؤسسي وقانوني، ويستحسن أن يتحقق باستخدام الوسائل الاقتصادية وليس بالوسائل الإدارية والأوامرية. والمطلوب من الدولة لعب دور الجهة المنظمة، والمحددة، والموجهة للفاعليات والموارد الاقتصادية على هدى الرؤية التنموية.

تستطيع الدولة (بسلطاتها الثلاث)، بحكم الصلاحيات الإدارية، والتشريعية، والقضائية، المخولة لها، والقدرة الاقتصادية الكبيرة المتاحة لها من خلال الموازنة العامة وغيرها، والتأثير على سلوك وحدات المجتمع من الشركات، أو الأفراد، أو المؤسسات من خلال سياساتها المختلفة، ومن تلك السياسات الاقتصادية: السياسة التجارية، والسياسة المالية، والسياسة النقدية، وإنتاج السلع العامة وتوزيعها (public goods)، والسياسة الصناعية، والسياسة الزراعية، والسياسة السياحية، وغيرها. والسياسات الاجتماعية: كالسياسة التعليمية، والصحية، والنوع الاجتماعي، والسياسات الاجتماعية الأخرى. ولا بد من استخدام الأدوات بصورة منسقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية، لأن عدم التناسق في استخدام تلك الأدوات، سيقود إلى التضارب والتناقض في اتجاهات تأثيرها. ومن أجل ضمان الاستخدام المنسق للسياسات، تقوم الدول بوضع استراتيجيات تنموية محددة؛ لضمان الوصول للأهداف المرجوة. ومن المهم جدا ألا تكتفي الدولة بتحقيق التنسيق بين مؤسساتها وسياساتها المختلفة، بل يفترض بها أن تقوم بإشراك جميع الفقاء ذوي العلاقة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، في عملية صياغة السياسات، وفي عملية تنسيقها، وفي وضع الخطط والبرامج والآليات لتنفيذها. وهنا تتجلى قدرة الدولة وكفاءتها في تعبئة التنمية، وتوجيه مواردها وعناصرها؛ لتحقيق الأولويات المقبولة من جميع شركاء التنمية في مختلف القطاعات في الاتجاه الذي يقود الاقتصاد نحو تحقيق الرؤية التنموية المتفق عليها.

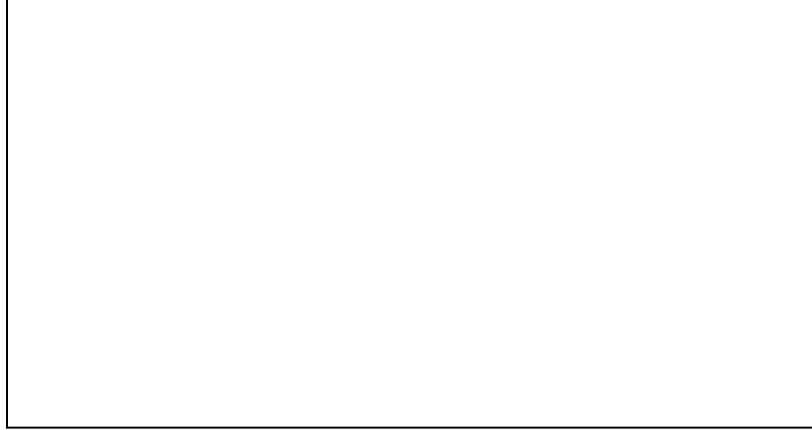
9. مقومات نجاح المشروع الوطني الفلسطيني:

يتطلب نجاح الشعب الفلسطيني في المضي في تشكيل مستقبله وفق الرؤية التنموية الجديدة، أن يتم تبين رسمي للرؤية التنموية المذكورة واعتمادها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تجد أساساً مرجعياً متيناً لها في إعلان دولة فلسطين، واستراتيجية السلام الفلسطينية المعلنة في عام 1988. والعمل على توفير الشروط الضرورية كافة، لتحقيق شراكة فلسطينية عربية لتنفيذ المشروع الفلسطيني التحرري. وهذا يستوجب تحقيق ما يأتي:

- ✧ القيام بإصلاحات جذرية في النظام السياسي الفلسطيني، وتطوير سيادة واحترام القانون، وفصل السلطات، وإقامة ديمقراطية حقه وراسخة، تقوم على أساس دولة المؤسسات والحكم الجيد، التي تعتبر متطلباً رئيسياً لجذب الاستثمارات العربية، ولاقتصاد المعرفة.
- ✧ اعتماد فلسفة السوق الحر، والدور الريادي للقطاع الخاص، في إطار من الشفافية، والبيئة التنافسية، ومنع الاحتكار، وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- ✧ وضع الخطط والبرامج المتوسطة والبعيدة المدى؛ لتطوير البنية التحتية؛ ولتطوير القوى البشرية، بما يستجيب للرؤية المنشودة. ويمكن في هذا المجال الاستعانة بالمؤسسات التنموية العربية والإقليمية والدولية أيضاً.
- ✧ متابعة تحقيق امتيازات العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعمل على الاستفادة الفعلية من الاستثناءات التي تقدمها، كونها تشكل إطاراً مناسباً لتطوير التجارة الفلسطينية مع معظم الدول العربية التي أصبحت أعضاء فيها.
- ✧ تطوير المشاركة الفلسطينية في الصناديق والهيئات العربية التنموية، ومؤسسات تأمين القروض كافة، وضمان الصادرات لضمان مشاركتها الفاعلة في تمويل التنمية الفلسطينية.
- ✧ تطوير العلاقات على مستوى مؤسسات القطاعين الخاصين: الفلسطيني والعربي، على اعتبار أن للقطاع الخاص دوراً مركزياً في تنفيذ مشروع الشراكة الفلسطينية العربية، خصوصاً في حالة استتباب السلام الجزئي أو الشامل. ولا شك أن لرجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج دوراً مركزياً للربط بين القطاعين الخاصين: الفلسطيني والعربي. ويمكن العمل على مأسسة العلاقات بين مؤسسات القطاع

الخاص الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص العربية، وخصوصا غرف التجارة، وجمعيات رجال الأعمال، ومؤسسات ترويج التجارة، والاتحادات الصناعية.

أما على الصعيد العربي، فإن دعم هذه الرؤية لاقتصاد فلسطيني كنموذج لاقتصاد غني بالمعرفة، وقادر على مواجهة تحديات المشروع الإسرائيلي على الصعيد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، فهو يستوجب من الدول العربية اتخاذ قرارات استراتيجية لتوفير المصادر المالية، وبناء مؤسسات الشراكة العربية- الفلسطينية المتخصصة لتنفيذ المشروع الفلسطيني الجديد. وهي إن قررت ذلك تكون قد انتقلت من حالة معالجة تداعيات الصراع، وتطبيق الجروح إلى أخذ زمام المبادرة، وتوجيه مسيرة البناء والمواجهة الاستراتيجية على الحلبة الاقتصادية.



إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني

السيد كمال حسونة
عضو مجلس أمناء المعهد

1. مقدمة

يقاس دور القطاع الخاص في أي اقتصاد بمدى إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إجمالي الصادرات، ومدى قدرته على استيعاب الأيدي العاملة. ومن الطبيعي أن يختلف هذا الدور من اقتصاد لآخر تبعاً لمجموعة من العوامل، التي تعتمد على النظامين الاقتصادي والسياسي، ومدى توفير القطاع العام للبيئة الاستثمارية، التي تعتمد على وجود القوانين، والتشريعات، التي تنظم الحياة الاقتصادية، ومدى توفر خدمات الدعم والمساندة للقطاع الخاص، ومدى توفر رأس المال البشري، الذي أصبح من أكثر العوامل المحددة للقدرة التنافسية للاقتصاد، ومدى كفاءة السياسات الاقتصادية، وانسجامها مع بعضها بعضاً في الأجال المختلفة.

منذ حرب الخامس من حزيران عام 1967، وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد الفلسطيني آنذاك، وخصوصاً ضعف بنيته، وقلة موارده، فقد خلق الاحتلال حالة من عدم الاستقرار واليقين، وقطع علاقات الاقتصاد الفلسطيني التقليدية مع شركائه التجاريين، وأغلق البنوك، وفرض رقابة مشددة على تسجيل وبيوعات واستخدامات الأراضي، وعلى مصادر المياه، وعلى المرافق السياحية كافة، وعلى رخص البناء، وحول السوق الفلسطينية لسوق حرة للشركات الإسرائيلية، وفرض تداول العملة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. وكانت نتيجة هذه الإجراءات التي زيد عليها بسياسات ضريبية تعسفية منذ أواسط عام 1976، وسياسات الإغلاق منذ عام 1988، أن تراكمت في الاقتصاد الفلسطيني تشوهات بنيوية عميقة، كان أبرزها تكون فائض كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية، المعتمدة على السوق الإسرائيلي، والنقص الكبير في خدمات البنية التحتية ومرافقها بكافة مجالاتها، وحصر

التجارة الفلسطينية الخارجية مع الاقتصاد الإسرائيلي، وانعدام وجود مؤسسات مصرفية فلسطينية، وغيرها. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتها. وكان على القطاع الخاص الفلسطيني أن يشق طريقه بصعوبة في تلك الظروف غير المواتية. ويمكن القول إن شركات القطاع الخاص التي تمكنت من الصمود والتطور والتوسع في السوق، حققت ذلك بجهود كبيرة جدا، وشكلت النواة الصلبة للقطاع الخاص الفلسطيني، الذي حمل لواء التنمية طيلة الفترة الماضية.

ستلقي هذه الورقة الضوء على أهم المتغيرات، التي اتسم بها الاقتصاد الفلسطيني وقطاعه الخاص في المراحل المختلفة، كما ستتطرق إلى أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، ونقاط القوة التي تميز بها هذا القطاع، للقيام بدور المحرك الرئيسي للتنمية. وفي الختام ستعرض الورقة مجموعة من المتطلبات الضرورية من الجهات ذات العلاقة، من أجل تمكين القطاع الخاص من القيام بهذا الدور.

2- المراحل الأساسية التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني

أ. الفترة 1967-1979: خلال هذه الفترة حقق الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو في الناتج القومي الحقيقي، يزيد على 9.7%. وقد تحقق هذا النمو نتيجة عوامل عديدة أهمها: الانفتاح بين الاقتصاد الفلسطيني الصغير، والذي كان جزءاً من اقتصاديات ضعيفة مع الاقتصاد الإسرائيلي القوي، وبالتالي فإن تحقيق مثل هذا النمو كان أمراً متوقعا. كما أن النمو الذي شهدته الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط في فترة السبعينات، ساعد في نمو الاقتصاد الفلسطيني من خلال النمو المطرد في تحويلات العمال الفلسطينيين في الدول الخليجية. هذه العوامل ساعدت على زيادة معدل الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من 14% عام 1969، إلى 30% في عام 1979.

ب. الفترة 1980-1993: تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ليكون في حدود 1%. ويعزى هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية على المستويين: الإقليمي والدولي، حيث تراجعت أسعار النفط في بداية الثمانينات بالتزامن مع حرب الخليج الأولى، وأسهم ذلك في تراجع تحويلات العاملين الفلسطينيين في الدول الخليجية إلى مستويات غير مسبوقة. كما أسهم تراجع نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وأزمة التضخم الجامح آنذاك في تراجع نمو الاقتصاد الفلسطيني. يضاف إلى ذلك بروز تأثير تقلص قاعدة المصادر الطبيعية المتاحة للمواطنين، بسبب ازدياد وتيرة مصادرة الأراضي والاستيطان ونهب المياه. هذا بالإضافة إلى تأثير التصعيد في الإجراءات القمعية، التي اتخذتها إسرائيل في الانتفاضة الأولى (1988-1991)، وارتفاع مخاطر الاستثمار، وتردي حالة الاستقرار السياسي في المنطقة؛ نتيجة اجتياح العراق للكويت، ونشوب حرب الخليج الثانية.

وقد أدت تلك المتغيرات والتطورات إلى تراجع معدل الاستثمار الخاص من الناتج المحلي إلى 25%. حيث تبين دراسات ماس (2002)، والبنك الدولي (1993)، أن نسبة الاستثمار في الأصول المنتجة، لم تزد على 4% من الناتج الإجمالي.

ج. الفترة 1994-2000: شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة تقلبات حادة، فبالرغم من ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتدفق المعونات الدولية، وقدم استثمارات فلسطينية خاصة، لم تنعكس هذه التطورات الإيجابية على تحسين معدل دخل الفرد، أو على نوعية الحياة، مقارنة بفترة الاحتلال العسكري، إذ قدرت الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 1995-1999 بحوالي 8.2 مليارات دولار، وحافظ الاستثمار الخاص على معدل نمو يفوق 13% سنوياً، عاكساً حالة التفاؤل التي سادت في أوساط القطاع الخاص. وقد تحقق هذا النمو في الاستثمار على الرغم من تصاعد سياسات الإغلاق والحصار، التي تفاقمت خلال الفترة 1996-1997، وألحقت خسائر فادحة، خصوصاً في القطاع الخاص.

د. الفترة 2000-2005: تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة لحرب شاملة من سلطات الاحتلال، ألحقت به خسائر جسيمة، وأطاحت بإنجازات القطاع الخاص خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد أدت هذه الخسائر إلى تراجع مؤشر التنمية البشرية الفلسطيني بأربع درجات على الأقل خلال سنوات الانتفاضة (UNDP, 2004)، مع العلم أن هذا المقياس اقتصر على الآثار الملموسة، التي تسببت فيها آلة القتل والدمار الإسرائيلية، ولم يأخذ الآثار في الأجل الطويل، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدلات البطالة، وصل إلى 38%، وازدادت نسبة الفقر لتزيد على 60%.

3- التحديات

أ. التحديات المتعلقة بوجود الاحتلال وممارساته: يشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العبء الرئيسية أمام انطلاقة القطاع الخاص الفلسطيني. وقد وازبطت السلطات الإسرائيلية على إجراءاتها لتهميش الاقتصاد الفلسطيني طيلة الوقت، واستمرت تلك الإجراءات حتى بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993. من هنا وقف القطاع الخاص مع السلطة الوطنية، ومع كل القوى الفلسطينية في خندق واحد لمواجهة الاحتلال وسياساته العدائية. ويدرك القطاع الخاص أن إمكانية انطلاقه مستحيلة إذا ما بقي لسلطات الاحتلال القدرة في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني، كإمكانية إغلاق طرق ومنافذ التنقل والتجارة الداخلية والخارجية وحركة رأس المال، وخدمات البنية التحتية، وغيرها. كما أن عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالحل النهائي والدائم للقضية الفلسطينية، وما يرتبط بذلك من قضايا، تؤثر جميعها على قرارات الاستثمار.

ب. الإطار القانوني والتنظيمي التنافسي: يعاني الإطار القانوني الفلسطيني من مجموعة من العوائق الذاتية والموضوعية، التي تحد من قدرته على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، وتتمثل العوائق الذاتية بضعف أداء مؤسسات القانون في الأراضي الفلسطينية، وبطء عمل المجلس التشريعي، وتأخر صدور الكثير من القوانين، وعدم

إمكانية وضع صيغة نهائية للدستور الفلسطيني، وتتمثل العوائق الموضوعية الخارجية، بعدم وضوح ملامح الحل النهائي للصراع الدائر، وامتداد فترة الحل الانتقالي إلى أجل غير معروف، بسبب مماثلة الجانب الإسرائيلي في تنفيذ التزاماته. ويعتبر إصلاح الإطارين القانوني والتنظيمي، وتحديثهما بما يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الحديث عاملاً مهماً في توفير البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص.

ج. التسهيلات الائتمانية ومصادر التمويل: على الرغم من النمو السريع في عدد البنوك العاملة، وعدد الفروع، وحجم الودائع بعد مجيء السلطة، إلا أن استمرار تدني نسبة التسهيلات إلى الودائع بواقع (35%) تدعو إلى القلق، وهذا يعني أن غالبية الاستثمارات الفلسطينية في القطاع الخاص، يتم تمويلها من الادخار الشخصي، وليس من قبل المؤسسات المالية. وعلى الرغم من النمو الكبير في نسبة الودائع لدى البنوك التجارية في فلسطين، فإن نسبة التسهيلات إلى الودائع هي في حدود 35% مقارنة بالأردن 64%، وإسرائيل 82%.

د. ضعف البنية التحتية: على الرغم من اهتمام السلطة الوطنية بتوسيع، وإعادة تأهيل البنية التحتية الفلسطينية وتطويرها، ومحاولة حشد الدعم الدولي في هذا الاتجاه، فإن البنية التحتية الفلسطينية، ما زالت دون المستوى الذي يسهم في خفض تكلفة الاستثمار، الذي يتطلبه القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويعد تدني مستوى هذه الخدمات وعدم كفايتها، وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكلفة التي يتحملها المستثمران الفلسطيني والأجنبي من العوامل التي تضعف من تنافسية السلع، الفلسطينية مقارنة بالدول المجاورة.

هـ. الصعوبات الإدارية والتشغيل: يعتبر صغر حجم المؤسسة، وانخفاض نسبة رأس المال للعمل، والاعتماد الكبير على العائلة في إدارة المؤسسة وحتى التشغيل، يعتبر الصفة الغالبة لمؤسسات القطاع الخاص في فلسطين. ويحد ذلك من قدرة مؤسسات القطاع الخاص في الغالب على استقطاب القدرات الفنية والإدارية، التي تضمن كفاءة التشغيل (World Bank, 1997).

و. المستوى التكنولوجي المستخدم: يؤثر المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية بشكل كبير على إنتاجية العامل، ويؤثر بالتالي على مستوى جودة المنتج. ونتيجة للظروف السائدة في فلسطين لم يتمكن القطاع الخاص من مواكبة التكنولوجيا التي تمر بقفزات سريعة جدا، تفوق قدرة الفلسطينيين على مجاراتها.

4- آفاق تطور دور القطاع الخاص

على الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع الخاص الفلسطيني، فإن هناك العديد من النقاط المضيئة التي يجب استغلالها بكفاءة وتحويلها إلى فرص. إن معظم الدراسات تظهر أن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، يعتمد إلى حد كبير على مدى قدرة شركات القطاع الخاص الفلسطيني على تعديل أوضاعها في جميع المجالات التقنية، والمعلوماتية، وتفعيل القدرات البشرية المتوفرة، واستغلال الموقع الجغرافي، والمكانة الدينية والتاريخية، وربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي والإقليمي. أما أهم نقاط القوة التي يمكن أن يستخدمها القطاع الخاص الفلسطيني فهي على النحو الآتي:

أ. انفتاح الاقتصاد الفلسطيني: يبلغ حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحيز شديد نحو الواردات يصل إلى ستة أضعاف الصادرات. أظهرت تجارب العديد من دول جنوب شرق آسيا، أن درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي من نقاط القوة، التي يجب استغلالها لصالح الاقتصاد، خاصة في حالة وجود قطاع خاص نشط يعمل على زيادة الصادرات، ومحاولة تغطية جزء من الطلب على المستوردات محليا. إن العمل على إحداث توازن بين الصادرات والواردات من القضايا التي يجب أن تولى أهمية خاصة من قبل جميع شركاء التنمية.

ب. القدرة التنافسية: زاد الاهتمام الدولي بأهمية الميزة التنافسية، التي تعتمد على العوامل الثقافية، وقدرة المؤسسات على الاختراع والتجديد، وإنتاج سلع ذات جودة عالية، بدلا من الميزة النسبية التي تعتمد على وفرة الموارد فقط. وقد أظهرت بعض الدراسات

التي أجريت حول الاقتصاد الفلسطيني، أن القطاع الخاص يملك ميزة تنافسية في تسع صناعات هي: الورود، والصناعات الغذائية، والأثاث، وزيت الزيتون، والأدوية، والصناعات البلاستيكية، وصناعة الملابس، والسياحة، والحجر والرخام (MOPIC, 1998).

ج. الوصول إلى الأسواق العربية والإقليمية والدولية: تمثل أسواق الدول العربية، وبعض الدول الأوروبية، وبعض دول جنوب شرق آسيا فرصاً كبيرة لزيادة الصادرات الفلسطينية في حالة التخلص من القيود الإسرائيلية على حركة البضائع الفلسطينية، وتوجه الفلسطينيين إلى إنتاج السلع التي تلبي أنماط الطلب في هذه الأسواق، وهذا ينطبق أيضاً على سوق الاستيراد، إذ يعتبر ارتفاع أسعار المستوردات من إسرائيل، مقارنة بأسعار مثيلاتها من معظم دول العالم حافزاً أساسياً في تحويل الواردات الفلسطينية إلى تلك الدول للاستفادة من مزايا الفرق في الأسعار.

د. رأس المال البشري الفلسطيني: رغم التدهور الذي اعتري رأس المال البشري الفلسطيني في فترة الانتفاضة الثانية، والذي أدى إلى تراجع مرتبة الأراضي الفلسطينية في مؤشرات التنمية البشرية بأربع درجات (من 98 إلى 102) في عام 2002، إلا أن وفرة رأس المال البشري الفلسطيني ونوعيته، والاهتمام التقليدي بالتعليم، يمكن أن يوفر رافعة للتنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص، حيث تشير نسبة تسجيل الطلبة في جميع المراحل، ونسبة الإنفاق على التعليم في الأراضي الفلسطينية إلى التفوق النسبي الفلسطيني، مقارنة مع كثير من الدول العربية، وحتى الدول المتقدمة في هذا المجال.

هـ. الخدمات المالية: يتميز قطاع الخدمات المالية بتأثيره الكبير في دعم المستثمرين الفلسطينيين، وتمويل التجارة الخارجية، ويمكن للقطاع الخاص الفلسطيني، أن يحرز تقدماً كبيراً في مجال تقديم الخدمات المالية، والتوسع في هذا المجال للاستفادة من الفرص في الأسواق المالية العربية.

و. السياحة والسياحة الدينية: يملك قطاع السياحة الفلسطيني قدرات كبيرة في مجال الجذب السياحي، لما يملكه من خبرات واسعة في هذا المجال، ترتبط بغنى الأراضي الفلسطينية بالمواقع الدينية، والتاريخية، والأثرية المنتشرة في كل أنحاء الوطن. ومن المعروف أن الطلب على السياحة شديد الحساسية في الظروف الأمنية السائدة، إذ خلال سنوات الاستقرار السياسي والأمني في عهد السلطة الوطنية، شهد هذا القطاع نموا هائلا في عدد السياح، والاستثمارات في المرافق السياحية. وفي الوقت نفسه، فإن تدهور الأوضاع الأمنية خلال سنوات الانتفاضة الثانية، أدى إلى تراجع مؤشرات هذا القطاع إلى مستويات غير مسبوقة في جميع دول المنطقة.

ز. الموروث التاريخي في التعليم: يمثل التعليم موروثا تاريخيا قديما عند الفلسطينيين في الداخل والشتات، وقد استطاعوا تطوير قدرات متميزة في التعليم تمكن القطاع الخاص الفلسطيني من استغلال هذه القدرات في مجال تقديم خدمات التعليم الجامعي، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل على المستوى العربي، خاصة وأن الطلب على التعليم في جميع الدول العربية يشهد نموا مطردا. كما يمكن أيضا استغلال القدرات العلمية الفلسطينية التي اكتسبت خبرة في الطب -مثلا- للسياحة العلاجية.

5. كيف يمكن للقطاع الخاص لعب دور المحرك للتنمية؟

إن أول ما يحتاجه القطاع الخاص للعب دوره كمحرك للتنمية الاقتصادية، هو توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتوفير هذه البيئة يعدّ من صلب مسؤولية السلطة الفلسطينية، والدول والهيئات المانحة. وفيما يلي أبرز المتطلبات الضرورية لتطوير البيئة الاستثمارية المواتية:

أ. المطلوب عمله من السلطة الوطنية الفلسطينية
يمكن إجمال أهم المسؤوليات التي يجب على السلطة القيام بها، حتى يتمكن القطاع الخاص من لعب دور نشط، وكفاءة عالية على النحو الآتي:

✦ توفير الأمن الشامل الذي يحمي حق الحياة، ويبعد عنها الخوف، ويوفر الأمن والحماية للممتلكات. إذ إن استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لا يمكن أن

- يتم في بيئة يسودها الانفلات الأمني، وإن التجارب الدولية في هذا المجال عديدة ونحن في غنى عن ذكرها.
- ✧ ضمان الاحترام لحقوق الإنسان، والحريات العامة: حرية التفكير، والإبداع، والتعبير عن وجهة النظر، دون خوف أو وجل.
 - ✧ العمل على وجود نظام تعليم قوي، يساعد في بناء القدرات المهنية الفنية والإبداعية لدى القوى العاملة الفلسطينية، ويجب أن يأخذ نظام التعليم هذا احتياجات القطاع الخاص من التعليم المهني والتدريب. كما أن الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية والطب الوقائي في غاية الأهمية؛ لرفع إنتاجية العمال الفلسطينيين، وزيادة أيام العمل.
 - ✧ تعزيز اندماج القدس الشرقية مع باقي الأراضي الفلسطينية في عملية التنمية، لما تشكله من أهمية كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكل الثروة السياحية فيها مصدراً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني بعد كنس الاحتلال منها، كما تشكل عقدة المواصلات الموحدة للضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى كونها مركزاً للخدمات التعليمية والصحية، وللمؤسسات الأهلية.
 - ✧ سن القوانين والتشريعات القادرة، على حل النزاعات التجارية بطريقة تضمن وصول كل الأطراف المعنية إلى حقوقها، دون غبن، أو ظلم، أو قهر، والتأكد من قدرة القضاء على تطبيقها.
 - ✧ وجود نظام نقل واتصالات، يضمن تدفق السلع، والخدمات، والمعلومات، ويقلل التكاليف بين الأسواق الفلسطينية ببعضها بعضاً، والأسواق الفلسطينية والأسواق الخارجية، ويحتاج ذلك إلى إعادة بناء الموانئ الجوية، والبحرية التي قام الاحتلال بتدميرها.
 - ✧ العمل على زيادة قدرات البنوك المحلية على الإسهام الفاعل في تمويل الاستثمارات المحلية، وتطوير الخدمات المالية؛ لتصبح أكثر تلبية لاحتياجات القطاع الخاص، بما في ذلك توفير قروض استثمارية متوسطة، وطويلة الأجل.
 - ✧ إيجاد آليات لتطوير استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الوطنية مع كثير من الدول العربية والإسلامية (الأردن، ومصر،

والمغرب، وتونس، والإمارات العربية، وتركيا)، واتفاقيات التفضيل التجاري مع الاتحاد الأوروبي. إذ لا تزال استفادة القطاع الخاص الفلسطيني من هذه الاتفاقيات دون المستوى المطلوب بكثير.

✧ استقطاب استثمارات الفلسطينيين في الشتات. حيث تبلغ تحويلات الفلسطينيين في الخارج إلى أقاربهم في فلسطين حوالي مليار دولار سنويا، وهذا مؤشر قوي على قدرة فلسطيني الشتات في دعم مسيرة التنمية الفلسطينية، من خلال توفير أو تمويل رأس المال البشري لعملية التنمية. وإن عدم تفعيل هذا العنصر الرئيسي هو إهمال لقدرات كبيرة لا يجوز إهمالها.

ب. المطلوب عمله من القطاع الخاص

إن القطاع الخاص الفلسطيني الذي ولد في ظروف الاحتلال الإسرائيلي، واستطاع أن ينمو تحت إجراءاته القمعية، ما زال قادرا على التحرك نحو أفق جديد أكثر إشراقا، من خلال اتخاذ خطوات معينة تساعده للعب دوره المنشود كمحرك للتنمية الفلسطينية. وفيما يلي أهم الخطوات التي يتوجب على القطاع الخاص القيام بها:

✧ تعزيز الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، أي تحمل مؤسسات القطاع الخاص المسؤولية تجاه المجتمع، والبيئة، والصحة، لما لهذه القضايا من أثر على التنمية البشرية، وتحمل مؤسسات القطاع الخاص لمسؤولياتها السياسية، وعدم ممارسة النشاطات التي تلحق الضرر بالمستويين الاقتصادي والسياسي، مهما كان العائد من هذا النشاط.

✧ الالتزام بمنظومة القيم، وخصوصا نبذ التجارة غير الشرعية، والتهرب الضريبي، وغيرها. حيث أثبتت التجربة في دول جنوب شرق آسيا، أن الالتزام بمنظومة القيم كان من أهم الركائز في التغلب على الهزة المالية التي عصفت بهذه الاقتصاديات في فترة التسعينات (World Bank Group, 2002).

✧ إنتاج السلع والخدمات المطابقة لمقاييس الجودة الفلسطينية، سواء كانت موجهة للسوق المحلي، أو أسواق التصدير. وكذلك تجنب استيراد البضائع والخدمات

غير المطابقة للمواصفات، لما يلحق ذلك من ضرر بالمستهلك والمنتج الفلسطيني. وينطبق هذا أيضا على المواد الخام والوسيط.

✧ المشاركة الفاعلة في صياغة القوانين والتشريعات الاقتصادية وتعديلها، التي لها علاقة بالنواحي الاقتصادية. ويمكن أن يتم هذا من خلال إسهم مؤسسات القطاع الخاص (التنظيمات، والاتحادات، والجمعيات، والمراكز التجارية...) في صياغة هذه القوانين وتحليلها، ومعرفة أبعادها، والطلب من السلطة تعديلها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

✧ قيام مؤسسات القطاع الخاص بتوفير المعلومات اللازمة عن الأسواق العالمية، خاصة فيما يتعلق بالأسعار، والتكنولوجيا، والمعارض التجارية، والترويج للبضائع الفلسطينية من خلال شبكات الإنترنت وغيرها.

ج. دور الدول والهيئات المانحة

لم يحظ القطاع الخاص الفلسطيني بالدعم المطلوب من الدول المانحة، وما قدم من حيث الكم والنوع، كان أقل بكثير من احتياجات القطاع الخاص حتى الآن. والمطلوب تصحيح هذا الوضع لمساعدة القطاع الخاص للعب دوره كمحرك للتنمية، وعلى وجه الخصوص في المجالات الآتية:

- ✧ بناء شبكة أمان للقطاع الخاص، وخصوصا في مواجهة المخاطر السياسية والطب، ودعم مؤسسات القطاع الخاص لتقديم خدماتها، وذلك من خلال مساعدتها على فتح الأسواق، والترويج للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وخصوصا للمشاركة في المعارض التجارية الدولية والإقليمية.
- ✧ رصد الموارد المالية الكفيلة بتطوير بنية تحتية ملائمة، وخصوصا شبكة الطرق، وميناء غزة، والمطارات، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وغيرها من المرافق، والتي بدونها لا يمكن توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات.
- ✧ تقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات القطاع الخاص (مركز التجارة الفلسطيني، واتحاد الصناعات، وجمعيات رجال الأعمال، والغرف التجارية والصناعية،

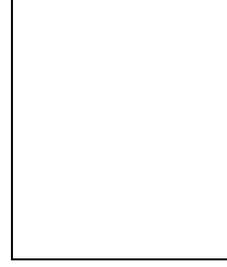
....الخ) وتمكينها من تقديم خدمات نوعية لأعضائها، كتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والارتقاء بالمقاييس والمواصفات الفنية، وغيرها.

الخاتمة:

تميز القطاع الخاص الفلسطيني، والذي ولد ونما في ظل الإجراءات العدائية الإسرائيلية، بحيوية فريدة، وقدرة غير مسبوقة على التكيف مع المتغيرات، وتشكل خبرته المكتسبة والمختزنة معينا مهماً للعبه الدور المنوط به كمحرك للتنمية الفلسطينية، ولبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري، القادر على استغلال الموارد البشرية الفلسطينية، وعلى اللحاق بركب التكنولوجيا الحديثة، وتوطينها في مختلف فروع الاقتصاد الفلسطيني. ولكن استمرار الاحتلال سيظل يحبط التنمية الفلسطينية، ويكبل انطلاقة القطاع الخاص لتحمل عبء النهوض بالاقتصاد.

أجندة العمل التنموي للمنظمات غير الحكومية

السيد عزت عبد الهادي
مدير مركز بيسان للبحوث الإنمائية



تقديم

تتأثر أجندة العمل التنموي للمنظمات غير الحكومية، بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الراهنة. لقد دلت التجربة، تاريخياً، أن فصل الأجندة التنموية عن الأجندة السياسية في الواقع الفلسطيني، هو ضرب من الخيال. ولا يتسع المجال هنا، إلى تحديد أهم المحطات السياسية التي مر بها الشعب الفلسطيني، وانعكاسات ذلك على الأجندة التنموية للمنظمات غير الحكومية، إلا أنه يكفي في هذا المجال أن نذكر، أن الأجندة التنموية الفلسطينية، قد تراوحت بين فكرة التنمية المستحيلة "لا تنمية تحت الاحتلال"، مروراً بفكرة التنمية من أجل الصمود والمقاومة، وانتهاءً بفكرة التنمية البشرية من أجل التحرر، والتنمية من أجل الاستقلال وبناء الدولة الديمقراطية القادرة. لا تزال، إذن، أجندة العمل الأهلي، تتراوح بين المساعدات الإنسانية والإغاثية من جهة، والتنمية البشرية من جهة أخرى، كإطار مفاهيمي ملائم ومرن.

من الصعب التكهن بسيناريو سياسي محدد في هذه المرحلة... إلا أنه وفي ضوء بعض الافتراضات السياسية، وخاصة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وإمكانية عودة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى مائدة المفاوضات، وإعادة الاعتبار للعملية السلمية في إطار خطة خارطة الطريق، فإن المنظمات الأهلية الفلسطينية مدعوة لتحديد جدول أعمالها بدقة، أخذة بعين الاعتبار وفي الوقت نفسه، السيناريوهات المختلفة الأخرى.

أجندة العمل التنموي، الأسس والمصادر:

تستند أجندة العمل التنموي للمنظمات الفلسطينية إلى عاملين أساسيين:

الأول: داخلي، يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الراهنة، واحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته، كما تأخذ هذه الأجندة، بعين الاعتبار أيضاً، خطة التنمية الوطنية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007، الصادرة عن وزارة التخطيط في السلطة الوطنية الفلسطينية. لقد أشارت هذه الخطة بشكل واضح إلى هدفين أساسيين، أولهما الحد من الفقر بأسلوب مستدام، وذلك عن طريق توفير إطار عمل لتحقيق نقلة في عمل السلطة الوطنية والمانحين، من الإغاثة الطارئة إلى خلق فرص العمل، والانتعاش، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية. أما ثانيهما، فيتعلق بتحسين فعالية الحكم لدى السلطة الوطنية عن طريق بناء القدرات المؤسساتية، وتسريع عملية الإصلاح. تهدف خطة التنمية متوسطة المدى إلى تعزيز المساءلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، عن طريق تحديد أهداف تنموية واضحة، لا يوجد أيضاً متسع من الوقت لإجراء تحليل شامل لخطة التنمية الفلسطينية، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته، أو لجهة قدرتها على بلورة أهداف تنموية واضحة وتحديدها، في إطار رؤية شاملة لمستقبل العمل التنموي الفلسطيني. إلا أنه تجب الإشارة إلى أن الخطة الفلسطينية، لم تستند إلى منهجية واضحة في تحديد الاحتياجات، أساسها مشاركة المجتمع المحلي في هذه العملية المهمة، أو من خلال أوسع عملية تشاور مع الأطراف المعنية كافة، فلقد جرى إعدادها من خلال مجموعة من المستشارين، الذين لم يستخدموا وسائل مشاركة في تحديد الاحتياجات، أو في تطوير مؤشرات كمية ونوعية ملائمة، بحيث نضمن أوسع تعبير عن احتياجات المجتمع المحلي وأولوياته، بحيث أضحت الخطة الفلسطينية، مزيجاً من الاعتبارات السياسية من جهة، وإرضاءً للجهات المانحة من جهة أخرى. إلا أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على أهداف الخطة الوطنية الفلسطينية ومضمونها وميزانياتها. إن تحليل هذه الخطة وميزانياتها، يقع في صلب أجندة المنظمات الأهلية للفترة القادمة، لنقيّم مدى توافقها مع الاحتياجات، والأولويات التنموية الفلسطينية.

أما العامل الثاني الذي تستند إليه أجندة العمل التنموي الفلسطيني، فهي:

القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة على هذا الصعيد، وخاصة قرارات "قمة كوينهاجن" للتنمية الاجتماعية 1995، وإعلان الألفية 2000-2001، وأهداف الألفية. ليس بالضرورة أن نلتزم بالأهداف والمؤشرات كافة، التي تضمنتها الإعلانات السابقة، أو يعتمد ذلك بشكل أساسي على ملائمة هذه الأهداف والمؤشرات للواقع الفلسطيني بتعديلاته المختلفة. إلا أننا في الوقت نفسه، نجد فيها مرجعية ملائمة للعمل التنموي الفلسطيني. وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى أهمية الإطار المفاهيمي المناسب، أو المقاربة المستخدمة في الإطار الدولي لعملية التنمية، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة... إلى "أهمية وضرة الالتزام بالأهداف الأوسع للألفية، والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، ومبادئ، وتطبيقات الحكم السليم". إننا نعتقد أن إنجاز أهداف التنمية الفلسطينية وتحقيقها، لن يتحقق، ما لم تتبن الحكومة الفلسطينية مقاربة، تستند إلى مفهوم الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية (مفهوم واسع لحقوق الإنسان)، لأن هذه المقاربة تزودنا بإطار أخلاقي، تم دعمه من خلال القيم الإنسانية العالمية، وكذلك من خلال التزامات قانونية لبورة السياسات العالمية والوطنية، من أجل إنجاز أهداف، التنمية إضافة إلى أهمية هذه المقاربة في تعزيز مشاركة الأفراد على جميع الأصعدة، وفي تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة لجميع الأطراف المؤثرة، بما فيها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والحكومات الوطنية، والشركات عابرة القارات تجاه المجتمعات المحلية والناس، الذين يتأثرون بالمشاكل ذات الصلة بالفقر، والجوع، والتعليم، واللامساواة بين الجنسين، وغيرها.

ربما من المفيد، في هذا الإطار، التذكير بالالتزامات الأساسية التي أعلنها رؤساء الدول والحكومات في قمة كوينهاجن، والتي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة:

- أولاً- خلق بيئات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتشريعية، تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ثانياً- القضاء على الفقر في العالم، من خلال سياسات وطنية، وتعاون دولي، ينبع من التزام أخلاقي، واجتماعي، وسياسي، واقتصادي، وإنساني.

ثالثاً- تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة كأولوية أساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الرجال والنساء من تأمين الأمن، والمجال الحياتي المستديم، عبر توفير الخيارات المهنية والمنتجة الحرة لهم.

رابعاً- إطلاق آليات الاندماج الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، والاختلاف، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة الناس جميعاً بمن فيهم المهمشين، والمجموعات المستضعفة.

خامساً- الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز مشاركة النساء في الحيات السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، في مجالات التنمية.

سادساً- تأمين نوعية تعليم، وصحة جسدية، وعقلية، وخدمات طبية أولية جيدة، وبذل الجهود لتخفيف اللامساواة على الصعد الاجتماعية، من دون تمييز على أساس الجنس، والعرق، والانتماء، والعمر، واحترام الخصوصية الثقافية، والسعي لتعزيز دور الثقافة في عملية التنمية، وحماية مقومات التنمية المستدامة الشعبية، والإسهام في تعزيز الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية. والهدف من ذلك كله هو القضاء على الفقر، وتأمين الاستخدام الكامل والمنتج، وتقوية الاندماج الاجتماعي.

سابعاً- التأكد من أن برامج التكيف الهيكلي تتضمن أهداف التنمية الاجتماعية، وتحديداً القضاء على الفقر، وتأمين الاستخدام الكامل والمنتج، ودعم الاندماج الاجتماعي. ثامناً- رفع مستوى توظيف الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية.

تاسعاً- تمكين التعاون الإقليمي والدولي، من أجل تنفيذ برنامج العمل، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

إن إعلان الألفية، قد تضمن العديد من العناصر السابقة... وخاصة تبني المدخل الحقوقي في عملية التنمية، إلا أن أهداف الألفية لم تعكس هذه المقاربة المستندة إلى الحقوق، حيث أعتبر في نظر المنظمات الأهلية تراجعاً واضحاً عن التزامات كوبنهاجن وإعلان الألفية.

لا تزال إذن موضوعات إزالة الفقر، والبطالة، والاندماج الاجتماعي وقضاياها، تشكل جوهر الأجندة التنموية للمنظمات الأهلية الفلسطينية في إطار رؤية فلسطينية خالصة، تستمد شرعيتها من احتياجات المجتمع المحلي وأوليائه. إن رؤية المنظمات الأهلية، تستند إلى ضرورة دمج العاملين المحلي والعالمي معاً، لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن تبني أجندة تنموية خالصة، بدون النظر إلى موضوعة المساعدات الإنسانية، والاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني، أي بدون الربط المحكم بين الاحتياجات الأساسية (المقاربة المستندة إلى الاحتياجات)، والتنمية البشرية (المقاربة المستندة إلى الحقوق). إلا أن التكامل بين متطلبات هذين العنصرين والدمج الخلاق بينهما، بناءً على طبيعة المرحلة السياسية ومضمونها، هو ما تحاول المنظمات الأهلية الفلسطينية القيام به، إلا أن ذلك لا ينعكس على نوع الاحتياجات والأولويات فحسب، بل أيضاً على استراتيجيات المنظمات الأهلية الفلسطينية لإنجاز الأجندة التنموية، وفي هذا الإطار...تبننت المنظمات الأهلية استراتيجية مندمجة تربط بإحكام بين العناصر الآتية:

1. التأثير في السياسات العامة لوزارات السلطة الوطنية، لضمان انسجامها مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وأوليائه من جهة، والالتزامات التنموية الدولية من جهة أخرى. إننا نعتقد، أن المهمة الأساسية للسلطة الفلسطينية، هي إظهار موقف قيادي شجاع، يمكن له أن يقدم حلولاً للمتغيرات الدولية في النظام العالمي، ويستجيب للموضوعات الراهنة من جهة، ولكن من جهة أخرى، أن يكون مساعداً ومحاسباً أمام المجتمع المحلي، لجهة الاستجابة لاحتياجات هذا المجتمع وأوليائه. وسوف تعمل المنظمات الأهلية مع وزارات السلطة الوطنية، خلال الفترة القادمة، لبلورة رؤية مشتركة للعمل التنموي الفلسطيني، ورؤية مشتركة للقطاعات التنموية المختلفة، وكذلك بلورة سياسات واضحة، تستند إلى هذه الرؤية، آخذين بعين الاعتبار المنظور الدولي، والمرجعيات الدولية على هذا الصعيد، تلك المرجعيات التي أقرتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

2. إثارة نقاش جدي بين الأطراف المختلفة الفاعلة في مجالات التنمية المختلفة، حول السياسات التنموية، من خلال إدارة حوار جدي حول هذه الموضوعات، في محاولة

للوصول إلى إجماع حولها، كأساس مرجعي ورؤيوي لبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وفي هذا الإطار، ستعمل المنظمات الأهلية على توعية الجمهور الفلسطيني بالقضايا التنموية الأساسية، وإطلاعهم على الرؤى والموضوعات الدولية على صعيد التنمية، وخاصة إعلان الألفية وأهداف الألفية، والخطة الوطنية الفلسطينية، ليتمكن من الحصول على المعلومات اللازمة، التي تمكنه من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار على المستويات كافة.

3. سوف تستمر المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات إلى الفقراء، والمهمشين، والمجتمعات المحلية، سواءً منها الإغاثية أو التنموية، أي أنه لن يقتصر عمل المنظمات الأهلية على "التعبئة والتأثير" بل ستستمر في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المختلفة. تعتقد المنظمات الأهلية أن الربط المحكم بين تقديم الخدمات (الاستجابة للاحتياجات الأساسية في المجتمعات المحلية) وعملية التغيير الاجتماعي، والديمقراطية، والحكم السليم...تعتقد أنها أمور في غاية الأهمية في هذه المرحلة، وتتلاءم وتتسجم مع احتياجات المجتمع المحلي وأوليواته.

4. تطوير القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية الفلسطينية الوطنية والقاعدية، لكي تسهم بفعالية في تقديم خدمات نوعية للفئات المستهدفة، ولكي تسهم أيضاً في الدفاع عن مصالح مرجعياتها الجماهيرية وفق أولويات هذه المرجعيات واحتياجاتها. وفي هذا الإطار، سوف تقوم المنظمات الأهلية، بتمكين الحركات الاجتماعية الفلسطينية وتقويتها، كحركات الشباب، والنساء، والعمال، والفلاحين...الخ، وخلق نموذج فعال للتعاون قائم على أساس الشراكة الكاملة...لكي ننمك من إحداث تأثير جدي في الرؤى، والسياسات العامة لكافة الأطراف المؤثرة، وخاصة القطاع الخاص، والسلطة الفلسطينية، والجهات المانحة.

5. سوف تعمل المنظمات الأهلية جاهدة على تعزيز التنسيق، والتشاور، والتعاون مع الأطراف المؤثرة في عملية التنمية كافة، وخاصة السلطة الوطنية ووزاراتها المتخصصة، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، وغيرها، لضمان الاستفادة القصوى من عملية التنمية. كما سوف تعمل المنظمات الأهلية بالتعاون مع السلطة الوطنية، على توطين عملية التنمية، وتوطين إجراءاتها، وتوطين إدارتها بناءً على رؤية تنموية

متفق عليها وإجراءات واضحة، وإدارة ناجعة للعملية التتموية برمتها وفقاً لتحديد واضح للأدوار المختلفة لهذه الأطراف كافة.

نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية

الدكتور نصر عبد الكريم
جامعة بيرزيت

1. تمهيد

في أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الانتقالي (أوسلو)، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، في أيلول من عام 1993، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه (42) دولة ومؤسسة، بهدف تبني استراتيجية موحدة لتقديم المساعدات المالية، والفنية للسلطة الفلسطينية، التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق، وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات، هو تمكين السلطة الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، سعياً منها للوصول إلى حالة تنمية شاملة ومستدامة. وقد جاء هذا التحرك الدولي السريع بدافع إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين، الذين أبدوا حذراً وتردداً في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه، وكان الافتراض الأساسي لهذا التحرك أنه إذا كان لهذا الاتفاق أن يعمل على الأرض، ويصمد أمام التحديات، لا بد وأن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغييراً إيجابياً في نوعية حياته اليومية.

وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد إلى ما أصبح يعرف بمفهوم "توزيعات عوائد السلام" Peace Dividends، في أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي والتعايش الإقليمي. وقد نجح هذا التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 بليون دولار في غضون ثلاثة شهور فقط من تاريخ انعقاد المؤتمر، لتمويل خطة إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير بنيته التحتية على مدار ثلاثة أعوام. وأخذت المساعدات الدولية منذ ذلك الحين تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة، وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة، وبوتائر غير

منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلما يقارب (7) بلايين دولار في نهاية العام 2004، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد من هذه المساعدات مقداره 300 دولار، وهذا يعتبر من أعلى مستويات المساعدات في العالم.

وبالرغم من الحجم الكبير لهذه المساعدات، وبالرغم من الدور المهم الذي لعبته في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، وفي الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية على مدار العشر سنوات الماضية من عمر اتفاق أوسلو، إلا أنه يُؤخذ على هذه المساعدات أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والإعمار، كما أن جزءاً مهماً منها كان يُستفد في تغطية أتعاب المستشارين والخبراء الأجانب، إضافة إلى ارتهان هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية، وتوجيه جزء كبير منها لمنع انهيار تلك العملية. وقد أدت تلك المآخذ إلى تحجيم دور المساعدات الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتعزيز قدراته الذاتية في مواجهة التحديات المزمنة والطارئة. كما أثّرت العديد من الشكوك والتساؤلات، من قبل مراقبين محليين ودوليين حول نجاعة هذه المساعدات في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني في الانعقاد من التبعية القسرية لنظيره الإسرائيلي، وفي تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

أ. أهداف الورقة

تحاول ورقة العمل هذه إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية للفلسطينيين، من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع أوسلو في عام 1993. وتخلص الورقة إلى مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في زيادة نجاعة توظيف هذه المساعدات في خدمة الجهود المبذولة، لمواجهة متطلبات الإنعاش الاقتصادي الطارئ، وتحديات التنمية الشاملة المستدامة على المدى الطويل. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، نظراً لكون المساعدات الدولية هي إحدى المؤثرات الثلاثة المهمة، إلى جانب المؤثر الإسرائيلي، والمؤثر الذاتي (الداخلي) الفلسطيني، في تحديد اتجاهات تطور الوضع

الفلسطيني المعيش.

ب. منهجية إعداد الورقة

ارتكزت منهجية البحث المستخدمة في إعداد هذه الورقة على توصيف كمي، وتحليل منطقي للبيانات الثانوية، التي أمكن الحصول عليها من عدد من المصادر المحلية والدولية ذات العلاقة بإدارة المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني وتوظيفها. كما استدعت تلك المنهجية إجراء مراجعة شاملة للأدبيات المنشورة حول هذه المساعدات، من حيث أهدافها، وأولوياتها، وتأثيراتها الظاهرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. وهذه المراجعة هي بغرض وضع إطار مرجعي لأية مقاربات أو مقارنات، يتم إجراؤها في معرض الوصول إلى الاستخلاصات والدروس المستفادة من التجربة الفلسطينية مع هذه المساعدات، خلال المرحلة الانتقالية التي تمتد على مدار أحد عشر عاماً منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول من عام 1993.

وتتكون هذه الورقة من مقدمة وثلاثة أجزاء أساسية؛ حيث يستعرض الجزء الأول أبرز الملامح الرئيسية للمساعدات الدولية، من حيث الكم والكيف، أما الجزء الثاني فيتناول التجربة الفلسطينية مع المساعدات الدولية، من حيث تأثيراتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والدروس المستفادة من هذه التجربة. وفي الجزء الثالث، يتم عرض مجموعة من المقترحات والتوجهات، التي يمكن أن تسهم في توظيف أنجع للمساعدات الدولية، في إطار السير نحو تعزيز فرص إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الراهن، وتهيئته بشكل أفضل لمواجهة التحديات التنموية في المستقبل المتوسط والبعيد.

2. الملامح الرئيسية للمساعدات الدولية¹¹

1 يستند هذا الجزء من الورقة بشكل كبير إلى أحد فصول تقرير التنمية البشرية الرابع 2003/2004 الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت والذي يحمل عنوان "تقييم وتفعيل دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني" من إعداد الباحث.

بدأت قصة المساعدات الدولية للفلسطينيين بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993، والذي عقد في واشنطن بمشاركة (42) دولة ومؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر، هو إيجاد تصور للكمية والكيفية التي سيتم من خلالها تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. ويُلقى هذا الجزء من الورقة الضوء على مصادر هذه المساعدات، وتوزيعها القطاعي، والأشكال التي قُدمت بها، والجهات المُتلقية لها. ومن الملاحظ أن وتيرة المساعدات الدولية وأولوياتها، قد ارتبطت إلى حد كبير بطبيعة المرحلة التي تم خلالها تقديم هذه المساعدات، وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم فترة المساعدات 1994-2004 إلى ثلاث مراحل منفصلة هي: المرحلة الأولى، وتمتد من العام 1994 وحتى العام 1997، وهي المرحلة التي اتسمت بالتراجع المستمر في غالبية المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة سياسة الإغلاق التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية آنذاك. أما المرحلة الثانية فكانت خلال الأعوام (1998-2000)، وخلافاً للمرحلة السابقة، فقد شهدت تلك المرحلة تطوراً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، كالارتفاع الذي طرأ على معدلات النمو في الناتج المحلي، والانخفاض في معدلات البطالة والفقر بين الفلسطينيين. وثالث تلك المراحل، هي المرحلة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية، وما رافقها من سياسات وإجراءات إسرائيلية، أدت إلى إلحاق أضرار فادحة في البنتين: التحتية والفوقية في مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية كافة، حيث بدأ أثر تلك الإجراءات يظهر بشكل جلي في بداية العام 2001 واستمر بتصاعد حتى وقتنا هذا. ويمكن تلمس تباين واضح في التوزيع القطاعي، ومنسوب هذه المساعدات من مرحلة زمنية لأخرى.

أولاً: الجهات التي ساهمت في تقديم المساعدات

تعهدت الجهات (الدول والمؤسسات) المانحة في لقاءها الأول في واشنطن بتقديم حوالي 2.4 مليار دولار للفلسطينيين، خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ انعقاد هذا اللقاء، ولكن استمر هذا المبلغ بالارتفاع، وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة، نتيجة لتعثر

عملية التسوية السياسية وما رافق ذلك من تردٍ للأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية، وازدياد الاحتياجات، وبالتالي المساعدات الواجب تقديمها للفلسطينيين لمواجهة تلك الأوضاع، فارتفعت قيمة التعهدات لتصل إلى حوالي 3420 مليون دولار مع نهاية أكتوبر من العام 1997. وبلغ إجمالي التعهدات منذ العام 1994، وحتى نهاية العام 2004، حوالي 9000 مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر آذار من عام 2005، بقيمة زادت على 1300 مليون دولار. وكانت حصة الولايات المتحدة من هذه التعهدات هي الأكبر من بين المانحين خلال تلك الفترة، حيث قاربت على 1800 مليون دولار، أو ما نسبته 19.7% من إجمالي التعهدات، تلاها الاتحاد الأوروبي (13.1%). أما الدول العربية فقد تعهدت بتقديم حوالي مليار دولار خلال الفترة السابقة، وشكلت تعهدات الإمارات النسبة الأكبر من إجمالي تعهدات الدول العربية، حيث بلغت 400 مليون دولار، ثم السعودية التي بلغت تعهداتها 380 مليون دولار¹². ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن انطباعات الشعب الفلسطيني عن أكثر الدول دعماً له حالياً قد لا يتفق مع المعطيات الفعلية كما ظهر في نتائج المسح الذي أجرته مؤخراً مؤسسة (ألفا) الفلسطينية.

وبالرغم من أهمية ما تتعهد الجهات المانحة بتقديمه من مساعدات، إلا أنه لا يعدو أكثر من كونه إعلاناً عن نية جهة ما لتقديم مساعدة نقدية أو عينية، دون أن يصاحب ذلك الإعلان أي التزام رسمي، ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بآلية تقديم المساعدة، أو الغرض النهائي منها. ولذلك فإن تحليلنا سيقصر على المرحلتين اللاحقتين لتعهدات الجهات المانحة؛ وهما مرحلة الالتزام، ومرحلة الصرف الفعلي، حيث يتم في الأولى الالتزام بتقديم المساعدة بموجب اتفاقية، أو مذكرة تفاهم، يحدد خلالها حجم المساعدة، وغرض تقديمها وآليته. وتعد تلك المرحلة خطوة مهمة ومتقدمة في سبيل تحقق المساعدة بشكل فعلي. وإذا ما تم صرف المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها، فإن ذلك يعني مرورها في المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي مرحلة الصرف، والتي تتم عبر صناديق مالية تخصص لذلك، وتشرف المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة البنك الدولي على عدد كبير من تلك الصناديق، وفي بعض الأحيان

¹² هذا باستثناء المساعدات المقدمة من خلال صندوقي القدس والأقصى، وفي مقدمتها المساعدات المقدمة لدعم الموازنة الجارية.

تفضّل بعض الدول تقديم المساعدات بشكل مباشر، ومن خلال فتح حسابات خاصة في البنوك، ليتم السحب منها، والإنفاق على المشاريع المتفق عليها من قبل المنفذين والمستفيدين.

تشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية في السلطة الفلسطينية، إلى أن إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة (1994 - 2004) بلغت حوالي 7500 مليون دولار¹³، بمعدل سنوي تجاوز 670 مليون دولار، وتشكل تلك الالتزامات حوالي 91% من إجمالي التعهدات في الفترة السابقة. وقد قامت تلك الجهات فعلياً بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 7000 مليون دولار وذلك حتى نهاية العام 2004، بمعدل سنوي بلغ حوالي 630 مليون دولار، أو ما نسبته 95% من إجمالي الالتزامات (89% من إجمالي التعهدات). وقد شهد العام 2001 أعلى قيمة صرف للمساعدات، إذ بلغت حوالي 1045.8 مليون دولار، في حين سُجّلت أدنى قيمة في العام 1998، وهو بداية المرحلة الثانية، إذ لم تتجاوز قيمة المساعدات الفعلية في ذلك العام 420.1 مليون دولار، كما أن عام 2004 سجّل انخفاضاً عاماً في مستوى الصرف الفعلي للمساعدات بحيث وصل إلى دون نصف الالتزامات.

ثانياً: التوزيع القطاعي للمساعدات واستخداماتها

سنقوم في هذا الجزء من الفصل بتتبع مسار المساعدات الدولية، في محاولة لمعرفة الاتجاهات المختلفة، والتوزيع القطاعي لتلك المساعدات، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد استخدمنا التوزيع المعتمد من قبل وزارة التخطيط الفلسطينية، والذي يتم بموجبه تصنيف المساعدات من حيث الاستخدام إلى خمسة أجزاء رئيسية، وهي (البنية التحتية، والقطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وقطاعات متنوعة).

تشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط، إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين خلال الأحد عشر عاماً

¹³ لا يوجد رقم دقيق ونهائي حول إجمالي الالتزامات هذه.

الأخيرة، حيث بلغ نصيبها حوالي 31% من إجمالي المساعدات، وتشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية، منها التعليم، والصحة، والشباب، والطفولة، والمرأة، والمساعدات الإنسانية. وبالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات الفلسطينيين واحتياجاتهم، ومدى تأثيرها على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم. وبلي القطاعات الاجتماعية قطاع البنية التحتية ويشمل (الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي، والاتصالات، والمواصلات، وغيرها)، حيث جاء هذا القطاع ثانياً، إذ صرف عليه حوالي 30% من المساعدات، وتعتبر قطاعات البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كزيادة التشغيل، والحد من مشاكل البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية، وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى دوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين. وقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزامات، إلا أن انخفاض نسبة الصرف له، والتي لم تتجاوز 53% جعلته ثانياً. وجاء بناء المؤسسات في المرتبة الثالثة من خلال إنفاق ما نسبته 27% من المساعدات الفعلية، وبدا واضحاً انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من إجمالي المساعدات، إذ لم تتجاوز حصتها 11% من إجمالي الالتزامات، وانخفضت تلك النسبة إلى 9% من إجمالي الصرف، ويلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، والتي لا تتعدى 53%، وهذا مؤشر آخر على عدم إيلاء المانحين الاهتمام الكافي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وعلى عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة. وحلت القطاعات الأخرى المتنوعة أو غير المصنفة ضمن المجموعات السابقة في المرتبة الأخيرة، حيث لم تستحوذ على أكثر من 3% من إجمالي الالتزامات والصرف على حد سواء، وتشمل تلك المجموعة العديد من القطاعات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المجموعات السابقة نظراً لتعدد الاختلافات فيما بينها، أو أنها أوجدت للاستجابة للأوضاع الطارئة التي حدثت خلال المرحلة السابقة.

أما بالنسبة لتوزيع المساعدات وفقاً للاستخدامات المختلفة، فتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية، إلى أن الاستثمار العام استحوذ على 32% من إجمالي المساعدات الفعلية خلال السنوات السابقة، كما تم تخصيص 28% من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستشارات مهمة جداً لضمان كفاءة صرف المساعدات، وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة. وبالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقية المقدمة للأطراف المتلقية للمساعدات، وبالتالي التأثير على فاعلية المساعدات الدولية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن الاستخدامات الرئيسية للمساعدات أيضاً دعم الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية، إذ امتنعت الجهات المانحة وحتى العام 2000، أي قبيل اندلاع الانتفاضة، عن تقديم أي دعم للموازنة الجارية. وقد شكلت المساعدات المقدمة لدعم الموازنة التطويرية حوالي 12% من إجمالي المساعدات الفعلية. وإذا ما أضفنا لهذا البند المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية، فإن نسبة الإسهام لهذا البند، أو الاستخدام، سترتفع بشكل كبير، إذ قدمت الجهات المانحة منذ اندلاع الانتفاضة أكثر من 1600 مليون دولار ضمن هذا البند. أما المساعدات العينية التي قُدمت للفلسطينيين على شكل معدات، فشكلت حوالي 8% من إجمالي المساعدات الفعلية، وصُرف حوالي 5% من المساعدات من خلال برامج خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، و 3% فقط لدعم القطاع الخاص.

ثالثاً: الأشكال التي قُدمت بها المساعدات

تشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية، إلى أن المساعدات الدولية التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة السابقة، لم تكن جميعها على شكل منح وهبات، حيث تبين أن أكثر من 14% من تلك المساعدات كانت على شكل قروض، الجزء الأكبر منها قروض ميسرة وبفترات سماح طويلة، ولكن هناك بعض القروض التي قُدمت للسلطة الفلسطينية بشروط تجارية، وترتفع تلك النسبة لتصل إلى 15% عند التسديد الفعلي لتلك المساعدات. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة واليابان كانت على شكل منح وهبات خلال الفترة السابقة. وخلال المرحلة الأولى (94-

97) شكلت القروض حوالي 6.8% من إجمالي المساعدات، وعلى مستوى الجهات المانحة، فقد كانت جميع المساعدات الفعلية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول العربية على شكل منح وهبات، وقدمت المؤسسات الدولية 23.5% فقط من مساعداتها على شكل منح وهبات، وكان الباقي على شكل قروض، فيما كانت نسبة القروض المقدمة من قبل الدول الأوروبية حوالي 3.7% فقط من إجمالي مساعداتها. أما المرحلة الثانية، فقد شهدت تحولاً كبيراً في أشكال تقديم المساعدات، حيث ارتفعت نسبة القروض في تلك المرحلة إلى حوالي 19% من إجمالي المساعدات الفعلية، ونجمت تلك الزيادة عن تحول سياسة الاتحاد الأوروبي والدول العربية باتجاه الإقراض على حساب المنح، حيث بلغت نسبة الإقراض لكلتا الجهتين 24.6%، و 37% على التوالي، الأمر الذي انعكس أيضاً على حجم القروض التي اقترضتها السلطة الفلسطينية، إذ تضاعفت القروض خلال المرحلة الثانية مقارنة بما كانت عليه في المرحلة الأولى، فارتفعت من 138.6 إلى أكثر من 278.4 مليون دولار. وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الإقراض من إجمالي المساعدات الفعلية خلال تلك المرحلة إلى حوالي 18.8%، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى القرض الذي قدمته الدول العربية من خلال بنك التنمية الإسلامي، وبلغت قيمته 480 مليون دولار، وذلك بالرغم من تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير خلال تلك المرحلة، إذ كان من المفترض أن لا تُحمّل الجهات المانحة الفلسطينيين أعباء إضافية في ظل تلك الأوضاع، وفي ظل انخفاض الإيرادات المتحصلة من قبل السلطة الفلسطينية، وانخفاض قدرتها بالتالي على تلبية احتياجات الفلسطينيين. وما يلفت الانتباه في تلك المرحلة، هو ارتفاع نسبة القروض الممنوحة من قبل الدول العربية من إجمالي المساعدات التي قدمتها، في حين انخفضت نسبة القروض المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية إلى أقل من 2% و 1.7% من إجمالي مساعداتها على التوالي، وذلك بما يتلاءم مع فجوة الموارد المالية للسلطة، والأوضاع الصعبة التي يكابدها الشعب الفلسطيني، وكان حري بالدول العربية أن تتحى هذا المنحى تيمناً بالاتحاد الأوروبي، والدول الأوروبية.

رابعاً: توزيع المساعدات حسب الجهات المتلقية

يمكن تقسيم المساعدات من حيث توزيعها على الجهات المختلفة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول من المساعدات، تم تقديمه للسلطة الفلسطينية بأجهزتها المختلفة، والقسم الثاني من المساعدات، تم توجيهه إلى المؤسسات الأهلية (NGO'S)، أما القسم الثالث من تلك المساعدات، فقد تم من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وإجمالاً، فقد قامت الجهات الدولية المانحة بتقديم أكثر من 7000 مليون دولار خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، وإذا ما أضفنا المساعدات الطارئة المقدمة عبر الأونروا منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية العام 2004، والتي قدرت بنحو 400 مليون دولار؛ فإن المبلغ الإجمالي سيرتفع إلى أكثر من 7500 مليون دولار. وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن السلطة الفلسطينية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، من وزارات، وهيئات، ومؤسسات عامة، قد تلقت ما نسبته 87% من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة. في حين تلقت المؤسسات الأهلية (NGO'S) ما نسبته 8%، وقد لوحظ أن نسبة الصرف الفعلي للمساعدات المقدمة للمؤسسات غير الحكومية، والتي بلغت حوالي 80%، كانت أعلى من مثيلتها للمساعدات المقدمة للسلطة والتي لم تتجاوز 65%.

أما فيما يتعلق بالمساعدات الفعلية المقدمة عبر الأونروا، فيلاحظ وجود تفاوت كبير في حجم تلك المساعدات، وذلك تبعاً للاختلاف في مصادر الحصول على البيانات الدالة على هذه المساعدات، إضافة إلى الاختلاف في منهجية تقدير حجم تلك المساعدات، حيث أشارت بيانات وزارة التخطيط، إلى أن إجمالي المبالغ المقدمة عبر الأونروا بلغت حوالي 337.2 مليون دولار منذ العام 1994، بمعدل سنوي بلغ 33.7 مليون دولار، وشكلت تلك المبالغ حوالي 5% من إجمالي المساعدات، ويعد هذا المبلغ قليلاً نسبياً، إذا ما قورن مع البيانات الصادرة عن الأونروا ذاتها، حيث تشير تلك البيانات إلى أن الأموال التي صرفت من قبل الأونروا خلال عام واحد فقط وهو العام 2003 بلغت حوالي 259 مليون دولار. ويعزى هذا التباين بين المصدرين بشكل أساسي إلى احتساب الوزارة للأموال التي تصرف من قبل الأونروا على المشاريع التطويرية والموازنات المنتظمة فقط، مستثنية بذلك المساعدات الطارئة والإغاثية التي بدأت الأونروا بإنفاقها منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، وقد شكل هذا النوع من المساعدات الجزء الأكبر من إجمالي المبالغ التي أنفقتها الأونروا في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2001 وحتى الآن، والتي بلغت 400 مليون

دولار . وعند إضافة هذا المبلغ إلى المساعدات المنتظمة فإن حصة الأونروا من إجمالي المساعدات سيرتفع إلى أكثر من 9.6%، وتبدو تلك النسبة أكثر منطقية وتمثيلاً لحجم المساعدات المقدمة عبر الأونروا، وبذلك تنخفض حصة السلطة الفلسطينية كجهة متلقية للمساعدات، لتبلغ حوالي 77.4% من إجمالي المساعدات. كما تتسجم تلك النسبة مع تقديرات البنك الدولي الواردة في تقريرها، المتعلق بتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب عن المناطق الفلسطينية، والذي أعده البنك في حزيران من عام 2004.

3. التجربة الفلسطينية مع المساعدات الدولية: تقييم لتأثيراتها والدروس المستفادة منها

استعرضنا في الجزء السابق من هذا الفصل أهم ملامح المساعدات الدولية، من حيث الجهات التي أسهمت في تقديم المساعدات، والتوزيع القطاعي لتلك المساعدات، والأشكال التي قُدمت بها، والجهات المتلقية لها. وسنحاول في هذا الجزء تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات الدولية من حيث التأثيرات على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بأهدافها المنشودة، والدروس المستفادة من تلك التجربة، وخصوصاً ما يتعلق بقدرة السلطة الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني على توظيف هذه المساعدات بشكل ناجح. وفيما يلي تلخيص لأبرز نتائج هذا التقييم:

- ✧ دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات الدولية، على أن وتيرة هذه المساعدات كماً ونوعاً تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية. وهذا يؤيد الافتراض الأساسي الموجود في ذهن المانحين من وراء تقديم المساعدات، وهو تمويل عملية السلام، وتوفير مستلزمات إنجاحها. وهذا ما أكدته مؤخراً التقرير الصادر عن البنك الدولي، الذي غطى التبعات الاقتصادية لخطة الانفصال الإسرائيلية عن الأراضي الفلسطينية.
- ✧ بالرغم من الحجم الكبير نسبياً للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة المعنية نفسها ومنظمات

المجتمع المدني في تخطيط البرامج والمشاريع المشمولة في هذه المساعدات وإدارتها وتنفيذها، قد حد من الاستفادة بالقدر الكافي من هذه المساعدات، فغلبت على إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات سمات الارتجالية، والتدخل، والتشرد، واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه، بعيداً عن رؤية أو خطة تموية شاملة ومتكاملة، واتسم سلوك المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات بالتسابق فيما بينها، سعياً منها لاقتناص الفرص التمويلية، حتى لو كانت مغايرة لرسالتها وبرامج عملها. وقد ساعد هذا السلوك على هدر جزء مهم من هذه الموارد، من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ للمشروع نفسه في أكثر من مؤسسة، ويتضح ذلك جلياً في مجالات حقوق الإنسان، والمرأة، والديمقراطية، والإصلاح، وغيرها. هذا مع التأكيد على وجود طاقة استيعابية كافية لدى القطاعين العام والخاص للمساعدات مهما وصل مستواها، وبالتالي فإن هذا الضعف في إدارة المساعدات كان له أثر سلبي على استغلال هذا المورد الاقتصادي المهم وتوظيفه في خدمة الجهد التنموي الفلسطيني. ولم يكن مستوى التنسيق بين المؤسسات المانحة أفضل حالاً منه بين المؤسسات الفلسطينية

✧ غياب التخطيط والتنسيق في إدارة المساعدات، والنزعة التمويلية الشديدة لدى معظم المؤسسات الرسمية والأهلية، أعطى المانحين هامشاً واسعاً ومرونة عالية في تحديد أولويات الإنفاق بطريقة قد تكون أكثر انسجاماً مع أجندتهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وليس أجندة هذه المؤسسات. هذا مع التنويه إلى وجود تباين بين المانحين أنفسهم في هذا الشأن.

✧ بالرغم من بعض الإنجازات وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تحققت بفضل المساعدات الدولية، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. كما لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها، وتعزيز فرص النمو الذاتي. ويبدو أن مصدر هذا الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات، والمتمثلة بدعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعطائها الزخم المطلوب، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني، واحتواء أسباب التوتر والعنف في المنطقة، ونشر مبادئ الديمقراطية

وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين، وكان ذلك بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيون، بل على العكس من ذلك، يمكن أن تكون هذه المساعدات قد أسهمت ولو بشكل غير مقصود في إعفاء السلطة الإسرائيلية من تحمل الأعباء الاقتصادية، والخدمات المترتبة على إعادة احتلالها لمعظم المناطق الفلسطينية منذ ثلاث سنوات تقريباً، وذلك من خلال تمكينها لمؤسسات، وأجهزة السلطة الرسمية، والأهلية، من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.. وعليه فإن المدخل الحقيقي للإنعاش، والتنمية الحقيقية في المناطق الفلسطينية، يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني أولاً من تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة بعيداً عن المؤثر الإسرائيلي. فمهما بلغ حجم المساعدات ومهما تطور الأداء الفلسطيني في إدارة هذه المساعدات، فإن إسهامها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني سيبقى محدوداً، إن لم يرافق ذلك تغيير فعلي في السلوك الإسرائيلي العدواني تجاه الشعب الفلسطيني. فعلى مدى السنوات السابقة فشلت المساعدات في تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني وبأفراده، والناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية بحقهم طيلة الفترة السابقة¹⁴. كما لم تنجح تلك المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني، وهو المساعدات ذاتها. وليس أدل على ذلك من تأخر وزارة المالية لعدة شهور في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة 2005، انتظاراً لتوفر تعهدات دولية كافية بتقديم مساعدات للسلطة.

✧ بالرغم من وجود تجارب تدل على توسيع المشاركة المجتمعية في إدارة بعض برامج المساعدات ومشاريعها، إلا أنها تبقى محدودة وربما معزولة، ولا يمكن تعميمها كمنهج عمل في كل الحالات.

✧ حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة، وكان ذلك جلياً في برامج القروض الصغيرة وخصوصاً ذلك الجزء الموجه للنساء، وذوي الدخل المحدود، وفي البرامج الإغاثية الطارئة، ومشاريع خلق فرص عمل. ولكن هذه المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك

¹⁴ بين أحد تقارير البنك الدولي أن إجمالي المساعدات التي صُرِفَت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (94-96) بلغ حوالي 1.49 مليار دولار، فيما تجاوز حجم الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية في الفترة نفسها 2.8 مليار دولار. وفي الفترة 2000-2004 زاد إجمالي الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالفلسطينيين بأضعاف عدة عن حجم المعونات الخارجية.

الفئات، وبقيت الغالبية العظمى منها في دائرتي البطالة والفقير، كما أنه يؤخذ على هذه البرامج أنها لم تحاول إيجاد رابط بين الجهود الإغاثية والتنمية.

✧ إن تزامن المساعدات الدولية مع التغيرات السلبية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، لا يعني أن هذه المساعدات هي السبب المباشر لوجود تلك التغيرات، ولكن يمكن الجزم من خلال المعطيات المتاحة، بأن تلك المساعدات لم يكن بمقدورها علاج الأزمات، والظواهر السلبية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية.

4. مقترحات نحو توظيفٍ أنجع للمساعدات الدولية

استناداً إلى الاستخلاصات السابقة من التجربة الفلسطينية على مدار السنوات الإحدى عشرة السابقة في إدارة المساعدات الدولية وتوظيفها، يمكن صياغة مجموعة من المقترحات التي من شأنها الوصول إلى توظيف أنجع لهذه المساعدات:

✧ مأسسة التنسيق في إدارة المساعدات، بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية نفسها، ومؤسسات المجتمع المدني، وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح، برئاسة وزارة التخطيط، وعضوية وزارات السلطة الأخرى ذات العلاقة المباشرة مع المساعدات، والقطاع الخاص، وشبكة المنظمات الأهلية، ويكون من مهام هذا المجلس وضع الخطط الدورية والطارئة لتوظيف المساعدات الدولية، وبناء قاعدة بيانات حول المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها عبر هذه المساعدات. ويمكن أن تشكل الخطوة التي أقدمت عليها مؤخراً السلطة بتأسيس إدارة مركزية في وزارة التخطيط، لكي تُعنى بتنسيق المساعدات الدولية، بداية جيدة لعملية المأسسة المقترحة.

✧ ضرورة قيام وزارتي المالية والتخطيط بإيجاد الآليات المناسبة؛ لضمان دمج الخطط التطويرية المنبثقة عن المجلس التنسيقي المقترح في الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حتى تتحول هذه الخطط إلى برامج عمل يتسق مع سياسات السلطة المالية العامة وتوجهاتها التنموية.

✧ على صعيد التنسيق نفسه، يتوجب على المانحين للمساعدات خلق جسم تنسيقي بينها لتجنب ازدواجية التمويل، وليكون طرفاً رديفاً للمجلس التنسيقي الفلسطيني في إدارة المساعدات.

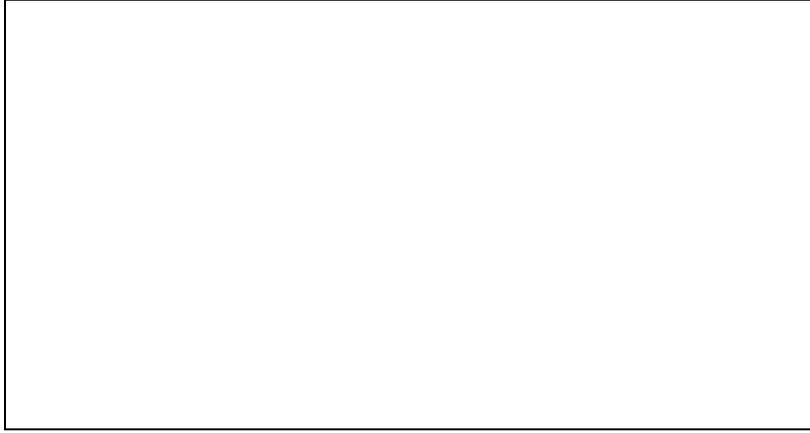
✧ ضرورة قيام مؤسسات السلطة، ومن خلال الخطط الموضوعة لاستيعاب المساعدات الدولية لتعميم برامج ومشاريع العمل، التي تربط بين الإغاثة والتنمية. وقد يكون من المفيد في هذا السياق التركيز على مشاريع البنية التحتية، والاستثمار في التعليم كونهما أساسين للتنمية الفلسطينية طويلة الأمد. ويمكن أيضاً توجيه اهتمام هذه المشاريع للاستثمار في الصناعات الزراعية والحرفية، التي تخدم الأسواق المحلية، والتي لها أكبر الأثر في خلق فرص العمل في الظروف السياسية الراهنة.

✧ تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات، ووضع الخطط التنموية والطارئة، من خلال إعطاء دور أكبر لوحدات الحكم المحلي في تعميم إدارة مشاريع المساعدات الدولية، على أن يتأسس لجان مساندة للمجالس المحلية في إنجاز هذه المهمة. كما أنه من الضروري إيجاد الأدوات الكفيلة لمشاركة شعبية وجماعية أوسع في نقاش مسودة الموازنة العامة للسلطة قبل وأثناء إقرارها في المجلس التشريعي، وقد تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تحقيق ذلك بالتعاون مع وزارة المالية، والمجلس التشريعي.

✧ ضرورة دعم برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، التي تستهدف الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة حالياً في ظل اتساع دائرة الاقتصاد غير المنظم في الضفة والقطاع، وفي ظل دور هذا القطاع تحديداً في امتصاص جزء لا بأس به من العمالة الفائضة في السوق المحلي، وخصوصاً العمالة غير الماهرة.

وفي الخلاصة يجب إعادة التأكيد على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر إلى الأبد، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد توجهات تنميته، بل يجب النظر لها باعتبارها مؤقتة، وغير مضمونة، تستوجب من الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلالها عند توفرها، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها

في يوم ما. وينسجم هذا التوجه تماماً مع ما أكدّه السيد وزير المالية في خطاب مشروع قانون الموازنة لعام 2005، والذي عرضه أمام المجلس التشريعي قبل شهر، تمهيداً لمناقشته وإقراره.



المراجع

- اسحق ديوان ورضوان شعبان، تنمية رغم الصعاب، ماس والبنك الدولي، 1997.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، 2002.
- برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية الأول، 97/96.
- ، تقرير التنمية البشرية الثاني، 99/98
- ، تقرير التنمية البشرية الثالث، 2001 /2000
- ،تقرير التنمية البشرية الرابع، 2003 /2002
- ، استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول أداء المؤسسات الفلسطينية وخدماتها ودورها التنموي والتمويل الدولي، حزيران 2004.
- البنك الدولي، سبعة وعشرون شهراً على الانتفاضة، الإغلاق وأزمات الاقتصاد الفلسطيني، 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 4، 2003.
- معهد أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية ماس، 2001، عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.
- ، فضل النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ماس، 2003.
- ، المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة.
- ، 2001 عمر عبد الرازق ونائل موسى، تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، ماس، رام الله – فلسطين.
- ، 2002 باسم مكحول، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- نصر عبد الكريم ونائل موسى، الموازنة الفلسطينية (1995-2000): دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، مجلة جامعة النجاح-العلوم الإنسانية، المجلد 14 ، العدد 2، 2002.
- نصر عبد الكريم، أهمية وسبل جذب الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجامعة العربية، القاهرة حزيران 2004.

نصر عبد الكريم، دراسة تقييمية لأثر السياسات الاقتصادية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية على الحق في العمل خلال المرحلة الانتقالية، مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2003.

وزارة التخطيط ، السلطة الوطنية لفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية، 2003.

وزارة التخطيط، السلطة الفلسطينية، تقرير حول المساعدات الدولية للفترة (1994- حيزران 2003)، 2003.

وزارة المالية، السلطة الفلسطينية، موقع الوزارة الإلكتروني.

Cagatay, Nilufer et al. Budgets As if People Mattered: Democratizing Macroeconomic, Policies, UNDP/SEPED Conference Paper Series, May 2000

Jagdish Bhagwati, Immiserizing Growth: A Geometric Note Review of Economic Studies, 25 1985

Stiglitz, Joseph. Towards New Paradigma for Development: Strategies, Plicies and Processes, UNCTAD: Geneva, 1998

Todaro, Michael. Economic Development, Fifth edition, Longman, House, 1994

Khalil El-Naqa, The Impact of Microcredit, Case Study, UNRWA's Microcredit Program in the WBG, Master's Thesis, Islamic University Of Gaza, 2004.

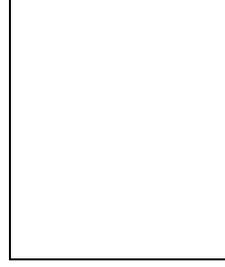
UNCTAD, The Palestinian Economy: Acheivements of The Interim Period and Tasks for the Future, UNCTAD/GDS/APP/1, 2001.

UNDP, Human Development Report, NY: Oxford University Press, 1996.

The World Bank, Donor Investment In Palestinian Development (1994-1998), The Promise, The Challenges, And The Achievements, 1999.

الجلسة الختامية:
إجمال المؤتمر.... مائدة مستديرة

ورقة السيدة راوية الشوا النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني



إن الحديث حول التنمية الاقتصادية في فلسطين، لا يمكن أن يتم بمعزل من الواقع السياسي المعيش، الذي يلقي بظلاله دون شك على مجمل القضايا ويؤثر فيها.

لن أغامر بالحديث عن التنمية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فقد سبق وأن تحدثت المشاركون في هذه الندوة حول المعطيات والنتائج التي وصل إليها المجتمع الفلسطيني. ولكنني أود أن أربط هذا المحور المهم بالنظام السياسي، الذي نسعى للوصول إليه ضمن معادلة محلية إقليمية دولية، والاستحقاق السياسي الذي نواجهه اليوم ألا وهو مسيرة الإصلاح، والقضية الأوسع لمشاركة سياسية مجتمعية من خلال انتخابات نزيهة على جميع الصعد، تعزز مكانة المجتمع الفلسطيني وقواه الفاعلة، وتحمي القرار الذي يؤدي إلى تداول السلطة بالطرق المشروعة.

وهنا أودّ أن أؤكد، أننا مطالبون جميعاً كمجتمع مدني، وأحزاب سياسية، وكل قوى المجتمع المؤثرة، بالنهوض والوقوف أمام التحدي الكبير وهو الالتزام بموعد الانتخابات التشريعية، وتتمّة الانتخابات المحلية، وعلينا ألا نستسلم أمام مصالح هذا الفصيل أو ذاك حماية لسيطرته، فقد أن الأوان أن يقف الشعب الفلسطيني مدافعاً عن حقّه في ممارسة ديمقراطية، تقودنا إلى التغيير، ووقف التفرد الذي ساد المسيرة السياسية للشعب الفلسطيني.

لقد تشكلت مؤخراً الحكومة الحالية من خارج قبة البرلمان لأول مرة، الأمر الذي لن يتكرر في ظل الانتخابات البرلمانية القادمة، فقد أعلنت معظم القوى السياسية الوطنية والإسلامية، واتخذت قرارها بخوض الانتخابات القادمة، مما يتيح الفرصة لأوسع مشاركة سياسية تؤدي إلى المنافسة، التي قد ترفع من أداء السلطة مستقبلاً، والمجلس التشريعي بدرجات متفاوتة..

وهنا أود أن أؤكد أن الكتلة التي ستفوز بالحصّة الأكبر من المقاعد، ستتولى تشكيل الحكومة القادمة، وهذا سيضعنا على أول طريق النظام السياسي، الذي سيسود مستقبلاً. وعودة إلى موضوع التنمية في ظل المناخ السياسي الحالي، فقد سيطرت فئة متحكمة عملت لصالح السلطة بإدارة الاحتكارات، التي حرمت المجتمع الفلسطيني من موارد دخله، وحرمت القطاع الخاص من التجارة الحرة، حيث سيطرت على السلع الرئيسية، مما أضعف مصداقية السلطة وقدرة المجلس التشريعي على المراقبة والمحاسبة، إلى أن تمّ ضم جميع الإيرادات الخاصة بالاحتكارات إلى الموازنة العامة. وقد نقول إن المجلس قد نجح في هذه المعركة جزئياً، لكن ما زال لها ذيول على المجلس القادم للتدخل وتصويب مسارها لصالح المواطن الفلسطيني ومقدّراته.

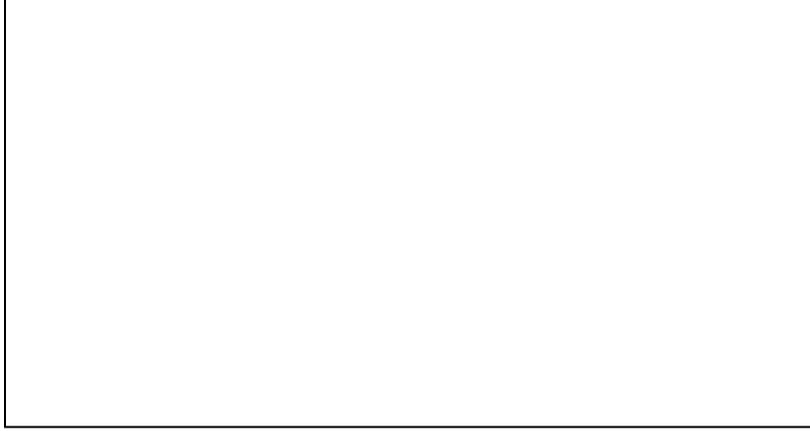
لقد حاول القطاع الخاص المحلي الصمود أمام احتكارات السلع الأساسية، وسوء الاتفاقات وتعثر تطبيقها، والسيطرة الأمنية على المعابر، ولكن التحدي كان شرساً، خصوصاً في غياب خطة اقتصادية تدعم هذا القطاع الذي دفع ثمناً باهظاً للمنافسة غير المتكافئة، وخوض المغامرين من الأمنيين وأجهزة السلطة في الهيمنة على المصادر، والموارد، والمعابر في آن واحد.

إن تقدّم القطاع الخاص الفلسطيني الوافد، الذي وجد أرضية بالتوافق مع السلطة، وغياب رؤية واضحة للتنمية، وضعف مجلس تشريعي غير قادر على مراقبة الاتفاقات الاقتصادية، قد ترك آثار لم تقيّم بعد!، ولا بد أن تظهر دراسات تقييمية لعمل هذا القطاع ونتائج تجربته في ظل المتناقضات بين الخير والشر، الصالح الخاص والصالح العام، فتم عقد العديد من الاستثمارات، التي لم تخضع للمعايير الاقتصادية التي تضمن التنمية للمجتمع الفلسطيني من منظور وطني، ولكن بالنتيجة نحن أمام مرحلة جديدة طوت صفحة من الأخطاء.

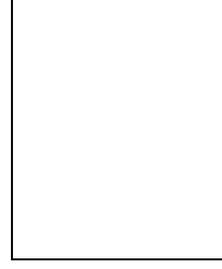
فهل تستقيم أحلامنا بالتنمية أمام المناخ السياسي الحالي في ظل احتلال إسرائيلي لمعظم أراضيها، وإعادة تموضع من قطاع غزة (يخدم إسرائيل أولاً)، ويوطد وجودها في الضفة الغربية (بمواردها الطبيعية والبشرية).

هل نستطيع أن نقيّم التجربة، ونأخذ الدروس والعبر في وضع خطة تنموية للسنوات العشر القادمة، تخضع لمراقبة مجلس تشريعي منتخب يمثل مجمل شرائح القوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني؟.

نحن أمام التحدي، وهذا يتطلب القدرة منا جميعاً للوقوف أمام القادم المجهول؟



ورقة معالي الدكتورة زهيرة كمال
وزيرة شؤون المرأة



السيدات والسادة الكرام،،

يسعدني أن أشارككم اليوم في هذا المؤتمر، الذي يناقش قضيةً في غاية الأهمية، خاصةً وأنه يحاول ضبط الإيقاعات، وتطوير فرص التعاون بين المؤسسات الرسمية، والأهلية، والقطاع الخاص، التي تشكل معاً التربة الخصبة لنمو تنمية حقيقية وشاملة.

وأود أن أتقدم بالشكر من معهد (ماس) على دعوتهم لي بالمشاركة في هذا المؤتمر، الذي أتمنى أن يكون أكثر تخصصاً في المرات القادمة، حتى نستطيع أن نخرج بتوصيات أكثر دقة، وقابلة لأن تتحول مستقبلاً إلى سياسات، كما وأهنتكم على الإدارة الجيدة التي امتاز بها معهدكم منذ انطلاقتة، مما كان له الأثر الأكبر في تطوره ونجاحه.

إن كل الرؤى التنموية التي تم تناولها تعد مهمة، ولكنها بحاجة لحوار مستمر مع الجهات الحكومية، لتصبح جزءاً من السياسات الحكومية، وحتى تأخذ بعدها الشمولي، كما أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إغفال دور المرأة في هذا الإطار، حيث لم نستمع نهائياً في كل النقاشات التي دارت هنا إلى أية إشارة عن إمكانية إسهام المرأة في هذه العملية.

إن الموضوع التنموي للمرأة الفلسطينية منقوص بحد ذاته، لذلك ستبقى التنمية العامة في المجتمع الفلسطيني عرجاء ومنقوصة أيضاً، فإذا ما راجعنا الإحصاءات ذات الصلة بشكل سريع، سنجد أن المرأة تشكل نصف مجتمعنا، وهي أيضاً تشكل نسبة عالية في الحياة التعليمية، لكن إذا ما انتقلنا من الشكل لنغوص في المضمون، لن نجد تلك النسب

مجسدة بشكل متقارب في سوق العمل، مما يشكل هدراً لهذه الطاقة الكبيرة، وهذا يطرح سؤالاً تنموياً أمامنا جميعاً، وهو أين المرأة من سوق العمل، خاصة المرأة المتعلمة ؟ وهذا أمر يدفعنا لمراجعة الوضع الاقتصادي بتفاصيله كافة، حتى يصبح قادراً على استيعاب رواده، ومن أولى هذه المراجعات، أن يتم التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم، حتى نحقق التناسق بين مخرجات التعليم والمدخلات إلى سوق العمل، وربما تأتي في هذا المجال أهمية قطاع الاقتصاد غير الرسمي، والذي استطاعت دول فقيرة عدة الاعتماد عليه، للخروج من واقعها الصعب، حيث إنه يوفر سوقاً حيوية، خاصة في مجال تسويق السلع داخلياً وخارجياً.

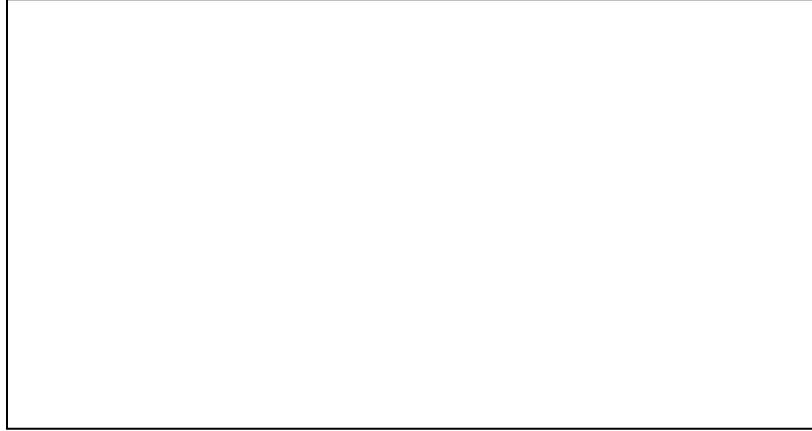
وفيما يتعلق بالوضع الصحي للمرأة في مجتمعنا، فهو ليس أفضل حالاً من غيره، فهي وإن بدت تتلقى الخدمة كبقية قطاعات المجتمع، إلا أن التركيز هنا ينصب على الصحة الإنجابية، وهذا نابع من حصرنا لدورها الاجتماعي في الإنجاب، حيث لا توجد هناك سياسات، وخدمات صحية تراعي الاهتمام بجميع مراحل حياة المرأة، فيتم إغفال تبعات الإنجاب وما يترتب عليه من أمراض.

الأخوات والأخوة، إن كل ندوة من هذه الندوات بحاجة لورشة عمل خاصة بها، يتخللها نقاش معمق من أجل الوصول إلى سياسات، يعمل على تبنيها عن طريق خلق حوار مع المشرعين، وهنا يأتي دور (ماس) كجهة بحثية، يمكن أن تلعب دوراً تدريبياً في عملية البحوث، خاصة وأنه يوجد لدينا ضعف شديد في بحوث السياسات، وأتمنى على معهد (ماس) أن يسهم في تدريب عملي لكادر وزارتنا في هذا الجانب، كما أنه إضافة إلى هذه البحوث نحتاج إلى البحوث العلاجية، حيث إن كل ما يخرج يمكن تصنيفه في الإطار الوصفي، وأيضا لا يمكن إغفال أهمية البحوث التقييمية، والدور الكبير الذي يمكن للإعلام أن يلعبه في التأثير على الرأي العام.

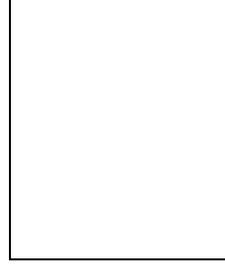
وهذه الجهود، سواءً البحثية منها والدراسية، والتدريبية، بحاجة إلى عمل وجهد مشترك، يجمع بين مؤسسات الحكومة، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، ومن المهم أن

تشمل هذه الشراكة القاعدة الجماهيرية، وتفعيل الحوار معها، وذلك حتى نتمكن من الخروج بالأولويات، وأن تمارس المنظمات الأهلية دورها في الضغط على الحكومة من أجل قبول هذه الأولويات، وتبنيها كسياسات تنموية، حيث شهدت الفترة الأخيرة تطوراً على صعيد دور المنظمات الأهلية، وأصبحت جهة مشغلة لأعداد كبيرة من الأفراد والكفاءات، ولم يعد عملها يعتمد على العمل التطوعي فقط، وهذا التطور من شأنه أن يسهم في تطوير العلاقة ما بين القطاعات الثلاث، الحكومي، والأهلي، والخاص، إضافة إلى ضرورة جسر الفجوة بين المركز والأطراف في عمل المنظمات، بما يمكن من تحقيق العملية التنموية.

وأخيراً فإنه إذا ما أفردنا مساحة أوسع من مصارحة الذات، فإن العملية التنموية في المجتمع الفلسطيني -وحتى تكون تنمية حقيقية- لا بد وأن تأخذ بعدها الشمولي الذي يطال قطاعات المجتمع كافة، ومن أهمها المرأة، والتي ينعكس دورها على بقية أفراد المجتمع، خاصة وأنها ترعى هؤلاء الأفراد، فهي الأقدر على تحديد احتياجاتهم.



ورقة معالي السيد غسان الخطيب وزير التخطيط



سوف أحاول الحديث بعكس التيار السائد في هذه الجلسة، ربما بسبب موقعي، وربما لأن هناك جوانب أخرى في الواقع لم يتم التطرق إليها في النقاش حتى الآن، إذ من المفيد استكمال الصورة.

عند الحديث عن التنمية، وعن الأداء الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، نلاحظ وجود مرحلتين: الأولى، وهي منذ قيام السلطة وحتى عام 2000، أي الأربع سنوات الأولى، كان هناك ظروف عامة ومحيطه مواتيه للتنمية، مثل إقبال المانحين، والمستثمرين، وتعاطف المجتمع الدولي، وكذلك علاقات معقولة مع الجانب الإسرائيلي. ولكن هذه المرحلة تميزت بأداء داخلي سلبي، مليء بالأخطاء، وسوء الأداء.

ومن الأمثلة على ذلك العلاقة التنافسية بين الحكومة، والقطاع الخاص، وظاهرة الاحتكارات، وسوء أداء الأجهزة الحكومية، وغير ذلك مما كان موضع انتقاد واسع بما فيه من المجلس التشريعي.

أما المرحلة الثانية فهي تبدأ من عام 2000 وحتى الآن، وهي خمس سنوات، ساءت فيها الظروف المحيطة، وتحولت فيها العلاقات السلمية مع إسرائيل إلى صراع ضارٍ لم يسبق لحدثه مثيل، وكذلك تراجعت العلاقات مع العالم الخارجي سياسياً واقتصادياً، وتعرض اقتصادنا لحرب شعواء، تضمنت الإغلاقات، والحصار، والتدمير، والقتل، والاعتقال، وغير ذلك.

لكن هذه الفترة شهدت تحسناً ملحوظاً في الأداء الداخلي والذاتي، حيث بدأت -مثلاً- عملية إصلاحات مالية، أنهت ظاهرة الاحتكارات، ووحدت الحسابات، ونظمت الإدارة المالية على أساس موازنة مقرة قانونياً ومعلنة.

كذلك شهدت هذه المرحلة تحولاً إيجابياً في اتجاه الشراكة التنموية بين القطاعين الخاص والعام، وعمت تجربة الهيئات والمجالس المشتركة، القائمة على التعاون، والتكامل، وانحسر دور الحكومة باتجاه تنظيم الرقابة، وتسهيل عمل القطاع الخاص، وتطوير البيئة الملائمة لنموه.

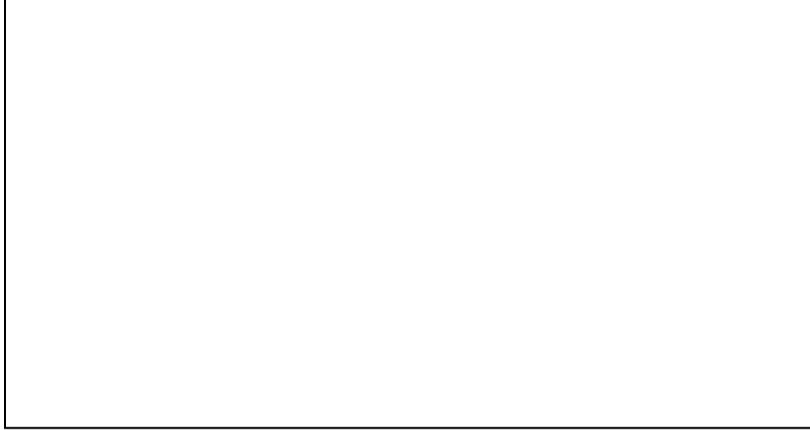
وقد شملت هذه الإصلاحات أيضاً نظام الخدمة المدنية، الذي بني -للأسف- على الولاء الشخصي والفئوي بدلاً من المهني، مما جعله مضخماً، وقليل الفعالية، وتوقف مؤخرًا التوظيف العشوائي، وخضعت الترتيبات لمعايير موحدة. وإذا قدر لقانون التقاعد أن يطبق فسيشهد نظام الخدمة المدنية انطلاقة مهمة.

ولأول مرة يوجد لدى السلطة خطة تنموية متوسطة المدى، وهذا أمر إيجابي حيث صيغت بجهود المؤسسات الحكومية كافة، وكذلك غير الحكومية، والقطاع الخاص، وهي الآن تفرض نفسها كإطار ينظم علاقات السلطة مع الممولين على أساس الأولويات الفلسطينية، والمصاغة بتوافق بين شركاء التنمية: القطاع الخاص، والأهلي، والحكومة.

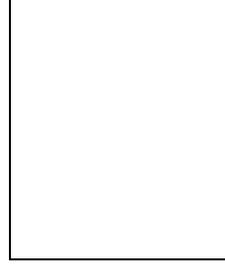
أخيراً، فقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً للاحتكام للانتخابات، وزيادة احترام القانون والنظام، فقد ابتكر منصب رئيس الوزراء، وتم توزيع الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء، وعند وفاة المغفور له الرئيس الراحل (أبو عمار) نجح النظامان السياسي والقانوني في اختبار الشرعية، ونجحت الانتخابات، واحتكم الجميع للدستور، مما عكس نقلة نوعية في عملية التطور السياسي والديمقراطي.

المطلوب من الجميع الآن مساندة القوى التي تخوض الصراع من أجل الإصلاح، وعدم الوقوف جانبا. فالإصلاح ليس عملية أكاديمية، بل صراعاً صعباً، يتطلب من المعنيين الانحياز لجانب ضد الآخر، وأخذ بعض المخاطر.

كذلك، المطلوب تعزيز روح الشراكة المجتمعية على الصعيدين التنموي والإصلاحي، حتى يكون هناك تكامل في الأدوار، وبالتالي فعالية أكبر في مجال تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، من أجل تقوية المجتمع الفلسطيني، وتعزيز قدرته على الصمود، والتصدي، والانتصار على الاحتلال.



ورقة الدكتور غانية ملحيس



أود قبل أن أبدأ مداخلتني في الجلسة الختامية لمؤتمرنا، الإعراب عن بالغ سعادتني للمشاركة في احتفالية مؤسسة وطنية فلسطينية شديدة التميز، فقد تمكنت رغم حداثة نشأتها، من بلورة كينونتها المؤسسية بكفاءة واقتدار، في بيئة فلسطينية عامة، لم تمتلك بعد، النضج الكافي للبناء المؤسسي الحديث، القادر على التعامل الخلاق مع تحديات العصر، ومع تعقيدات التداخل بين مهمني التحرر الوطني، وبناء مرتكزات الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأعتقد أنني لا أغالي في القول، بأن معهد (ماس)، يكاد ينفرد بين المؤسسات الوطنية الفلسطينية الرسمية والأهلية، في خاصية الالتزام الكامل بأنظمته وقوانينه، والخضوع الطوعي لأحكامها، وممارسة حق تداول السلطة والإدارة فيه بمسؤولية فائقة وسلاسة بالغة. يعكسها في هذا المؤتمر، مشاركة مدرائه الثلاثة، الذين تعاقبوا على إدارته، بفرحة رؤية المعهد، مؤسسة بحثية ناضجة مستقرة متنامية. وتشاركهم الحرص على دعمه وتطويره والارتقاء به إلى معهد وطني للدراسات الاستراتيجية، مع إداك بأن القرار الذي لا يستند إلى المعرفة المعززة بالمعلومة الصحيحة، والتحليل الموضوعي، هو إهدار للإمكانات والموارد والفرص، بالإضافة إلى وعي لدوره كمؤسسة وطنية بحثية متخصصة، ولمسؤوليته الوظيفية تبعاً لذلك في جسر الهوة بين المعرفة وعملية صنع القرار، من خلال التحليل الدقيق للواقع، واستشراف الخيارات المتاحة لتغييره باتجاه المستقبل المرغوب، واختبار مقدرة كل خيار، كلفة وسرعة، على تحقيق الأهداف؛ لمساعدة أصحاب القرار والمخططين على الرؤية بوضوح.

عند دعوة الدكتور سمير عبد الله لي قبل أيام؛ للمشاركة كمتحدثة في الجلسة الختامية لمؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة، أبلغني بحرية المشاركين في هذه الجلسة باختيار مواضيع مداخلاتهم، مع إلزامية التقيّد بعشر دقائق.

وبالنظر إلى أن مؤتمرات عدة، فلسطينية وعربية ودولية، قد تناولت موضوع التنمية الفلسطينية باستفاضة خلال السنوات العشر الماضية، أذكر منها على سبيل المثال، مؤتمر (ماس) الذي عقد في حزيران العام 2003، ومؤتمر الإسكوا في بيروت في أكتوبر العام 2004، فضلاً عن أن جلسات هذا المؤتمر قد تناولت باستفاضة موضوع التنمية الفلسطينية، من حيث الرؤية، والأولويات، والمرتكزات، وتأثيرات البيئة الخارجية.

وتلافياً للتكرار، رأيت أن أركز مداخلتي على البيئة الداخلية غير المتحولة للاقتصاد الفلسطيني، والتي تشكل في اعتقادي أكبر معوق للتنمية الفلسطينية، دون أن نغفل أو نقلل من تأثير العوامل الخارجية عموماً، والسياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية المتسارعة التحول باتجاه فرض شروط التسوية الإسرائيلية خصوصاً.

وفي جلسة ختامية هدفها إجمال نتائج مؤتمر عنوانه "أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"، لا بد أن تخرج بتوصية أساسية، تتمثل في ضرورة التحول الذاتي الفلسطيني، لأن الله لا يُغَيّر ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. ولأن العامل الذاتي يشكل أساس أي إنجاز أو إخفاق في الاستفادة من فرص تتيحها تحولات البيئة الخارجية، أو درء المخاطر التي تتطوي عليها.

والتحول الذاتي الفلسطيني الذي أعني، يتجاوز ما يجري حالياً من تغيير في الأشخاص والمواقع، ويتجاوز كذلك الجراحات التجميلية التي تتم في إطار استحقاقات تمليها ضغوط خارجية للحاق بركب التسوية السياسية الإسرائيلية الأمريكية، التي لها مشروع مغاير ومتناقض مع مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني، وإن تقاطعت بعض صورته المتمثلة في بعض الانسحابات من مراكز المناطق المقاومة إلى أطرافها لمحاصرتها، ولتقليص كلفة السيطرة الإسرائيلية عليها.

التحول الذاتي المطلوب فلسطينياً، هو ذلك القادر على إخراجنا من حالة الجمود والتردي القائمة، والمؤسس لنهوض جديد مغاير، يستند إلى عملية نقد ذاتي موضوعي مؤهل، يستهدف توفير بيئة مجتمعية حاضنة لمشروع وطني نهضوي تنموي، قادر على إفراز نظام مؤهل لتحقيقه. والنقد الذاتي الموضوعي يبدأ بالإقرار أولاً بحقيقة إخفاق النظام الفلسطيني الرسمي والأهلي خلال مرحلتي الحكم الذاتي الانتقالي والانتفاضة، في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية التي تحظى بقبول وإجماع وطني وعربي ودولي غير مسبوق.

وفي اعتقادي، إن إخفاق النظام الفلسطيني يعود إلى خلل هيكلي متجذر في بنيته، وأنه لم تبذل حتى هذه اللحظة، جهود حقيقية جادة لإصلاحه، عبر فك الاشتباك والتداخل بين مجموعة من الثنائيات والعلاقات السائدة، والتي يؤدي استمرار تداخلها وتشابكها إلى تعميق التعارض والتناقض بين المصالح الفردية والمصالح المجتمعية، مما يربط بالتالي مصلحة الوطن والمواطن بعلاقة عكسية.

واعتقد أننا أمام فرصة تاريخية، لإطلاق عملية إصلاح شامل للنظام الفلسطيني، تتيح المجال لإحالة الترابط العكسي القائم حالياً بين مصلحة الوطن والمواطن، إلى ترابط طردي يجعل الكسب الفردي تلقائياً كسباً مجتمعياً وبالعكس، والذي يشكل شرطاً لا غنى عنه لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحقيق التنمية المستدامة.

تتيح هذه الفرصة، الاستحقاق الانتخابي لتجديد النظام الفلسطيني، وأقصد بذلك الانتخابات التشريعية والبلدية، لكن الإفادة من هذه الفرصة رهن بالقدرة الفلسطينية، وبمقدرة المواطنين الذين يدفعون بدمائهم وقوتهم ثمن اختلال النظام الفلسطيني وعجزه، على الخروج عن دائرة السلوك السلبي المألوف، المتسم بالشكوى والنميمة، وأخذ زمام المبادرة لإحداث تحول جوهري في الثقافة المجتمعية، وتغيير جذري في منظومة القيم المشوهة التي سادت خلال العقد الماضي، ووفرت للمنحرفين قبولاً اجتماعياً/بنعت الفاسد بالشاطر - المدير لأمره.

أقول، إن الانتخابات التشريعية والبلدية توفر لنا فرصة مهمة، إذا نجحنا مجتمعياً في إحياء المفاهيم الصحيحة، التي تدرك أن الحكم تكليف لا تشريف. وتعي أن شاغل الوظيفة العمومية، على اختلاف مواقع ومسؤولياته، إنما هو خادم لسيد واحد هو الشعب، منتدب منه، مكلف بالسهر على مصالحه، ومسؤول ومساعل أمام ممثليه في إطار القانون.

والانتخابات فرصة حقيقية إذا ما انطلقنا من هذا الفهم وحده، لاختيار القيادة الفلسطينية التي يستحقها هذا الشعب المناضل، ولإيصال المعارضة التي يحتاجها إلى موقع التأثير، على أساس برنامج وطني واضح الأهداف، سليم الاستراتيجيات والسياسات، ومحدد الخطط والبرامج والجدول الزمنية لتحقيقها.

والانتخابات أيضاً، اختبار لوعينا كمواطنين ناخبين، نتحمل مسؤولية أساسية عن النظام الذي توصله أصواتنا إلى سدة الحكم، وهو اختبار لمقدرتنا على المفاضلة بين برامج المرشحين، الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف بكلفة وسرعة، أحزاباً وقوى وأفراداً. ولا عذر لنا إن لم نستطع أن نتجاوز تخلفنا وقيلبتنا وفئوتنا، فكما نكون يولى علينا بأصواتنا. ولا مبرر لنا في عدم التأكد من قدرة برامج القوى المشكلة للنظام الجديد الذي نُولي بإرادتنا، على إطلاق عملية إصلاح هيكلية عبر فك الاشتباك والتداخل، بين مجموعة من الثنائيات والعلاقات، تشكل الأساس لبناء نظام مؤهل. ولضيق الوقت سوف أركز على ست نقاط رئيسية:

أولاً: التأكد من فك الاشتباك والتداخل بين ثنائية السياسة والإدارة، عبر رفض تسييس الإدارة، وتدوير السياسة، وذلك باحتكام السياسة إلى الثوابت الوطنية التي تكفلها الشرعية الدولية، واحتكام الإدارة إلى المعايير المهنية والتخصصية وحدها في إدارة المؤسسات العامة، وفي اختيار شاغلي الوظيفة العمومية.

ثانياً: التأكد من فك الاشتباك والتداخل بين السلطة والثروة، من خلال الفصل التام بين الحكم وممارسة النشاط الاقتصادي أو التجاري، والفصل بين المال الخاص،

والمال العام، وضمان عدم استغلال النفوذ للإثراء، وتفعيل الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، في إطار القانون.

ثالثاً: التأكد من فك الاشتباك والتداخل بين ثنائية الفرد والمؤسسة، من خلال الإصلاح الإداري الجذري، الذي يربط الوظيفة التخصصية بالهدف، ويحدد الهياكل الوظيفية والإدارية تبعاً لهما، ويضمن تكريس تقاليد مهنية سليمة، تربط أداء الفرد وتقدمه الوظيفي بنمو المؤسسة وتطورها، وتضمن في الوقت ذاته دورة صحية للجهاز الإداري، يكفل تداول السلطة، ويتيح الفرصة المثلى للإفادة من التراكم المعرفي، ويسمح بالتجدد الدائم عبر تحديد مدة زمنية قصوى لبقاء الفرد في موقعه.

رابعاً: التأكد من فك الاشتباك والتداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وضمان استقلالها، والحفاظ على التوازن الضروري بينها بما يمكن السلطة التشريعية من إقرار الإطار التشريعي والقانوني، المتسق مع الأهداف الوطنية العليا، ومن مراقبة تنفيذه، ويمكن السلطة التنفيذية من انتهاز الاستراتيجيات والسياسات الملائمة، وتنفيذ الخطط والبرامج المحققة للأهداف المبتغاة بالكلفة والسرعة المناسبة في إطار سيادة القانون. ويمكن السلطة القضائية من ضمان سيادة القانون، وتساوي الجميع في الخضوع لأحكامه ومبادئه.

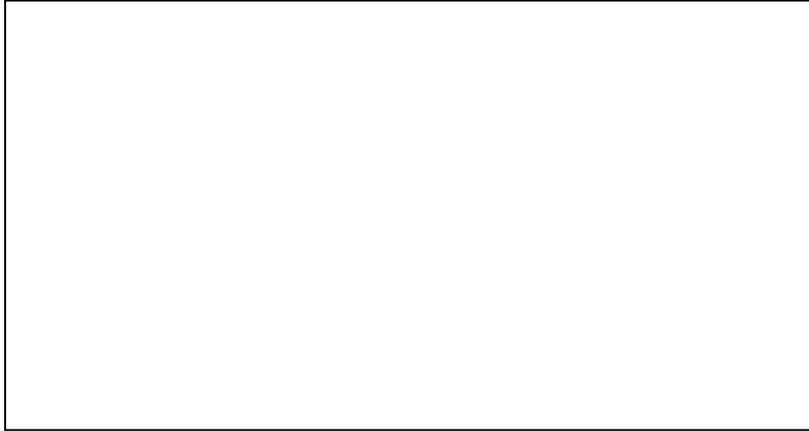
خامساً: التأكد من فك الاشتباك والتداخل بين نهج التسيير وردة الفعل التي لا تزال تميز الأداء الفلسطيني من جهة، ونهج التخطيط المدرك لضرورة التوظيف الأمثل للموارد، والإمكانات والقدرات المتاحة، والمغاير للنهج القائم ببرمجة المساعدات الدولية الهادفة إلى تمويل عملية التسوية السياسية الجارية من جهة أخرى، والتحول عن ذلك إلى وضع استراتيجية للتنمية المقاومة، المعززة للقدرات الذاتية، التي لا بديل عنها لتحقيق إنجاز وطني، يستند إلى الشرعية الدولية. وقد تطرقت الأدبيات الفلسطينية بشكل عام، وأدبيات معهد (ماس) بشكل خاص، تطرقت إلى الرؤى، والاستراتيجيات المؤدية إلى ذلك.

سادساً وأخيراً: التأكد من فك الاشتباك بين ثنائية الماضي والحاضر، من خلال التأسيس السليم للمستقبل، وعدم الاستغراق في النباش بالماضي، والتذرع بسلبياته الكثيرة للانقلاب على بعض إيجابياته، دون أن يعني ذلك، إسقاط الحق العام تجاه

التجاوزات والخروقات الواجبة المحاسبة، والتي ينبغي أن يشكل لها لجنة خاصة، تحاسب المنحرفين، وتتصف المخلصين، الذين يخضعون لحملة تشويه لأهداف سياسية ذات علاقة بالمشروع الوطني.

والتأسيس السليم للمستقبل، يتجاوز موضوع استبدال الأشخاص والقفز على المواقع وبينها، بل، وإلى جانب ذلك، يسعى إلى إطلاق عملية تحول جوهري في النهج والسياسات والممارسات، ويحدث إصلاحاً حقيقياً في الأنظمة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية الفلسطينية، ويؤسس للمستقبل بفكر جديد جامع لا يقصي وطنياً، ويعي خطورة المرحلة، ويستعد لاستحقاقاتها، ويتمسك بالقانون والشفافية، ويرسي قواعد واضحة للمساءلة المبنية على وضوح كامل للأهداف والبرامج، ووعي تام بالواجبات والحقوق، ومسؤولية كاملة عن تبعات أو تداعيات الإخلال بها.

وأعتقد جازمة أن لا مجال لأجندة تنمية فلسطينية، بمعزل عن عملية إصلاح فلسطيني شامل، قادر على توفير بيئة مجتمعية حاضنة للتنمية، تفرز نظاماً مؤهلاً لقيادتها وتحقيقها.



قائمة بأسماء المشاركين في مؤتمر
"أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"
بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
الفلسطيني (ماس)

قائمة بأسماء المشاركين في مؤتمر
أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة
بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
الفلسطيني (ماس)

المؤسسة	الاسم
Representative office of the federative republic of Brazil ممثل البرازيل لدى فلسطين	Bernardo De Azevedo
	Bornado De Azevedo
IMF	C. Richards
Solidarity Center	David Nassar
FES	Elisabeth Petessen
UNSCO	Francine Pickup
Food Security Programme	John Ashly
FES	Michele Auga
وزارة الاقتصاد الوطني	Tatiana Khatib
FES	Ulnu schelle
GTZ	Volker Bunning
الزاوية الاقتصادية	إبراهيم أبو كامش
بنك القاهرة عمان	ابراهيم عطيانى
التوجيه السياسي	إبراهيم نهاد جرار
وكالة أنباء الشرق الأوسط	أحمد أبو الوفا
المجلس التشريعي	أحمد أبو دية
هيئة المدن الصناعية	أحمد الحساسنة
مؤسسة التعاون	أحمد جمجوم
وزارة الاقتصاد الوطني	أحمد جمعة
دائرة شؤون اللاجئين	أحمد حنون
تلفزيون سلطنة عمان	أحمد زكي أحمد
رئيس مجلس الوزراء	أحمد قريع
وزير دولة	أحمد مجدلائي
وزارة الزراعة	أحمد محمود القاسم

المؤسسة	الاسم
اتحاد الغرف التجارية	أحمد هاشم الزغير
مؤسسة التعاون	اسماعيل الزبري
جامعة بيرزيت	إصلاح جاد
جامعة بيرزيت	اعتدال أحمد إبراهيم
الجامعة العربية الأمريكية	إلياس ضبيط
جريدة الحياة الجديدة	أمجد التميمي
محامية	أمل العيساوي
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	أمين أبو السعود
سلطة النقد الفلسطينية	أمين أبو هزيم
الفلسطينية للإقراض (فاتن))	أنور الجبوسي
التاج الذهبي للاستشارات المالية	أنور فهم
معهد الأبحاث التطبيقية	أنور قباجة
البنك التجاري الفلسطيني	أنيس الحجة
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان	إياد البرغوثي
Y.E.P	إيهاب بركات
جامعة القدس المفتوحة	إيهاب عمرو
وزارة التخطيط	بدر أبو زهرة
هيئة الإذاعة والتلفزيون	بدر عوض
تاجر/ الخليل	بدر فنون
الهيئة الوطنية للمؤسسات الفلسطينية	بديعة خلف
المجلس الوطني الفلسطيني	بلال الشخشير
الأمن الوقائي	بلال القريوتي
مكتب جمهورية الصين الشعبية	تونغ تشاو شينغ
جمعية البنوك	تيسير التميمي
مستشار رئاسي	تيسير الزبري
رئاسة الوزراء	تيسير عمرو
وزارة التربية والتعليم العالي	جابي بزامكي
	جبريل حجة
جمعية المستقبل للتنمية والديمقراطية	جلال أحمد سلمان

المؤسسة	الاسم
اتحاد الغرف التجارية الصناعية	جمال جوابرة
الأمن الوقائي/ أمن المؤسسات	جمال حسان
سلطة النقد الفلسطينية	جمال خنفر
هيئة الرقابة العامة	جمال شاهين
سلطة جودة البيئة	جميل مطور
مركز الدراسات الفلسطيني	جهاد صالح
ملتقى رجال الأعمال الفلسطينيين	جواد الحرياوي
رام الله	جورج امسيح
مؤسسة مواطن	جورج جقمان
سلطة النقد الفلسطينية	حاتم حمد الله
باحث اقتصادي	حازم شنار
GTZ/MNE	حازم قواسمي
صحيفة الأيام	حسام عز الدين
قناة الإخبارية السعودية	حسن أبو الرب
وزير العمل ووزير الشؤون الاجتماعية/ عضو مجلس أمناء ماس	حسن أبو ليدة
وزارة التخطيط	حكمت أبو راس
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	حمدان عواد
المجلس الوطني الفلسطيني	خالد أبو عزيز
UNSCO	خالد إصليح
ARIJ	خالد زيدان
معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية	خالد صدقي كايد
جامعة بيرزيت	خلود عبد الرحيم شاهين
شركة ستار 2000	خلود محمد بدار
مستشار تنموي	خليل نخلة
جمعية القدس الخيرية	داوود أبو غزالة
جريدة القدس	راند السيوري
ARIJ	راند عبد ربه
قدس برس وفلسطين برس	رامي دعبيس

المؤسسة	الاسم
المجلس التشريعي	راوية الشوا
جامعة بيرزيت	رشا أبو رميله
جمعية صاحبات الأعمال	رشا البرغوثي
جامعة بيرزيت	رفاه جمال
UNSCO	رنا حنون
Y.E.P	رنا خيري
القنصلية البريطانية	رنا مالكي
جامعة بيرزيت	روان نتشة
منظمات شعبية	رويد أبو عمشه
بانوراما	رياض المالكي
سلطة النقد الفلسطينية	رياض عواد
سلطة النقد الفلسطينية	رياض محمد عويضة
شركة فلسطين للإعلام والاتصالات	ريم العمري
PDF	ريم النجار
جامعة بيرزيت	ريم موسى شكوكاني
مراقب وباحث	زهير التميمي
وزارة شؤون المرأة	زهيرة كمال
دائرة الشباب/ م.ت.ف	زياد جبوسي
برنامج الأمن الغذائي/ الاتحاد الأوروبي	زياد عبد الله
تلفزيون فلسطين + جريدة القدس	زياد غنام
وزارة الاقتصاد الوطني	زياد كرابلية
وكالة أبو غوش للتوزيع والنشر	سائد زهران
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سائد شوقي خليل
AIM	سام بحور
وزارة شؤون المرأة	سامي سحويل
البنك الدولي	سامي ميعاري
المركز الثقافي البريطاني	سعد الدين الحلواني
مؤسسة أسير	سعيد عساف
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سفيان البرغوثي

المؤسسة	الاسم
وزارة الاقتصاد الوطني	سلمى مجدلاوي
جمعية القدس للرفاه والتقدير	سليمان الشالدة
بنك القاهرة عمان	سليمان محمد نمر
أمين عام مجلس الوزراء	سمير حليلة
مؤسسة الناشر	سميرة حليلة
جامعة بيرزيت	سناء علي سلامة
ألفا العالمية للأبحاث	سهى جابر
مؤسسة التعاون	سهيل معاري
سلطة النقد الفلسطينية	شادي الخطيب
	شاكر خليل
سلطة النقد الفلسطينية	شاهر القريوتي
جامعة بيرزيت	شذى صلاح الدين
Oxfam GB	شروق الحجاوي
وزارة الاقتصاد الوطني	صائب بامية
محافظة رام الله والبيرة	صائب نصار
جامعة بيرزيت	صالح عبد الجواد
غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة	صلاح العودة
جامعة بيرزيت	ضمينة أسعد عيد
جامعة بيرزيت	طارق زياد قاسم
DAI	طارق طوقان
مستشار / محامي	طالب الجلاد
مركز الإعلام الفلسطيني	طالب عوض
دائرة الجمارك	طلعت العلوي
وزارة المالية	عاطف علاونة
وزارة الاقتصاد الوطني	عاطف ميداني
التوجيه السياسي	عبد الحفيظ محارب
ملتقى رجال الأعمال الفلسطينيين / الخليل	عبد العظيم أبو رجب
المجلس الأعلى للتربية والثقافة	عبد الفتاح القلقلي
جامعة القدس المفتوحة	عبد الله فنون

المؤسسة	الاسم
المركز الفلسطيني للدراسات والنشر	عبد المعطي العزه
سلطة النقد الفلسطينية	عبد الهادي الباشا
سلطة النقد الفلسطينية	عبد الهادي الباشا
وزارة المالية	عبلة النشاشيبي
جامعة بيرزيت	عبير الهزعي
جامعة بيرزيت	عدنان أبو الحمص
سلطة النقد الفلسطينية	عروبة البرغوثي
محامي	عزت شعبي
مركز بيسان	عزت عبد الهادي
المجلس التشريعي	عزمي الشعبي
سلطة النقد الفلسطينية	عزمي وصفي عوض
وزارة الأشغال العامة والإسكان	عفيف سعيد
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	عفيف عبد العزيز
وزارة الأشغال	عفيف علي سعيد
وزارة الزراعة	علاء جمعة
جامعة بيرزيت	علي الجرياوي
وزارة الشؤون الخارجية	علي حسين
وزارة الشؤون الخارجية	علي حسين يوسف
اتحاد النقابات/ المشروع الدنماركي	علي خله
باحث	علي نزال
شركة الاتصالات الفلسطينية	عماد عصام أبو حجلة
مجمع الزيتون	عمر سليم
المركز الفلسطيني للدراسات والنشر	عيسى عبد الحفيظ
وزارة العمل	غازي الخليلي
محامي/ نابلس	غازي زهران
	غانية ملحيس
وزارة التخطيط	غسان الخطيب
البنك العقاري المصري العربي	فؤاد جبر
وزارة الاقتصاد الوطني	فاتن شرف

المؤسسة	الاسم
منظمة الصحة العالمية	فتحي أبو مغلي
الغرفة التجارية	فتحي زيدان
وزارة الداخلية	فدوى الشاعر
جامعة وترلوا	فضل النقيب
GTZ	فولكر بونينج
كاتبة وباحثة مستقلة	فيحاء عبد الهادي
عضو مجلس أمناء ماس	كمال حسونة
مركز الإعلام والتنسيق التربوي	كمال حنون
Reuters	لؤي أبو صايل
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	لؤي شبانة
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	لؤي شحادة
اتحاد المعلمين	لطيفة الحواري
الاتحاد العام لنقابات العمال	مؤيد صلاح
جمعية رجال الأعمال	ماجد معال
	ماجد نزال
ANERA	مازن الدباغ
اللجان الشعبية	مأمون السلمي
وزارة شؤون المرأة	مجدي الذقيقي
مركز الخدمات الزراعية	مجدي المحتسب
المكتب الدولي للمحاماة والاستشارات القانونية	المحامي د. محمد ظرف
سلطة النقد الفلسطينية	محمد أبو حبش
الحسيني والحسيني	محمد أبو رميلة
وزارة شؤون الأسرى	محمد أحمد الفقيه
وزارة الخارجية	محمد السمهوري
مؤسسة المواصفات والمقاييس	محمد العملة
تمكين	محمد المبيض
جمعية رجال الأعمال	محمد المسروجي
مؤسسة التعاون	محمد شديد
بنك الأقصى الإسلامي	محمد شعبان

المؤسسة	الاسم
سلطة النقد الفلسطينية	محمد عارف
سلطة النقد الفلسطينية	محمد عطا الله
وزارة التخطيط	محمد غضبية
وكالة وفا للأبناء	محمد غيث
وزارة الاقتصاد الوطني	محمد فهمي حجة
جمعية الاقتصاديين	محمد قرش
جامعة بيرزيت	محمد نصر
سلطة جودة البيئة	محمود أبو شنب
جامعة القدس	محمود الجعفري
مركز الشرق للصحافة والبحوث	محمود الفطاطة
مركز التخطيط الفلسطيني	محمود النجار
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محمود جرادات
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محمود عبد الرحمن
الوكالة السويسرية للتنمية	مروان الحيلاني
بلدية دبي	مروان عبد الجواد
وزارة المالية	مسيف مسيف
دار الفتوى والبحوث الإسلامية	مصطفى حبش
وكالة الانباء الفلسطينية	مفيد أبو حسنه
كاتب سياسي	ممدوح نوفل
جامعة بيرزيت	منار دعاجنة
جامعة النجاح الوطنية	منال حماد
وزارة الشؤون الخارجية	منجد صالح
شركة نبروخ للقبانات والموازن	منذر عبد الكريم نبروخ
UNDP	منير قليبو
شركة الأنظمة المتكاملة	مهند الأشقر
القنصلية الأميركية العامة	مهند الجاعوني
جامعة بيرزيت	موسى أحمد كحلة
مسار	موسى جريس
جامعة بيرزيت	ميسر أبو أمون

المؤسسة	الاسم
القنصلية البريطانية	ميشيل جله
سوق فلسطين للأوراق المالية	نائل موسى
باحثة/ قضايا المرأة	نادية حجل
وكالة الأنباء الفرنسية	ناصر أبو بكر
وزارة المالية	ناصر طهبوب
شركة التوكل على الله في صناعة وتجارة عامة	نافع عبد الرحمن
وزارة المالية	نبهان عثمان
رئيس جامعة بيرزيت/ عضو مجلس أمناء ماس	نبيل قسيس
بيت الشرق	نبيه داوود عويضة
وزارة الشؤون الاجتماعية	نجاه العريضي
الشركة العربية للفنادق	نجلاء شهوان
FES	نسرین العارف
المجلس التشريعي	نسيم شاهين
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم
غرفة تجارة جنين	نصر عطيانى
الملتقى الفكري العربي	نصر عمر يعقوب
وزارة شؤون المرأة	نضال كعكبان
جامعة القدس	نضال كفري
وزارة الثقافة	نضال ياسين
معهد ماس	نعمان كنفاني
الجامعة العربية الأمريكية	نعيمة عبد الرحيم الأحمد
المجلس التشريعي	نهاد عليان
جامعة بيرزيت	نور تيسير دار طويل
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	هاني الأحمد
وزارة الحكم المحلي	هاني الحروب
الحسيني والحسيني	هبة الحسيني
EPC	هشام جابي
جامعة النجاح الوطنية	هشام نظام
جامعة بيرزيت	هيا أمجد

المؤسسة	الاسم
التعليم لأجل الحياة	هيفا برامكي
برنامج الأمن الغذائي	هيفاء أسعد
سلطة النقد الفلسطينية	وجدي شاهين
الأمن الوقائي	وحيد القنومي
الشركة العربية للفنادق	وليد الأحمد
	ياسر عوض
جامعة بيرزيت	يوسف داوود
بكدار	يوسف عبد الفتاح
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	يوسف فلاح
جامعة بيرزيت	يوسف ناصر